الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتْ مجلِسُ نوابْ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الجلسة التاسعة	9	الأربعاء 12 نوفمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 1214
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة المالية لسنة 2026..... 1214
3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة المالية لسنة 2026..... 1246
4- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية 1269
5- استئناف الجلسة..... 1276
6- رفع الجلسة..... 1276

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وخمسة وثلاثين دقيقة من صباح يوم الأربعاء 12 نوفمبر 2025 برئاسة السيد برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانية مهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نواصل أشغال جلستنا العامة المشتركة في الجزء المتعلق بمناقشة المهمات والمهمات الخاصة وننتقل إلى مناقشة مهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وذلك تبعا للترتيبات التي تم إعلامكم بها.

أتوجه في البداية بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيدة مشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها من الإطارات العليا بالوزارة وبالمؤسسات تحت الإشراف، ونحن نناقش مهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، لا يفوتنا أن نعرب عن بالغ تقديرنا للدور الذي تضطلع به هذه الوزارة الهامة والمحورية لارتباطه أساسا بتجسيم سياسة الدولة وتوجهاتها الاستراتيجية على المدى البعيد، وهي في ذلك مدعوة إلى الملاءمة بين أهداف العدالة الاجتماعية ومتطلبات النمو الاقتصادي.

كما تتولى هذه الوزارة تجسيد الخيارات الوطنية في التعويل على الذات وتكريسها بطرق مختلفة منها قوانين المالية، ومن خلال البحث عن آليات تمويل جديدة ومبتكرة تقوم على مقاربات تقطع مع الأساليب المعهودة، والسعي الجاد إلى بلوغ نموذج اقتصادي واجتماعي مختلف عما سبقه، ويحقق التوازن المنشود بين أسباب النمو والإدماج الاقتصادي، وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية.

ونحن نعلم جيدا أن هذه المهام المنوطة بعهدة وزارة المالية هي في واقع الأمر مهام جسيمة، وعلى قدر كبير من الأهمية لا سيما في ظل المتغيرات الاقتصادية والضغوطات الجيوسياسية العالمية وفي ضوء ما نعرفه من إكراهات في علاقة بالإنفاق العمومي وبما ننشده من ترشيد وحوكمة للنفقات العمومية من جهة ودفع للاستثمار العمومي الذي يعد قاطرة للاستثمار الخاص ومحفزا للنمو بمختلف ربوع البلاد من جهة أخرى.

ولن يكون ذلك بالممكن دون الشروع في الإصلاحات الجذرية الهيكلية والتشريعية على حد سواء، هذه الإصلاحات التي يجب أن تلامس جل القطاعات، لا سيما تلك التي لها انعكاسات مباشرة على مناخ الأعمال والاستثمار وتلك التي من شأنها أن تستجيب إلى تطلعات وانتظارات كل التونسيات والتونسيين في غد أفضل.

عرض ومناقشة

مشروع ميزانية مهمة المالية لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

مثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، سيتم في مستهل هذه الجلسة استعراض التقرير المشترك الذي تم إعداده من طرف اللجنتين المختصتين من المجلسين وفي هذا الإطار أتوجه إلى كل من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بالشكر على العمل المنجز وأدعوهما إلى تلاوة التقرير حول مهمة المالية من مشروع ميزانية الدولة لسنة2026 ، المصدح للجنتين، تفضل.

السيدة نورس الهيشري، مقررة لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

صباح الخير،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتان والسيدان نائبا رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدة وزيرة المالية،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

تبعا لمقتضيات الفصل 13 من المرسوم عدد واحد لسنة 2024، المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم عقدت لجنتا المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة لدراسة ومناقشة مشروع مهمة المالية لسنة 2026، وتتشرف اللجنتان بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما في الغرض.

تقرير لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

حول مشروع مهمة المالية لسنة 2026

I.التقديم:

1- استراتيجية المهمة:

تتولى مهمة المالية إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في مجال المالية العمومية بهدف إرساء نمو اقتصادي شامل وضمان توزيع عادل لموارد الدولة، استجابة لمتطلبات المجتمع وحمايةً لمصالح الدولة وحقوق الأجيال القادمة. وتسعى، في إطار رؤيتها الاستراتيجية، إلى مواصلة الإصلاحات التشريعية والإجرائية لفائدة المؤسسات والأفراد، بما يوفّر مناخًا محفّزًا للاستثمار ويحافظ على التوازنات المالية.

وتشمل مهامها التصرف في الميزانية وتعبئة الموارد وترشيد الإنفاق وإعداد الحسابات العمومية، إلى جانب المراقبة الجبائية والديوانية والمالية، وإعداد النصوص ذات الصبغة المالية. كما تتولى تنفيذ النفقات العمومية ومتابعة ميزانيات مختلف المهمات، وتُستشار في كل المسائل ذات الانعكاس المالي، خاصة ما يتعلّق بالتأجير العمومي ونفقات الدعم والمساعدات والهياكل العمومية.

وعلى الرغم من تواصل التوترات الجيوسياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط وتأثير تقلبات المناخ وتداعيات ذلك على الاقتصاد التونسي وعلى المالية العمومية، فقد تمّ تسجيل مؤشرات إيجابية خلال سنة 2024، حيث تمكنت تونس من الإيفاء بكل التزاماتها وتسديد ديونها الداخلية والخارجية، وتأمين نفقاتها وذلك بالتعويل أساسا على مواردها الذاتية التي بلغت 47011,5 م.د مسجلة بذلك نموا بـ 8,7 % في موفى 2024 مقابل 5,5 % مسجلة سنة 2023، متأتية أساسا من المداخيل الجبائية التي مثلت حوالي 89 % من جملة

مداخيل الميزانية. مما أدى إلى حصر عجز ميزانية الدولة دون اعتبار الهبات والمصادرة في حدود 6,4 % مقابل تقديرات أولية بـ 6,6 % و7,6 % مسجلة سنة 2023.

كما اتسمت سنة 2025 بمواصلة العمل على تدعيم الموارد الذاتية لميزانية الدولة تكريسا لمبدأ التعويل على الذات حيث مكّنت جهود مصالح الوزارة من تسجيل تطور في استخلاص مداخيل ميزانية الدولة إلى حدود شهر أوت 2025 بـ 5,6 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024 متأتية بالأساس من المداخيل الجبائية التي شهدت تطورا بنسبة 6,4 %، كما سجلت المداخيل غير الجبائية تطورا بنسبة 12,2 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2024.

وفي إطار التناغم مع المخطط التنموي للفترة 2026 ـ 2030 الذي يجرى إعداده باعتماد رؤية متجددة تعزز من دور مخطط التنمية الوطني كإطار مرجعي، وانطلاقا من الخيارات الوطنية ورؤية الدولة وتوجهاتها القائمة خاصة على المحافظة على السيادة الوطنية واستقلالية القرار الوطني والتعويل على الذات مع الانفتاح على المحيط الإقليمي والدولي، تنقسم استراتيجية المهمة للمحاور الأربعة التالية:

- تدعيم صلابة التوازنات المالية،
- تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية ودعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو،
- تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي،
- مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد وإدماج الاقتصاد الموازي.

وتتمثل الأولويات والبرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2026 في:

المحور الاستراتيجي 1: تدعيم صلابة التوازنات المالية من خلال:

ـ تدعيم استخلاص الموارد الذاتية للدولة والمتمثلة أساسا في الإصلاح الجبائي وتعصير إدارة الجباية وتحسين مردودية المداخيل الجبائية وتنشيط تعبئة المداخيل غير الجبائية.

ـ وضع وتنفيذ إطار مالي متوسط المدى للفترة 2026 ـ 2028 لتقليص عجز الميزانية بشكل تدريجي مع تدعيم استدامة الدين العمومي.

ـ مواصلة التحكم في النفقات الجارية وترشيدها من ناحية، وتوفير حيز مالي في ميزانية الدولة يوجه للنفقات الاجتماعية وللاستثمار العمومي من ناحية أخرى.

ـ المساهمة في تطوير أطر الشراكة والتعاون المالي مع الخارج وتنويع مصادره ومجالاته بناء على قاعدة المصلحة المشتركة واحترام السيادة الوطنية.

ـ الرفع من نسبة تغطية النسيج الجبائي من خلال تدعيم الموارد البشرية إضافة إلى مواصلة تفعيل آلية المراجعة المحدودة التي تم إحداثها بمقتضى الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2022.

ـ توفير الآليات والسبل وتوفير السيولة اللازمة لمواجهة النفقات المبرمجة وتحقيق الموازنة بين الموارد المتوفرة والنفقات المستوجبة واتخاذ الطرق المثلى التي تمكّن من ضمان حسن التصرف في الدين العمومي وإدارة المخاطر المتصلة به.

المحور الاستراتيجي 2: تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية: تدعيم ركائز الدولة الاجتماعية ودعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو من خلال:

ـ العمل على ضبط أولويات الإنفاق العام والاستخدام الفعال للموارد المالية من خلال إحكام التصرف في النفقات العمومية.

ـ تحسين إدارة المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والحد من تأثيراتها.

ـ معاضدة مناخ الأعمال وإرساء مزيد من العدالة الجبائية وتوسيع قاعدة الضريبة لتشمل الناشطين في القطاع غير المنظم.

ـ تكريس الدور الاجتماعي للدولة في إطار مزيد التشجيع على بعث المشاريع الصغيرة وإحداث موارد الرزق من قبل الباعثين من الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل الذين تعوزهم الإمكانيات المادية والضمانات من خلال دعم تمويل هذه المشاريع بهدف تعزيز إدماجهم وتمكينهم المالي والاقتصادي والاجتماعي.

ـ مواصلة دعم الإدماج المالي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة وتشجيع الادخار وحفز المبادرة الخاصة.

ـ مواصلة دعم الإدماج الاقتصادي للمرأة من خلال تيسير انتفاعها بالتمويلات الملائمة.

ـ مكافحة الإقصاء المالي بما يدعم الإدماج المالي والاجتماعي للأشخاص الطبيعيين والمعنويين غير القادرين على النفاذ للقطاع المالي.

ـ مواصلة تدعيم المنشآت العمومية من خلال منحها قروض خزينة أو منحها ضمان الدولة للحصول على قروض من المؤسسات البنكية التونسية أو الممولين الخارجين بما يدعم مواصلة نشاطهم واستمرارية المرافق العمومية.

ـ مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الاستثمار من خلال تطوير استراتيجية البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ـ تدعيم نجاعة التصرف العمومي والتسريع في نسق تنفيذ المشاريع المعطلة.

ـ مواصلة دعم تمويل المشاريع في مجال الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري.

ـ مواصلة العمل على إيجاد آليات وإجراءات لتشجيع الاستثمار في الطاقات البديلة والنظيفة والمتجددة.

المحور الاستراتيجي 3: تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي وذلك من خلال:

ـ مواصلة تعصير إدارة الجباية بهدف ضمان نجاعة أعمال مصالح الجباية وتحسين نسبة تغطية المطالبين بالأداء بالمراجعة الجبائية.

ـ تيسير الخدمات للمطالبين بالأداء ورقمنة إدارة الجباية من خلال استغلال منصة "تاج" للخصم من المورد، وتوسيع ميدان الفاتورة الالكترونية وتفعيل منظومة "ناصف" لأجهزة تسجيل العمليات بالنسبة لمؤسسات الاستهلاك على عين المكان.

ـ دعم الشفافية وتفعيل التبادل الإلكتروني مع المطالبين بالأداء وتحسين الخدمات الإدارية وإبرام اتفاقيات تبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية.

ـ الترفيع في عدد المنخرطين ضمن منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد وتوسيع ميدان تطبيقها.

ـ مواصلة تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص الذي يهدف إلى تكريس العدالة الجبائية وتحسين الخدمات المسداة للمطالين بالأداء.

ـ رقمنة الخدمات المقدمة لمختلف المطالبين بالأداء بالقباضات المالية من بينها الطوابع الجبائية الالكترونية وتعميم الدفع الالكتروني للمعاليم والأداءات الديوانية ورقمنة معلوم الجولان والمعلوم التعويضي على النقل.

ـ تركيز وتطوير منظومة رقاع خزينة لتشمل كافة مراحل التصرف في رقاع الخزينة من مرحلة إصدار العروض إلى مرحلة السداد.

ـ تطوير وتنفيذ نظام معلوماتي للديوانة جديد يغطي جميع عمليات الأعمال الديوانية سيشمل تحسين علاقة برنامج الديوانة بالمتعاملين الاقتصاديين وتحرير المبادرة وتسهيل العمليات التجارية وتشبيك البيانات.

المحور الاستراتيجي 4: مقاومة التهرب الجبائي وتهريب ومقاومة الفساد وإدماج الاقتصاد الموازي عبر:

ـ تنسيق مهام مختلف الأطراف التي تلعب دورا هاما في مكافحة الفساد والغش التجاري والتهرب الجبائي (مصالح الديوانة والجباية والاستخلاص رهينة الرقابة العامة للمالية).

ـ إبرام الاتفاقيات المتعلقة بتبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية لتشبيك المعطيات وتوفير عناصر الاستقصاءات للإدارة التي تساهم في كشف الإغفالات والإخلالات.

ـ تطوير السياسات الجبائية التحفيزية وإصلاح النظام الضريبي.

- تبسيط الإجراءات الجبائية والإدارية لتشجيع الفاعلين في الاقتصاد الموازي على الانخراط ضمن المنظومة الاقتصادية العملية المنظمة.

ـ مواصلة متابعة وضعية الاقتصاد الموازي واقتراح الحلول لإدماج الناشطين في الاقتصاد الموازي والإجراءات العملية لتطبيقها.

2- تقديم برامج المهمة:

تتضمن مهمة المالية لسنة 2026 خمسة برامج عملياتية وهي الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية ومصالح الميزانية والدين العمومي. وتتولى هذه البرامج تجسيد سياساتها العمومية وتتابع تحقيق أهدافها. هذا بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة. كما تضم جملة البرامج 86 برنامجا فرعيا و25 نشاطا و19 هدفا و58 مؤشرا لقيس أدائها. ويساهم في تحقيق أدائها 5 فاعلين عموميين وهم مركز الإعلامية لوزارة المالية وديوان مساكن أعوان وزارة المالية وشركة شبكة تونس للتجارة والبنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

3- إطار النفقات متوسط المدى حسب البرامج (2026-2028):

1.3 برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط حسب البرامج ومصادر التمويل:

البرنامج	إنجازات 2024	ق م 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	تقديرات 2028
الديوانة	492 620	570 801	589 739	606 864	630 735
الجباية	272 290	292 885	313 860	322 997	335 739
المحاسبة العمومية	392 212	405 677	441 582	454 436	472 362
مصالح الميزانية	11 759	15 128	16 099	16 567	17 221
الدين العمومي	2 581	3 401	3 258	3 352	3 483
القيادة والمساندة	141 295	142 039	158 506	161 828	166 504
المجموع	**1312 757**	**1429 931**	**1523 044**	**1566 044**	**1626 044**

2.3 برمجة نفقات المهمة على المدى المتوسط حسب الأقسام ومصادر التمويل:

البرنامج	إنجازات 2024	ق م 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2027	تقديرات 2028	نسبة التطور%
نفقات التأجير	1 100 611	1 134 477	1 197 147	1 231 528	1 279 551	6
نفقات التسيير	86 554	116 844	125 302	128 815	133 660	7
نفقات التدخلات	19 582	60 184	58 848	59 831	61 203	2 ـ
نفقات الاستثمار	40 449	118 426	141 747	145 870	151 630	20
نفقات العمليات المالية	65 561	0	0	0	0	
المجموع	**1 312 757**	**1 429 931**	**1 523 044**	**1 566 044**	**1 626 044**	**7**

II. أعمال اللجنتين:

عقدت لجنتا المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والاقاليم جلسة مشتركة يوم الثلاثاء 04 نوفمبر2025 استمعتا خلالها إلى السيدة وزيرة المالية لمناقشة مشروع مهمة المالية لسنة 2026.

وفي مستهل الجلسة، قدّمت الوزيرة عرضا شاملا حول مهمة المالية لسنة 2026، بيّنت من خلاله أنّ وزارة المالية تسهر على تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال المالية العمومية، من خلال جملة من البرامج التي تشمل الديوانة، والجباية، والمحاسبة العمومية، ومصالح الميزانية، والدين العمومي، والقيادة والمساندة. وذلك بما يمكن من:

- المساهمة في إرساء دعائم النمو الاقتصادي الشامل وتدعيم صلابة التوازنات المالية والاقتصادية،
- تأمين نفقات الدولة والإيفاء بكل التزاماتها الداخلية والخارجية،
- تدعيم قدرة الدولة على التعويل على الذات وتدعيم مواردها الذاتية وتحقيق توزيعها الكفء والعادل،
- تكريس العدالة الجبائية بما يضمن مساهمة منصفة لكافة الفاعلين الاقتصاديين،
- إعداد وتقديم حسابات موثوقة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

واستعرضت الوزيرة أهم النتائج المحققة خلال سنة 2025 المتمثلة أساسا في الإيفاء بالتزامات الدولة وخاصة تسديد ديونها الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تكريس سياسة التعويل على الذات عبر تحسين تعبئة موارد الميزانية وتأمين السيولة الضرورية لتأدية النفقات من خلال وضع الآليات التي تمكّن من متابعة السيولة وتقديرها وحسن التصرف فيها.

على مستوى الموارد، أفادت الوزيرة أنّ نسق استخلاص الموارد الذاتية قد شهد تطورا مستمرا خلال السنوات 2021-2025. حيث تم تسجيل نسبة تطور إلى موفى سبتمبر 2025 بـ 6,9 % مقارنة بالنتائج المحققة بنفس الفترة من سنة 2024، أي ما يمثل نسبة انجاز بـ 72,1 % من تقديرات قانون المالية لسنة 2025. وسجلت المداخيل الجبائية زيادة بـ 7,6 %مقارنة بالنتائج المحققة بنفس الفترة من سنة 2024. وتمثل المداخيل الفورية 94,4 % من جملة المداخيل الذاتية في حين مثل استخلاص الديون المثقلة حوالي 5,6 % من جملة المداخيل الذاتية.

وأضافت الوزيرة أنّ مردود المراقبة الجبائية قد سجّل إلى موفى سبتمبر 2025 تطورا بنسبة 1,6 % مقارنة بنفس الفترة من 2024 ويعود ذلك إلى:

- تكثيف عمليات المراقبة والمراجعة الجبائية،
- إنجاز فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي لعدّة تدخلات للحد من الاقتصاد الموازي ومكافحة التهرب الجبائي،
- قيام إدارة الجباية بتدخلات للحث على تحسين الامتثال التلقائي للمطالبين بالأداء وتحسين الخدمات وقد تم تسجيل حوالي 500 ألف عملية إسناد شهائد وأذون تزود و180ألف مكتوب تحسيسي،

وبيّنت أن مواصلة عمليات المسح الميداني للتثبت من مدى احترام المطالبين بالأداء لواجباتهم الجبائية وإدماج الناشطين غير المصرحين بوجودهم في القطاع المنظم أفضت إلى غاية سبتمبر 2025 إلى إعداد حوالي 40.000 بطاقة مسح وتمّ اكتشاف 1593 مطالبا بالأداء ممّن يمارسون أنشطة دون إيداع تصريح بالوجود، بالإضافة إلى اكتشاف 380 حالة عدم تطابق النشاط الفعلي والنشاط المصرح به.

هذا واستعرضت الوزيرة تقدم إنجاز أهم المشاريع على غرار تجديد المنظومات المعلوماتية والرقمنة لتكون أداة للتصرف الناجع وللمساعدة على اتخاذ القرار، حيث تم التقدم في إنجاز النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص والنظام المعلوماتي للديوانة والنظام المعلوماتي للتصرف في الدين العمومي.

وفيما يتعلق بتطوير النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص، أفادت أن الحساب الجبائي الموحد سيمكّن من توفير عديد الخدمات عن بعد لفائدة المطالب بالأداء والذي سيدخل حيّز الخدمة خلال الثلاثية الأولى لسنة 2026. وتتمثل هذه الخدمات أساسا في الاطلاع على الملف الجبائي وعلى الواجبات الجبائية والاطلاع على الوضعية الجبائية بصفة مفصلة واحتساب وخلاص الأداءات وإيداع مطالب في بعض الخدمات على غرار مطلب لتغيير عنوان النشاط أو المقر الاجتماعي المضمن بالملف الجبائي والتصرف في أذون الاقتطاع من الحسابات الجارية البنكية أو البريدية والتصرف في التفويضات وفي التوكيلات ورقمنة كل مراحل الانخراط بهذه البوابة.

وفي نفس السياق، سيتم توسيع مجال استعمال المنصّة الإلكترونية الخاصّة بإعداد شهائد الخصم من المورد عن بعد "TEJ " والتي ستمكّن مصالح المراقبة الجبائية من استقصاء أرقام معاملات المطالبين بالأداء، والتأكد من صحة شهائد الخصم من المورد التي تمكن المطالبين بالأداء من حق الطرح ومتابعة عمليات دفع مبالغ الخصم من المورد التي قام بها المطالبون بالأداء في الآجال القانونية. وستمكّن منظومة "LICOBA" المتعلقة بالتصريح بالحسابات البنكية من التصريح الدوري خلال الخمسة عشر يوما الأولى من كل ثلاثية بأرقام الحسابات التي تولت البنوك فتحها أو غلقها خلال الثلاثية السابقة وهوية أصحابها، هذا بالإضافة إلى تركيز جهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان ووضعه حيز الاستغلال Caisses enregistreuses « NACEF ».

وبخصوص النظام المعلوماتي للمحاسبة العمومية والاستخلاص ورقمنة الخدمات، بيّنت الوزيرة أنه سيتم العمل على مواصلة إنجاز منظومة التصرف في الطوابع الجبائية الالكترونية ووضع المنظومة الخاصة لبيع الطوابع حيز الاستغلال سنة 2023 " E-Timbre".

وبخصوص النظام المعلوماتي للديوانة، أفادت أنّ هذا المشروع يهدف إلى رقمنة كل الإجراءات الديوانية من خلال اعتماد التكنولوجيات الحديثة في تطوير البرمجيات وتشبيك قواعد البيانات ممّا سيمكّن من الاستغناء عن الطابع المادي للوثائق ومن اختصار آجال تسريح البضائع، مشيرا إلى أنّه سيتمّ الإعداد للانطلاق في استغلال المرحلة الأولى للمشروع بصفة فعلية خلال موفى سنة 2025.

وبالنسبة لإصلاح النظام المعلوماتي للتصرف في الدين العمومي، فتتمثل في تحديث منظومة «SIADE» للتصرف في الدين لتشمل كافة مكونات الدين العمومي (داخلي وخارجي) وكذلك الدين المضمون من طرف الدولة بالإضافة الى الديون الممنوحة الى المؤسسات العمومية واستكمال النسخة الأولى من تحديث منظومة سياد للتصرف في الدين الخارجي وإنجاز ووضع حيز الاستغلال لمنصة جديدة للمساعدة على أخذ القرار.

وأضافت الوزيرة أنه في إطار إصلاح النظام المحاسبي للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية، فقد تم إلى موفى شهر أكتوبر 2025 مواصلة استكمال الإطار المرجعي للمعلومة الماليّة والقرارات المتعلّقة بالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الدّولة والمجموعة الأولى لمعايير حسابات الجماعات المحلية والمصادقة على الرأي التفسيري المتعلق بمعيار حسابات الدّولة الخاص بالأصول الثابتة المادية، مما يسهل في هذه المرحلة أشغال جرد وتقييم هذه الأصول ومواصلة تأطير أشغال جرد الأصول الثابتة الماديّة لإعداد الموازنة الافتتاحيّة من خلال المشاركة في إعداد أدلّة إجراءات الجرد وإعداد بطاقات جرد أصول البنية التحتيّة (الجسور والطرقات والسدود) حسب مقتضيات معايير حسابات الدولة.

وأفادت أنه سيتم تركيز مشروع النظام المعلوماتي لمحاسبة الدولة «MOSIE» الذي يهدف إلى تركيز منظومة معلوماتية حول محاسبة الدولة تشمل المحاسبة الميزانيّاتيّة والمحاسبة العامّة والتحليلية والتصرف في السيولة والمساعدة على اتخاذ القرار، مشيرة إلى أنه تم في موفى سنة 2024 امضاء اتفاقية الهبة بين وزارة المالية والممول KFW قصد تمويل اقتناء النظام المحاسبي للدولة، ويتم حاليا الإعلان عن طلب العروض.

السيد محمد بن حسين، مقرر لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب

واستعرضت الوزيرة المحاور الاستراتيجية للمهمة لسنة 2026 والمتمثلة في تدعيم صلابة التوازنات المالية وتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية ودعم السياسة الميزانياتية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو وتدعيم حوكمة وتعزيز المنظومات المعلوماتية والتحول الرقمي، إضافة إلى مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد وادماج الاقتصاد الموازي. وأكدت أنه سيتم تنزيل هذه المحاور ضمن إطار الأداء لمهمة المالية عبر 19 هدفا و58 مؤشرا لقيس الأداء.

وفيما يتعلق بتوزيع نفقات المهمة لسنة 2026، بيّنت وزيرة المالية أنّ ميزانية مهمة المالية لسنة 2026 تبلغ ما قدره1477 م. د أي بزيادة بـ6 % مقارنة بسنة 2025 وتمثل نفقات التأجير نسبة 80% من مجموع نفقات المهمة لسنة 2026 وتمثل نفقات الاستثمار نسبة 10% منها، وقدرت نسبة تطورها بـ 45 % تعهدا و20 % دفعا، ويعود هذا التطور بالنسبة لاعتمادات الدفع أساسا إلى الأخذ بعين الاعتبار نسبة التقدم المادي لإنجاز المشاريع المتواصلة بالنسبة للسنوات السابقة ونسبة الإنجاز المتوقعة بالنسبة للمشاريع الجديدة.

وأوضحت أن تقديرات نفقات البرامج ذات التفرع الجهوي (الديوانة والجباية والمحاسبة العمومية) تمثل حوالي 91 % من مجموع تقديرات نفقات المهمة لسنة 2026. أمّا البرامج المركزية وهي برنامج مصالح الميزانية والدين العمومي والقيادة والمساندة فهي تمثل حوالي 9 % من مجموع تقديرات نفقات المهمة لسنة 2026.

وبخصوص الموارد البشرية لوزارة المالية، أفادت الوزيرة أنه سيتم تدعيم الرصيد البشري للمهمة بالنسبة لسنة 2026 من خلال تراخيص الانتدابات بعنوان سنة 2026 وخريجي مدارس التكوين من خلال 41 خطة انتداب (الأكاديميات العسكرية والبحرية IFID-IEDF) وانتداب مباشر لـ 1771 خطة انتداب منها 58 خطة باحث إداري (57 خطة لبرنامج الجباية وخطة واحدة لبرنامج مصالح الميزانية) وتتوزع بين 414 لبرنامج الديوانة و757 لبرنامج الجباية و578 لبرنامج المحاسبة العمومية و22 للبرامج المركزية.

وبخصوص ميزانية مهمة المالية لسنة 2026 حسب البرامج، أوردت الوزيرة أنّ تقديرات ميزانية برنامج الديوانة تتمثل في 588,3 م د أي بزيادة قدرها 3 % مقارنة بسنة 2025. وقدرت نفقات قسم الاستثمار لسنة 2026 بـ 70 م.د أي بزيادة قدرها 24 % مقارنة بسنة 2025 وستخصص خاصة لبناء وتهيئة مقرات الديوانة واقتناء تجهيزات لمقراتها.

وبالنسبة لبرنامج الجباية، أفادت أنها ستبلغ 313,8 م.د أي بزيادة قدرها 7 % مقارنة بسنة 2025. ويقدر ارتفاع نفقات التأجير لهذا البرنامج بنسبة 8 % مقارنة بقانون المالية لسنة 2025 ويعود ذلك أساسا إلى احتساب الانعكاس المالي المترتب عن انتداب 140 ملحقا بالتفقد و200 مراقب للمصالح المالية في غضون شهري أكتوبر ونوفمبر 2025 والترخيص في انتداب 757 خطة خلال سنة 2026. كما قدرت نفقات الاستثمار بـ 15,4م.د أي بزيادة قدرها 12% مقارنة بسنة 2025.

وفيما يتعلق ببرنامج المحاسبة العمومية، أفادت أنّ تقديرات ميزانية برنامج المحاسبة العمومية ستبلغ 441.5 م.د أي بزيادة قدرها 9 % مقارنة بسنة 2025. ويقدّر تطوّر نفقات التأجير لهذا البرنامج بنسبة 10% مقارنة بالاعتمادات المرسمة لسنة 2025 ويعود ذلك أساسا إلى احتساب الانعكاس المالي المترتب عن تراخيص الانتدابات 578 خطة بعنوان سنة 2026.كما قدرت نفقات الاستثمار بـ 35 م د أي بزيادة قدرها 10% مقارنة بسنة 2025.

وبخصوص البرامج المركزية (مصالح الميزانية والدين العمومي والقيادة والمساندة)، أفادت الوزيرة أنّ تقديرات ميزانية البرامج المركزية ستبلغ 133,2 م.د أي بزيادة قدرها 9 % مقارنة بسنة 2025. ويقدّر تطوّر نفقات التأجير بنسبة 4% مقارنة بالاعتمادات المرسّمة لسنة 2025 ويعود ذلك أساسا إلى الأخذ بعين الاعتبار لتراخيص الانتدابات بعنوان سنة 2026 والمقدرة بـ22 خطة وبرنامج الترقيات بعنوان سنة 2026. كما قدرت نفقات الاستثمار بـ21,3 م.د أي بزيادة قدرها 32 % مقارنة بسنة 2025.

وخلال النقاش، +أكّد النواب على أهمية دور وزارة المالية كفاعل اقتصادي رئيسي من شأنه سن الإصلاحات الهيكلية الكفيلة بتحقيق النجاعة المالية والعدالة الجبائية، وذلك في إطار تعزيز التنسيق بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لتطوير السياسات المالية ضمن رؤية وطنية شاملة تقوم على الشفافية والمساءلة والتوازن الاجتماعي.

واستفسروا عن دواعي عدم إحالة مشروع تنقيح القانون الأساسي للميزانية لكي يتسنى تمرير مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2022، كما تساءلوا عن غياب التفاعل مع مبادرة النواب بخصوص مقترحي تنقيح القانون الأساسي للبنك المركزي وتنقيح القانون الأساسي للميزانية.

وبخصوص تكريس الرقمنة، أشار النواب إلى البطء النسبي في تنفيذ هذا المسار، وإلى تواصل غياب آليات الدفع الإلكتروني في عدد من الإدارات العمومية، وهو ما يعطّل المعاملات ويحدّ من نجاعة الخدمات المالية. ودعا المتدخلون إلى تسريع استكمال رقمنة المنظومات الجبائية والديوانية والمحاسبية، وتوسيع شبكة الخدمات الرقمية لتشمل مختلف الجهات، بما يضمن العدالة في النفاذ إلى الخدمات الإدارية.

وفيما يتعلق بالإصلاح الجبائي والعدالة الجبائية، أكد النواب على ضرورة تبسيط الإجراءات المتعلقة بالمراجعة الجبائية مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين على غرار المواطنين بالخارج مشيرين إلى ضرورة

وضع آليات ناجعة للتعرف على عناوينهم الفعلية لكي يتسنى اعلامهم بواجباتهم الجبائية في الآجال القانونية. وأكدوا على ضرورة التخفيف من الضغط الجبائي المسلّط على الفئات المتوسطة والشركات الصغرى مقابل اتساع حجم الاقتصاد الموازي، وهو ما يخلّ بمبدأ المساواة أمام الضريبة.

وطالب النواب بضرورة إيجاد آليات أكثر نجاعة لإدماج الأنشطة الموازية بصفة تدريجية في الدورة الاقتصادية الرسمية، على غرار تغيير العملة مع تبسيط الإجراءات للمطالبين بالأداء وتوعية المواطنين بأهمية الجباية كواجب وطني يساهم في تمويل المرفق العام، إلى جانب تسجيل الأنشطة الصغيرة والمتوسطة وتخفيف الضرائب على التجار الصغار وتوخي الجرأة في التعامل مع حجز السلع للمهربين الكبار الذين يمثلون نسبة هامة في منظومة التجارة الموازية.

كما أثار النواب مسألة التأخر المسجل في إجراءات المراجعة الجبائية وإرساء منظومة واضحة لاسترجاع فائض الأداء في آجال معقولة، خاصة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعاني من صعوبات مالية هامة. كما اقترحوا إقرار عفو ديواني وعفو في خطايا الشيكات بدون رصيد بما يمكّن من مزيد تدعيم ميزانية الدولة.

كما تمّ طرح إشكاليات تتعلق بالحساب الجبائي الموحد الذي يجب التسريع في اعتماده. كما أثاروا مسألة تضارب المصالح فيما يتعلق بالموفق الجبائي الذي يترأس لجنة الصلح على مستوى الجهات وطالبوا بتغيير تركيبة هذه اللجنة لضمان حيادها وتعزيز ثقة المطالب بالأداء في مصالح الجباية، إلى جانب توضيح آليات عملها وتوسيع فروع هذه الهياكل في الجهات، حتى يتمكن المواطن من تسوية وضعيته دون تعقيدات إجرائية.

وبخصوص حوكمة التصرف في الدين العمومي، طالب النواب بنشر بيانات دقيقة ومبسطة حول مكونات الدين العمومي ومصادره واستعمالاته.

ومن جهة أخرى، دعوا إلى ضرورة تعزيز آلية التحسيس والتثقيف بما يمكن من تحسين العلاقة بين المطالب بالأداء والسلط المالية المختصة لا سيما أعوان الخزينة. كما دعوا إلى تشجيع المواطن على التقليص من التداول نقدا من خلال تعزيز الدفع الإلكتروني وتخصيص ومضات اشهارية تحسيسية في هذا الجانب استئناسا بعديد التجارب المقارنة.

واقترحوا أن يتم اعتماد الميزانية المفتوحة بما يعزّز ثقة المواطن في المالية العمومية، وذلك بشكل مبسط وشفاف من خلال منصات رقمية بأدوات تفاعلية تمكّن المواطن من متابعة موارد ونفقات الدولة في إطار التزام الدولة بمبدأ الشفافية التي تعتبر أساس الحكم الرشيد.

واستأثر ملف الموارد البشرية بحيّز هام من النقاش، حيث اعتبر النواب أنّ عدد من الإدارات الجهوية ومكاتب الأداء والقباضات المالية تشهد نقصا ملحوظا في الإطارات والأعوان، مؤكدين ضرورة تحسين ظروف العمل ~~بالنسبة~~ لأعوان الديوانة وعدول الخزينة خاصة في المناطق الداخلية والحدودية. واقترحوا في هذا الإطار تدعيم الانتدابات وتحسين الوضعية المهنية والمادية للأعوان، مع الحرص على توفير التكوين المستمر والدعم اللوجستي الضروري لأداء مهامهم في أفضل الظروف. كما أكدوا على ضرورة بناء مكاتب مراقبة الأداءات في عدد من المعتمديات لتقريب الخدمات من المواطن.

وفيما يخصّ الديوانة، شدّد النواب على أهمية الدور الذي تضطلع به لحماية الاقتصاد الوطني، غير أنّ ضعف الاعتمادات المرصودة لها يحدّ من قدرتها على مواجهة التهريب والتجارة الموازية، خاصة في المناطق الحدودية. وفي هذا الصدد، أكدوا على ضرورة دعم الوسائل اللوجستية بالديوانة لتحسين أدوات المراقبة وتدعيم دورها في التصدي لظاهرة تهريب المخدرات التي أصبحت تهدّد الأمن الوطني.

وفي هذا الإطار، أشار النواب إلى تفاقم نسبة المحجوزات وصعوبة التصرف فيها خاصة فيما يتعلق بتحديد التسعيرة التي يجب أن تكون في كنف الشفافية، وما يترتب عنها من خسائر مالية وتبديد للممتلكات، مؤكدين في هذا الجانب على ضرورة مراجعة الآليات القانونية الخاصة بالتصرف في المحجوزات لتفادي هذا الإشكال، هذا بالإضافة إلى تكثيف عمليات المراقبة بالكاميرات لضمان عدم التعسف على المواطن. كما تطرقوا إلى أهمية الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال التجارة الخارجية والتي يجب ألاّ تكون مطيّة للتلاعب بالأسعار من قبل المصدّر الأجنبي في عمليات التوريد.

وأشاروا في هذا السياق إلى أهمية توخي الشفافية في بيع المحجوز خاصة فيما يتعلق بالتصرف في السيارات المحجوزة لدى الديوانة في إطار البيع بالمزاد العلني "بتّات".

أما بخصوص وضعية بعض المؤسسات العمومية، فقد تعرض النواب للسياسة الإنتاجية والتوزيع لدى الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد حيث سجّل نقص واضح في مادة التبغ بما ساهم في تفشي السوق السوداء، داعين إلى مراجعة سياسات التوزيع وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص لضمان التزويد المنتظم وتحقيق موارد إضافية للدولة.

وأثار النواب مسائل مختلفة تعلقت أساسا بالتسريع في تسوية وضعية عمال المناولة الذين تم إدماجهم بمقتضى قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة وكذلك تسوية وضعية من طالت بطالتهم، إلى جانب مزيد توضيح دور المجلس الوطني للجباية، إضافة إلى وضعية الشركات التعاونية باعتبار دورها في تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي خاصة من خلال جمع محاصيل الحبوب وتوفير البذور اللازمة.

كما أثار النواب أهمية اعتماد المقاصة لديون المؤسسات «compensation publique» وضرورة تنقيح القانون المتعلق بحوكمة المساهمات والمنشآت والمؤسسات العمومية التي أصبحت تشكّل عبئا على المالية العمومية. كما تطرق النواب إلى ضرورة التسوية القانونية لوضعية المجلس الوطني للجهات والأقاليم في إطار مهمة خاصة من خلال التنصيص على ذلك في القانون الأساسي للميزانية.

وتعرّض النواب إلى ضرورة تعزيز دور لجنة الصلح الجبائي. واستوضحوا عن دواعي اللجوء إلى ممول أجنبي لتمويل النظام المحاسبي للدولة معبرين عن تخوفهم من فرض املاءات من قبل الممّول مقابل هذه الهبة. وفي ذات السياق، استفسروا عن آجال تفعيل المحاسبة ذات القيد المزدوج بمؤسسات الدولة.

وفي ردّها على مجمل هذه التدخلات، عبّرت وزيرة المالية عن شكرها لنواب اللجنتين على ما قدّموه من تساؤلات وملاحظات وجهة، مؤكدة أن تحقيق العدالة الجبائية والنجاعة المالية يتطلب تضافر الجهود المشتركة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية.

وأعربت عن اتفاقها التام مع النواب حول ضرورة إيجاد حلول هيكلية وعميقة لمعالجة معضلة الاقتصاد الموازي باعتباره أحد أبرز التحديات التي تواجه الدولة. وأوضحت أن مقاومة الاقتصاد الموازي، هو رهين عمل وطني مشترك لجميع الهياكل والمؤسسات الأمنية والرقابية

والجبائية. وأكدت أن الوزارة تعمل ضمن مقاربة شاملة تهدف إلى التحسيس بأخطار الاقتصاد غير المنظم على الاستقرار المالي والعدالة الجبائية، إلى جانب اعتماد برامج لإدماجه تدريجيًا في الدورة الرسمية مع ضمان التوازن بين الردع والمرافقة.

وفيما يتعلّق بمسألة الضغط الجبائي واسترجاع فوائض الأداء، أقرّت الوزيرة بوجود بعض الصعوبات والإشكاليات التقنية التي تسببت في تأخير عملية الاسترجاع، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على مراجعة المنظومة برمّتها لتسريع الإجراءات وضمان حقوق المؤسسات والمواطنين على حدّ السواء.

وأوضحت أن قيمة المبالغ المسترجعة بعنوان الأداء على القيمة المضافة بلغت إلى حدود نهاية سبتمبر 2025 نحو 691 م.د مقابل 431 م.د في نفس الفترة من السنة السابقة، وهو ما يعكس تحسنًا ملحوظًا رغم استمرار بعض النقائص. وأكدت أن الرقمنة ستساهم مستقبلاً في تقليص آجال المعالجة وفي الحد من الأخطاء الإدارية والورقية، بما يعزز الشفافية ويضمن الثقة المتبادلة بين الإدارة ودافعي الضرائب.

وفي معرض حديثها عن المطالبين بالأداء من التونسيين المقيمين بالخارج، أكدت أنّ الوزارة أولت عناية خاصة بهذه الفئة التي تمثّل رافدًا أساسيًا للاقتصاد الوطني. وأضافت أنه في إطار الحرص على التخفيف من الإجراءات الإدارية والجبائية تمّ بمقتضى مشروع قانون المالية لسنة 2026، التخلّي عن إلزامية التصريح الجبائي لثلاث سنوات، وهو إجراءً يهدف إلى تبسيط المسار الإداري ويمكّن المقيمين بالخارج من تسوية وضعياتهم الجبائية بمرونة ودون أعباء إضافية.

وفي هذا السياق، شدّدت على ضرورة توعية الجالية التونسية بأهمية التصريح بممتلكاتهم ومداخيلهم. وأبرزت في هذا السياق أنه سيتم التوجّه نحو تركيز خدمات رقمية متطورة وشبابيك موحّدة خاصة بالتونسيين المقيمين بالخارج، بما يُيسّر التعامل الإداري ويعزّز التواصل المباشر معهم في إطار من الشفافية والنجاعة.

وبخصوص مشروع النظام المعلوماتي لمحاسبة الدولة، أوضحت أن هذا المشروع يكتسي أهمية بالغة للنهوض بالمالية العمومية، وسيتم تمويله في إطار هبة ألمانية دون أي شروط أو إملاءات خارجية، مؤكدةً أن التنفيذ يتم بإشراف مباشر من كفاءات وإطارات وزارة المالية. وبيّنت أن الهدف من هذا النظام هو إرساء محاسبة عامة مزدوجة القيد للدولة، بما يضمن دقة وشفافية المعلومة المالية ويُمكّن من التدقيق الشامل في حسابات الدولة وأصولها، ويسرّع عملية إعداد التقارير المالية. كما أشارت إلى أن هذا المشروع يقتضي عملية جرد شاملة لأملاك الدولة المادية وغير المادية، ويتطلب تنسيقا بين جميع الوزارات والهياكل العمومية.

وفيما يتعلق بموضوع الرقمنة المالية وتطوير الخدمات الإلكترونية، أفادت الوزيرة أن هناك تقدّم هام في هذا المجال، حيث بلغ عدد المنخرطين في منظومة التصريح والدفع عن بعد أكثر من 125 ألف منخرط، وبلغت المبالغ المستخلصة إلكترونيًا إلى غاية موفى سبتمبر 2025 ما يقارب 17500 م.د. كما سجلت عمليات الدفع عبر الأجهزة الإلكترونية أكثر من 200 ألف عملية بمجموع 705 م.د، بالإضافة إلى خلاص أكثر من 48 ألف خطية مرورية عن بعد بقيمة حوالي 3 م.د.

وأعلنت الوزيرة أن مشروع خلاص معلوم الجولان ومعلوم التعويض عن بعد سينطلق رسميًا في جانفي 2026، مؤكدةً أن الوزارة تعمل على رفع نسبة التغطية الإلكترونية لتصل تدريجيًا إلى تعميم كامل.

وتطرقت إلى الإشكاليات المتعلقة بتوزيع مكاتب القباضات المالية وضعف التغطية الجغرافية، مؤكدةً أن الوزارة تعمل على توسيع الشبكة لتشمل المناطق التي تعاني من نقص، وذلك بالتنسيق مع السلطات المحلية، مشيرة إلى وجود 237 قباضة مالية متعددة الاختصاصات و71 قباضة بلدية .كما أقرّت بوجود عجز في الموارد البشرية نتيجة الإحالات المتزايدة على التقاعد وضعف الانتدابات في السنوات الأخيرة، وهو ما تعمل الوزارة على تداركه تدريجيًا عبر انتدابات جديدة ودورات تكوينية لتعزيز الكفاءات، بالإضافة إلى دراسة إمكانية إعادة توزيع الأعوان ضمن حركية وظيفية لتغطية النقائص.

أما فيما يخصّ الديوانة ومكافحة التهريب، فقد أكدت على أهمية هذا القطاع الحيوي، الذي يمثل خط الدفاع الأول عن الاقتصاد الوطني. وأوضحت أنّه تم الترفيع في الإمكانيات اللوجستية وتكثيف الرقابة الإلكترونية عبر مشروع تركيز كاميرات المراقبة بمواقع العمل والمخازن، بهدف ضمان الشفافية وحماية أعوان الديوانة والمواطنين. كما أكدت أن هناك صعوبات في التصرف في المحجوزات، خاصة تلك التي لا يمكن التفويت فيها قبل صدور أحكام قضائية، مشيرة إلى أن طول آجال التقاضي يُسهم في تراكم المحجوزات وضيق فضاءات التخزين، مبينة أن الوزارة تدرس حاليًا حلولًا قانونية وتنظيمية لتسريع عمليات التصرف فيها في إطار احترام الإجراءات الجاري بها العمل.

وفي معرض حديثها عن الوضعية المهنية لأعوان الوزارة، أقرت الوزيرة بوجود تفاوت في المنح بين الأسلاك المختلفة داخل الوزارة، مؤكدةً أن هناك عملًا متواصلًا لإرساء عدالة داخلية بين الأعوان مع الحفاظ على خصوصية المهام الميدانية. وأكدت أن الوزارة لا تعتزم التفويت في المؤسسات العمومية، بل تعمل على إصلاحها وإعادة هيكلتها ضمن رؤية وطنية تهدف إلى تعزيز نجاعتها ومردودها المالي، مشيرة إلى أن الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد شهدت تحسنًا في مردودها خلال سنة 2025 مقارنة بالسنوات السابقة بفضل عمليات التدقيق والمتابعة الدقيقة لتجاوز الإخلالات السابقة.

وفيما يتعلق بالموفق الجبائي، أكّدت أنه سيتم خلال سنة 2026 مراجعة تركيبة لجنة المصالحة على مستوى الإدارات الجهوية في إطار تعزيز الثقة بين المطالب بالأداء والإدارة الجبائية.

وفي ختام تدخلها، شددت السيدة وزيرة المالية على أن السياسة المالية للدولة تُدار وفق التوجيهات العليا لرئيس الجمهورية وبما ينسجم مع أحكام دستور 2022، مؤكدة أن الهدف الأساسي هو تحقيق الاستقرار المالي، وتعزيز النمو، وتكريس العدالة الجبائية .كما أعربت عن تفاؤلها بمستقبل المالية العمومية في تونس، مؤكدة أن دعائم الإصلاح قائمة، وأنه بالإمكان تحقيق تحسن ملموس في السنوات القادمة بفضل التعاون البنّاء بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، وبمساندة كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

III. قرار اللجنتين:

قررت اللجنتان إنهاء النظر في مشروع مهمة المالية لسنة 2026.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين على هذا العمل الجاد والهام ونشرع الآن في النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب.

السيدة سوسن مبروك، نائبة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

صباح الخير للجميع،

في البداية أريد أن أتوجه بخالص عبارات التحية والترحاب إلى السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية، وكافة أعضاء الوفد المرافق لها من الإطارات العليا للوزارة، مرحبا بكم في رحاب مجلس نواب الشعب.

قائمة أولية تضم السادة الزملاء: محمد زياد الماهر وحاتم لباوي وعبد القادر بن زينب وعبد الجليل الهاني والنور جريدي وعبد الرزاق عويدات وصالح الصيادي وعماد الدين السديري وعبد الحليم بوسمة وبدر الدين القمودي.

الكلمة الأولى للسيد الزميل المحترم محمد زياد الماهر عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد زياد الماهر

شكرا السيدة الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة ومرحبا بكل الوفد المرافق لسيادتكم،

كل التقدير والاحترام والإكبار لمجهودات وزارتكم،

سنتحدث اليوم عن مهمة الوزارة وخلال المدة القادمة سيكون لنا نقاش حول فصول الميزانية وقانون المالية في اللجنة،

بعجالة قانون المالية جاء بطابع اجتماعي واضح وذهب عكس إملاءات صندوق النقد الدولي بخصوص الانتداب والتشغيل ومعلوم أن الإجراءات الاجتماعية هي إجراءات مكلفة، لكن ضرورية من أجل إنصاف المهمشين ومن أجل إنصاف العمال والطبقة الوسطى.

من ناحية أخرى القرارات السيادية، قرارات تتعلق بالسيادة الوطنية وبرفض الإملاءات، طبيعي جدا أن تواجه من طرف من لا يريدون لتونس خيرا، وعليه لا بد أن نكون واعين بهذه المسألة، وحديثي هنا موجه لشعبنا ولأبناء بلادنا، أن نكون واعيين بها، ونكون منصفين ولا نتجاهلها، لكن هذا لا يمنعنا من الحديث عن نقائص واضحة.

مسألة الاستثمار السيدة الوزيرة، قانون المالية منقوص مرة أخرى من إجراءات جدية وجذرية في اتجاه دعم الاستثمار المحلي، إذ لا وجود لإجراءات للحد من اقتصاد الريع، لم يخلق بعد نقاش لإعادة النظر في التراخيص وكراسات الشروط وإزالة العوائق القانونية التي وضعت من أجل احتكار قطاعات بعينها لفئة بعينها وهنا حديثنا موضوعي وليس من منطلق حقد طبقي، بالعكس كل فئة لها مجال تتدخل فيه وتعمل فيه ، وحتى ما يسمى رأس المال الريعي أو غيره له مجالات ويمكن فتح نقاش في هذه المسألة وهناك مجالات يعملون فيها لا علاقة لها بالاستثمار الصغير.

الطبقة الوسطى تتقلص وتفقر، الهدف الكبير اليوم هو الحفاظ عليها وإرجاعها لوضعها وفيها الحرفي والصناعي الصغير والتاجر الصغير والعامل والموظف، هذه الفئة تنتظر إصلاحات خارقة للعادة لم نرها في قانون المالية وإجراءات حماية لم نرها أيضا في قانون المالية.

سيدتي الوزيرة، لا يفوتني مرة أخرى تجديد التقدير والاحترام إليكم وإلى الكفاءات المرافقة لسيادتكم وكفاءات الوزارة وأعوانها، كما لا يفوتني تثمين دور الأعوان خاصة أعوان المالية الذين ينتظرون قانونهم الأساسي بكل صبر وشغف ومسؤولية ومن ناحية أخرى فإن ميزانية وزارة المالية لا تعكس أهميتها ولا يجوز التقشف في وسائل العمل إن كان ورقا أو حبرا أو صيانة مقرات.

سيدتي الوزيرة الرقمنة، بعض الأمثلة برقيا، يمكن التوجه نحو رقمنة تصريح المؤجر ورقمنة إجراءات فتح المعرف الجبائي أسوة بتجربة المبادر الذاتي التي نجحت.

كذلك ضروري اليوم تحيين تعريفة الصلح، كما أتحدث عن التكوين، كنا قد تحدثنا عنه في اللجنة، من رأيي أنه يجب التفكير جديا في تقريب التكوين المستمر وكذلك التكوين الدي تتميز به إدارتنا ووزارتنا في الجهات في إقليم الوسط وإقليم الجنوب. شكرا، نتمنى لكم التوفيق إن شاء الله.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا سيادة الرئيسة،

شكرا جزيلا،

مرحبا بالوزارة،

شركات الاستثمار الجهوية عموما هي شركات كانت داعمة للاستثمار في الفترة الفارطة وساهمت في فتح عدة مؤسسات وعدة معامل، اليوم هذه الشركات تعاني من صعوبات مالية، وسأحدثكم على شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين، تحدثنا مع السيدة الوزيرة السابقة حول إعادة هيكلة هذه المؤسسة وهناك مخطط أعمال جاهز من سنة 2024، إلا أن البنوك وكأنها ترفض المضي قدما في هذا المخطط.

سيادة الوزيرة، منذ 19 شهرا وموظفو شركة التنمية الاقتصادية بدون رواتب، هل هذا معقول؟ غير معقول أن يبقى عدد من الموظفين دون رواتب مدة 19 شهرا فهؤلاء لديهم عائلات وأبناء، هناك من التجأ إلى بيع ما يملك من ذهب وسيارة لتوفير قوت أطفاله، هل هذه هي الدولة الاجتماعية؟ هل هذا هو القطع مع التشغيل الهش؟ كيف يكون ذلك في وقت السيد الرئيس قيس سعيد الذي عرف بالقطع مع التشغيل الهش، هذه القرارات الإنسانية، اليوم نرى موظفين بدون رواتب طيلة 19 شهرا.

سيدتي الوزيرة، هل لديكم علم بشركة التنمية الاقتصادية بالقصرين؟ وضع إنساني واجتماعي سيء جدا، هل يمكن لشخص أن يعيش الآن بدون أن يتلقى راتبه الشهري؟ يعني إما المضي في مخطط الأعمال وإيجاد حل نهائي لهذه الشركة: هل ستعمل من جديد؟ نعم أم لا؟ إذا كانت الوزارة لن تقوم بحل هذا الإشكال ولن تسير في هذا المخطط وفي إعادة الهيكلة، الحل سهل جدا، هم من موظفي الدولة، وزعوهم على وزاراتكم وشركاتكم ومؤسساتكم، لأنه من غير المعقول بقاؤهم دون رواتب 19 شهرا.

أمر، أتحدث قليلا عن مشروع ميزانية 2026، في مشروع ميزانية 2024 كان القرار جريئا حينها حول إعادة هيكلة المؤسسات العمومية: الفسفاط، الفولاذ، السكر، عجين الحلفاء، هذه الشركات التي تعتبر ركائز قديمة، اليوم في مشروع ميزانية 2026 الفصول 41 و42 و43 يخفض من الديون والفوائض والمعالم الديوانية على شركة الفسفاط وعلى شركة السكر وعلى ديوان التجارة، ويستثني الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق.

سيدتي الوزيرة، ربما لا تعلمين أن هذه الشركة زارها السيد الرئيس قيس سعيد وجاء إلى القصرين وقابل الموظفين والمواطنين،

وبقدومه قلنا أن باب العرش سيفتح وإلى يومنا هذا بقيت هذه الشركة على حالها واليوم في مشروع ميزانية 2026 تستثنى من تخفيض الديون وتستثنى من تخفيض المعالم الديوانية، ما زال الوقت سانحا -سيدتي الوزيرة- للتفكير في إضافة فصل وضمها إلى فسفاط قفصة وإلى السكر وديوان التجارة.

قبل أن أنهي ونحن ما زلنا في شعار الدولة الاجتماعية، لا أعرف إن كانت الأرقام صحيحة أم لا، على حد علمي أموال الدعم للزيت المدعم حوالي 360 مليار وهذا الحديث أخذته من معامل الزيت المدعم، طبيعي سيبقى الزيت المدعم مفقود ويبقى الاحتكار في الزيت المدعم، وتبقى شركات الزيت النباتي هي التي تصول وتجول في الأسواق، والزوالي غير قادر لا على زيت الدعم ولا على الزبدة، يعني سنصل إلى فترة لن نجد فيها كيف نطبخ الطعام.

نتمنى أن تجيبينا معالي الوزيرة حول قصة الزيت المدعم، مرحبا بكم مرة أخرى تحت قبة البرلمان.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل

السيد عبد القادربن زينب

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أود أن أرحب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

في بداية كلمتي أود أن أتوجه بجزيل الشكر إلى السيد مدير عام الديوانة لما شاهده هذا السلك خلال المدة الأخيرة منذ تنصيبة من حركية وحسن التدبير ونحن دائما عندما نطالب الوزارات بتعيين أهل الاختصاص لنطور من بلادنا، لأن الشخص الذي لديه خبرة وفطنة لا يمكن أن تنطلي عليه عديد الأشياء وهذا ما نريده وكما يعرفني الجميع فأنا لا أرمي للورود لأحد، لكن أود أن أغتنم هذه الفرصة السيدة الوزيرة، لأقول: نرجو منك أن تقومي بزيارة لمكتب قرمبالية لتطلعي على الأوضاع المزرية للبناية، قسما سيدتي، لقد ذهبت إلى هناك ورأيت مواطنين أصحاب قضايا مع الأعوان في المكاتب، تشعر حقا بالخوف على سرية مجرى الأعمال، هل أن هذا السلك الذي يساهم في إدخال أموال طائلة للدولة ويحمي البلاد ورأينا تصديهم العديد والعديد من المرات لمادة القنب الهندي التي تدخل للبلاد، وللعملة الصعبة التي يتم تهريبها إلى غير ذلك، لذلك أظن أن أبسط الأمور اليوم أن نوفر لهم مقرات تليق بهم،

نجد اليوم مقر جمعية تنهب ولا تقدم شيئا، عندما تدخل مقرها تشعر براحة كبرى، إذ توجد بها مكاتب فخمة وأثاث رفيع وكذا، بينما تجد بمكاتب الديوانة مكاتب قديمة وتجد الأعوان يعملون في ظروف مزرية، بينما هي تساهم في إدخال المليارات لخزينة الدولة، لذلك أقل واجب تجاه هؤلاء أن يعملوا في كامل الأريحية ولا نطالب هؤلاء الناس بالجدوى في العمل ولا نوفر لهم أبسيط أسباب الراحة ليتمكنوا من العمل والتركيز وتقديم الخدمات.

السيدة الوزيرة، نحن نعلم بأن البلاد تعيش ضائقة مالية، ونحن نعلم أن السيدة وزيرة المالية تحاول وتجتهد لجلب تمويلات وأموال، ولكن أيضا لا يمكن أن تكون "حجامة من غير دم"، عندما نركز اليوم على الاستثمار وعندما نشرك الشباب ونقدم تشجيعات للشركات الصغرى في "photovoltaïque" لتعود الأوضاع إلى ما كانت عليه، فسنجد أنفسنا بعد أربع أو خمس سنوات نجني ثمرة ما سعينا له.

أنا أعلم أن هذا سيكلف الدولة أموالا، لكن توسيع رقعة الجباية تكون بإيجاد الأرضية الملائمة، لنكون من القطرات غدران، عندما نسند امتيازات لأصحاب الشهائد العليا وعندما نقوم بتشجيعهم، وسيتم هذا أيضا بمشاركة وزارة الاقتصاد والخطيط الذي ستخطط لكيفية الخروج من المأزق. صحيح أن وزارة المالية دورها جلب التمويلات، ولكن وزارة التخطيط ويطلق عليها "وزارة التخطيط" عليها أن تخطط للخروج مما نحن فيه.

السيدة الوزيرة، خصصنا السنة الماضية حوالي 10 مليار دينار لتشجيع القطاع الفلاحي، ولنعيد منظومة الحليب واللحوم، ولكن إلى حد الآن ونحن نناقش قانون ميزانية 2026 بقيت تلك التمويلات التي تم رصدها على حالها، ربما الفلاح اليوم قد يتغاضى عن ذلك، ولكن سنجد في المستقبل سعر الكلغ من لحم العجول سيرتفع إلى 70 أو 80 دينار وسيرتفع سعر الكلغ من لحم الخروف، وسنصل لفقدان الحليب في الأسواق، لذلك إن لم نقدم اليوم امتيازات للفلاح وللناس الذين ينتجون ولهؤلاء الفلاحين ولمربي الأغنام ولمربي الأبقار وكذلك في القطاعات الأخرى، للناس الذين لديهم "des frigos"، الذين علينا تشجيعهم ليضعوا المنتوجات في "frigos" الذي يعتبر بيت المؤونة، سنجد أنفسنا في المستقبل مضطرين لاستيراد البطاطا واللحوم وغير ذلك من المنتوجات من الخارج وهذا لا يخدم مصلحة بلادنا، لأنه "لا خير من شعب يأكل من وراء البحار".

نحن نعلم اليوم أننا في مأزق ونعلم أننا قد تسلمنا الدولة فارغة بعد عشر سنوات من الخراب، ولكن مرت اليوم أربع وخمس وست سنوات، لذلك علينا التفكير مرة أخرى ولا يجب أن نبقى نبكي على الأطلال، علينا التفكير في طريقة أخرى، في كيفية الخروج من هذه البوتقة التي نحن فيها ونحن على يقين أن نساء تونس ورجالاتها بحول الله وبالتعاون مع المجلسين سنتمكن من الخروج مما نحن فيه، لذلك شكرا مرة أخرى لوزارة المالية.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير السيدة الوزيرة وكافة الإطار المرافق،

مرحبا بكم تحت قبة البرلمان،

أتقدم ببالغ الشكر لإطارات الوزارة ولكل الأعوان العاملين في كل المهمات وعلى رأسهم الديوانة ولكل الإدارات التي عملت على إعداد ميزانية الدولة لسنة 2026.

السيدة الوزيرة، سألومك لأنك حرمتنا من التفاعل معهم طيلة المدة السابقة، لقد تعاملنا معهم خلال السنة الفارطة وكان لدينا برنامج سنقوم به خلال هذه السنة المالية ليقع تبادل بعض الأفكار بيننا وتقديم بعض المقترحات لإعداد قانون الميزانية لسنة 2026، إلا أنه لم يتم ذلك، لذلك أتمنى أن نصل خلال المدة القادمة لتفاعل إيجابي وتشاركي وكنت قد أكدت على هذا حتى من خلال تدخلاتك في اللجنة، في نقاشات اللجنة وقلت نحن نمد أيدينا، أتمنى أن يتم تطبيق هذا خلال السنة القادمة ونحن نتوسم فيكم كل الخير.

إن وزارة المالية وزارة سيادية وهي المكلفة بمتابعة تنفيذ سياسة الدولة الجبائية والنقدية والمالية، المؤشرات والأرقام تدل على وجود

تحسن في تحقيق الميزانية وفي تحقيق كل الموارد وكذلك الضغط على النفقات والتحكم فيها، نحن هنا نثمن مجهودات كل القائمين بأعمال كل الإدارات.

سنبدأ بالديوانة، على مستوى سلك الديوانة هناك هذه السنة تفاؤل كبير وقد سمعنا حتى من مواطنينا بالخارج أن هناك تغييرات كبيرة في التعامل عند العودة والخروج من الديوانة، فالإجراءات التي اتخذتها الإدارة سهلت كثيرا العملية على المواطنين بالخارج عند دخولهم لأرض الوطن وقد سمعنا بهذا وثمناه.

بخصوص تنفيذ سياسية الدولة وسياسة الوزارة: وهي من بين الأشياء المهمة والتي تمكنت من إنجازها الوزارة وهو سداد الدين وهذا أمر هام جدا، لا يجب أن نقول أن هذا المؤشر ليس مؤشرا مهما، بل هو مهم، مهم لبداية استرجاع المكانة المالية والاقتصادية والنقدية خاصة للمالية العمومية.

السيدة الوزيرة، كل هذه المؤشرات جيدة ويجب المرور عليها وذكرها، لكن تبقى بقية المؤشرات الأخرى تنذر بالقلل أو تنذر ببعض الخطر خاصة بخصوص ارتفاع نسب المديونية وعلى مستوى الاقتراض الداخلي، فاليوم في مشروع قانون المالية -وسنعود على هذا بالتفصيل لأن هذا ليس مجاله اليوم- لكن هذا المؤشر يدل على أن هناك فجوة كبيرة وكذلك ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، المجهودات والطلبات كبيرة جدا، فقد تم الضغط عليها وكذلك المجهودات الاجتماعية التي رأيناها هذه السنة تطورت فيها الأرقام المسندة للتدخلات الاجتماعية وهذا يؤثر كثيرا على ميزانية الدولة وعلى التوازنات العامة، لدينا مشكل آخر لأن أغلب العجز متأتي من عدم وجود تطور متوازن بين الصادرات والواردات وهذا مشكل تجاري ومشكل اقتصادي علينا النظر فيه.

بالنسبة إلى القباضات البلدية، تم القيام بعفو جبائي أظن على مدى ثلاث سنوات على القباضات البلدية، بخصوص القباضات البلدية هناك بلديات لديها قباضات مالية وهناك بلديات لا توجد بها قباضات مالية ورغم ذلك فإن حتى البلديات التي لديها قباضات فإن نسبة الاستخلاص فيها لا تتجاوز 20 و25%، فهي في أفضل الحالات تقدر بـ 20%، هنا يوجد مشكل كبير لأن البلديات اليوم هي الأكثر التصاقا بالمواطن وهي التي تقوم بتنفيذ أغلب المشاريع التنموية المتصلة به، يمكن اليوم التفكير في إيجاد آليات لدعم الاستخلاص على مستوى القباضات البلدية أو عن طريق القباضات العمومية خاصة أن بقية القباضات والمواطنين الذين لا توجد لديهم قباضة بلدية يعملون أحيانا بواسطة أعوان البلديات، فهم يذهبون ليساعدوا أعوان القباضة المالية، لكن العملية لا تتم بالشكل الذي يحسن من استخلاص الميزانيات.

السيدة الوزيرة، المجلس الوطني للجباية والاجتماعات وكثرة الاجتماعات، فقد ذكرت بالأمس أن عديد الجلسات التي تم القيام بها على الحكومة في المجالس الوزارية لإعداد استراتيجية أو مخططات للنهوض بالشركات أو بالمؤسسات العمومية التي تعاني اليوم من صعوبات كبرى، إلا أنه إلى حد هذه اللحظة لم نر حتى البلاغات التي تصدر عن رئاسة الحكومة، لم نر أي توجه، لأن كل هذا الاستنزاف وكل هذا العجز وأغلبه متأتي من الدعم ومن المؤسسات العمومية التي لا تقوم اليوم بتدعيم مؤسسات الدولة.

بخصوص الدعم سيكون هناك إن شاء الله تفكير في ترشيده، السياسة العامة تتمثل في المحافظة على المقدرة الشرائية وتحسين عيش المواطن، لكن هذا لا ينفي وجود دعم غير موجه لمستحقيه، وقد ذكرنا هذا في عديد المرات، فنحن نتحدث في هذا على مدى ثلاث سنوات وأنتم الوزارة المشرفة على الدعم والتي تقوم بتحويل هذه الأموال سواء للدعم في المواد الغذائية أو دعم المحروقات، يبقى العمل على إيجاد حل مستقبلي لتخفيف العبء على المالية حتى يمكن في المستقبل للعجز في الميزان التجاري أو للعجز في الميزانية أن يعود لنسقه ونحاول التخفيض...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن كتلة لينتصر الشعب، له اثنتا عشرة دقيقة، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، بسم الله الرحمن الرحيم، "قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي " صدق الله العظيم.

مرحبا بالجميع،

في البداية سأستعرض بعض شعارات الميزانية وأهدافها: تعزيز العدالة الجبائية، مكافحة التهرب الضريبي، تشجيع الاستثمار في الفلاحة المستدامة، تمويل البرامج الاجتماعية والتنمية الجهوية، إجراءات ديوانية استثنائية، تسوية الوضعيات العالقة، دعم صغار الفلاحين، تطوير القطاع الفلاحي، إصلاح الصناديق الاجتماعية، الحوكمة، تعزيز المردودية. هي شعارات ترفع من سنة إلى أخرى وفي مقابلها جملة من الخروقات الشكلية الخطيرة، فمشروع قانون ميزانية لسنة 2026 يرسل إلى مجلس النواب خاليا من شرح الأسباب، في مخالفة خطيرة لمنشور 23/15 وتقرير النفقات الجبائية يتأخر سنة كاملة، بل ومئات المليارات المقدمة في شكل امتيازات مالية وجبائية، لا تقيّم مطلقا وكذلك الأراضي الممنوحة بالدينار الرمزي إلى العديد من المستثمرين الذين أضافوا إلى أرصدتهم ولم يضيفوا إلى أرصدة الدولة، فهل قيمتم مردودية هذه الاستثمارات؟

في نقاش أخطر مهمة، المهمة الأم، مهمة وزارة المالية، لا يسعني إلا أن أقول: كيف ستقنعون الشعب التونسي بميزانية الدولة لسنة 2026؟ وكيف ستقنعون الفقراء والعاطلين وأصحاب الحاجيات الخصوصية والأرامل والأيتام والمناطق الداخلية بأرقامكم وموازناتكم؟ ماذا ستقولون لهم عنها؟

إنها ميزانية مستنسخة من عام إلى عام، مع تغيير الأرقام، وأنها تقوم على الضرائب بما يفوق 90% وأنها تقوم على القروض وعلى المزيد من القروض وأنها تكاد تنهي دور البنك المركزي التونسي وأنها تقوم على نظام الرخص التي تستحوذ عليها عائلات معينة وأنها تقع تحت رحمة البنوك الخاصة، وأنها لا تستطيع مطلقا إيجاد حلول للاقتصاد الريعي ولعربدة الاقتصاد الموازي وأنها تتبنى جملة من الشعارات لا وجود لها، فكيف تبنى السيادة بالاقتراض؟ وكيف تتحقق العدالة الاجتماعية والجهوية وفئات من الشعب سكنت البطالة عظامهم كحمى مزمنة ومنهم أصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم الذين لم تكلفوا أنفسكم من أجل حل أزمتهم عناء الاستماعات في اللجنة ولا حتى إنجاز البحوث والإحصائيات واكتفيتم بترديد مقولات فضفاضة ممجوجة من قبيل "المقاربة الوطنية الشاملة"؟

وكيف ستقنعون أعوان الاعتمادات المفوضة وعملة الحظائر والآليات ونظار التعداد السكني والمرشدين التطبيقيين وأعوان التأطير

وأساتذة محاضر سد الشغرات والمقصيين من قاعدة البيانات في وزارة التربية وعمال البلديات والإطارات المسجدية وأعوان الجمعيات المسندة للقروض الصغرى؟ أليسوا معنيين بميزانيتكم؟

كيف ستقنعون هذا الشعب بميزانيتكم وهو يعاني ارتفاع الأسعار التي منعته من الأساسيات ودفعته إلى تنازلات حياتية مهينة؟ وانظروا إلى وجوه العمال والموظفين وهم يكابدون عناء النقل يوميا إلى مقرات عملهم والكآبة تملأ أعينهم وأصواتهم تتعالى في حنق وهم ينتظرون حافلة لا تأتي أو قطارا عطله تهاطل كميات بسيطة من الأمطار.

كيف ستقنعونهم بأرقامكم وهم لا يستطيعون الحصول على رخصة البناء ولا يستطيعون تغيير صبغة الأرض، وتتعطل أبسط مشاريعهم في أروقة إدارة غير مرقمنة ودولة لا تعرف أملاكها ولا تستطيع إدارة ملفاتها؟ فالصلح الجزائي عالق والأموال المنهوبة عالقة والتهرب الضريبي سائد والفساد يخترق كل مفاصل الدولة والمبلغ عنه منكل به، تطاله أيادي المفسدين بالقانون، هذا القانون الذي لا يرى تغول قطاعات ويغمض عينيه عنها.

كيف ستقنعون الشعب بميزانياتكم والمناطق الداخلية تتخلف فيها البنية التحتية من طرقات ومؤسسات ومنشآت، بل ويحرم فيها الفلاحون من رخص حفر الآبار وتموت غراساتهم ويفنى قطيعهم وتحتكر الأعلاف وتترك صابات القمح والزيت والتمور والقوارص للمجهول وللعصابات الدولية ووكلائها ينكلون بالفلاح، ليتحكموا في الأسعار بشكل مهين، فلا دواوين التجارة والحبوب والزيت عدلت، ولا مسالك التوزيع، هذبت؟

كيف لكم بإقناع هذا الشعب بميزانياتكم، والأوامر الترتيبية وخطوط التمويل والصناديق التي أقرتها ميزانية 2025 في فصولها التعديلية، إلى اليوم ونحن في الشهر الحادي عشر من سنة 2025 لم تصدر؟

وكيف تقنعون الشعب بميزانيتكم وأنتم الدولة الوحيدة في العالم، التي يربح فيها مورد السيارات الذين لا تقدرون مطلقا على المساس بمصالحهم أكثر من المصنّع، فنفس العائلات التي تورد السيارات والشاحنات والجرارات وقطع الغيار، هي نفسها التي تمتلك البنوك والتأمينات والجوالات وتصدر زيت الزيتون والدقلة والتن الأحمر؟

الشعب يسألكم: أين الشركة الوطنية للسياراتSTIA، أليس من حق كل تونسي أن يمتلك سيارة لائقة؟ لا يحدث إلا في تونس، دولة تستورد الحافلات المستعملة وتمنع مواطنيها من استراد السيارات المستعملة خوفا على مصالح العائلات الموردة للسيارات وكيف لكم أن تقنعوهم بأن أكثر من 24 شركة بترولية عالمية، تستغل آبار النفط والنفط غير موجود وأن 1265 بئر تنتج أو في طور الإنتاج والنفط غير موجود؟ كيف تقنعونهم بغياب التقارير المالية للمجمع الكيميائي التونسي منذ 2022؟ ولماذا اشترت "ETAP" أسهم شركة "PANARO" ودفعت نيابة عنها 22 مليار كتعويضات للعمال؟ ولا يحدث إلا في تونس في 2022 مؤسسة عمومية تقترض من بنوك عمومية قروضا تضخها في ميزانية الدولة، على أساس أنها أرباحها التي تساهم بها في إنعاش الاقتصاد والميزانية.

حدثوا الشعب إن كنتم قادرين عن ذلك، عن حقول "قرمدة"و "رامورة" و"الحاجب"وهبيرة وعن حقول القصرين والدولاب وطم صميدة والسمامة وعن حقل البرمة وعن أغلب حقول تطاوين والمنستير، عن إنتاجها ومردوديتها وأرباحها، حدثوهم عن شركة "بيرينكو" المتحيلة وعن حقل الشرقي وعشتروت.

وأخيرا حدثوهم عن العازل الشهير الحل السحري لانبعاثات سموم المجمع الكيميائي بقابس الذي قتل أهالينا وشردهم، ميزانية العبث، كيف لا وهي تضخ المليارات سنويا في شركات ومؤسسات عمومية مفلسة من غير برامج إصلاح، ميزانية تفتتح مخططا خماسيا للتنمية 2026- 2030، يحمل مشاريع محلية وجهوية وإقليمية ووطنية، لا تقدر أعتى اقتصاديات الدول المتقدمة على توفير الاعتمادات كي تتكرر المهزلة، مخططات وندوات واجتماعات ونقاشات والنتيجة تكرار الفشل، مشاريع معطلة لعقد أو أكثر.

كيف ترضى ميزانياتكم بإهمال ضيعات السند والشعال وبنزرت وسليانة وسيدي بوزيد وغيرها، ولا تخلق لها خطوط تمويل عاجلة؟ وكيف توهم سكان المناطق الداخلية، بكذبة المناطق الصناعية؟

كيف تتعاملون مع الإنسان والدولة عاجزة عن إحداث مراكز معالجة الإدمان الذي يعاني منه شباب لا هم عنده إلا مغادرة البلاد؟

كيف تقنعون الطبيب والمهندس والتقني وغيرهم من الكوادر والأدمغة بعدم الهجرة؟ سنذكركم بكل مسؤولية ووطنية، إن لم تغيروا العملة لاحتواء الاقتصاد الموازي، ولم تلغوا نظام الرخص، ولم تشرعوا حالا في هيكلة الموانئ ولم تعلنوا إعادة النظر في الديون المشبوهة ولم تسرعوا في زمن قياسي بتمرير مشاريع: مجلات الصرف والاستثمار والمحروقات والديوانة والمياه وغيرها، ولم تنطلقوا في إنشاء بنك البريد التونسي ولم تشجعوا أبناءنا المقيمين في الخارج على الاستثمار، فسيظل فعلكم فعل إطفاء وأخشى ما أخشاه أن تتعطل آليات الإطفاء عندكم لاتساع رقعة الحريق، ولن تفيدكم أرقامكم ساعتها لأنكم ببساطة شديدة أهملتم الإنسان وكل المشاريع في العالم فاشلة، إذا ما لم تنتبه إلى الإنسان، سلام من الإنسان إلى الإنسان.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الرزاق عويدات عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق، تفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

صباح الخير،

صباح الخير لكل الحضور،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق لها،

نحن في كتلة الخط الوطني السيادي وأنا أيضا في حركة الشعب، عندما نقوم بمناقشة ميزانية، فإننا نناقش الأهداف والبرامج والآفاق الاستراتيجية لهذه الأهداف والبرامج، نقول في ميزانية 2026 عندما ننفق، هل في آفاق هذا الإنفاق ما يمكن أن يزيد في العائدات المالية العمومية؟ أي أننا ننفق من أجل أن يكون الدخل في المستقبل أفضل من الدخل في الحاضر وهنا نتحدث عن الإصلاحات العميقة والشاملة لمختلف القطاعات، لقد قمت بمقارنة بين ميزانية 1980 وميزانية 2026 وجدت أنه في 1980: 25% من مداخيل الميزانية غير جبائية، في ميزانية 2026 تقريبا 6% مداخيل غير جبائية. ماذا يعني هذا؟

هذا يعني أن هناك جملة من القطاعات العمومية، من المؤسسات العمومية، كان لها مداخيل وعائدات على المالية العمومية، هذه القطاعات وهذه المؤسسات الآن تعاني من إخلالات كبيرة ومداخيلها تقريبا معدومة، أحيانا نلتجئ إلى ضخ أموال فيها من أجل إنعاشها. لماذا

لا نكثف الإنفاق في قطاع من القطاعات هذه السنة، بحيث يتعافى كليا ويصبح يدر على المالية العمومية بعائدات، ثم نمر إلى غيره من القطاعات؟ أفضل من أن يكون الإنفاق موزعا على مختلف القطاعات ولا يتعافى منهم أي قطاع من القطاعات، هذه ملاحظة أولى.

الملاحظة الثانية هي التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي، بالرغم من وجود تحسن هذه السنة، أريد أن أعترف به، هناك تحسن، السنة الفارطة 17000 مقابل 27000 مداخيل ضريبية غير مباشرة و17000 مداخيل جبائية مباشرة هذه السنة 2027 أي يوجد تحسن. لماذا الضريبة المباشرة أقل من دخل الضريبة غير المباشرة؟ لأن الضريبة غير المباشرة يدفعها المستهلك أينما استهلك دفع الضريبة، بينما الضريبة المباشرة يدفعها صاحب الدخل الذي صرح بدخله.

الآن عندما تكون الضريبة غير المباشرة أكثر من دخل الضريبة المباشرة أي أن هنا العدالة الجبائية تكون مضروبة، أي يوجد خلل، لماذا؟ لأن الضريبة غير المباشرة يدفعها الذي دخله مرتفع والذي دخله قليل، بينما الضريبة المباشرة نريد عدالة جبائية، من يكون دخله أكثر يدفع أكثر ومن دخله أقل يدفع أقل ومن دخله ضعيف جدا لا يدفع بتاتا.

إذن ثمة عدالة جبائية في الضريبة المباشرة ولا توجد عدالة جبائية في الضريبة غير المباشرة، إذن لنذهب في العدالة الجبائية يجب أن تصبح الضريبة المباشرة أعلى وأرفع من الضريبة غير المباشرة، ولكن أيضا عندما نقول أن الضريبة المباشرة اقتربت بعض الشيء من رقم الضريبة غير المباشرة، نقول أنه تم تسوية وضعية السوق الموازية وكثرت قاعدة دافعي الضريبة بشكل مباشر، يجب تحسين هذا الأمر أكثر خاصة فيما يتعلق بالتجارة الموازية وعندما نقوم بالسوق الحرة تلابت وأيضا بن قردان يمكن للسوق الحرة أن تخفض من التهرب العشوائي وتصبح التجارة المنظمة أكثر من التجارة الموازية وهذا ما يجب أن تعمل من أجله الدولة.

أصل الآن إلى مسألة القروض: قدمنا في الخط الوطني السيادي مقترح تعديل في النظام الأساسي للبنك المركزي، وقلنا يجب أن تكون الدولة قادرة على الاقتراض مباشرة من البنك المركزي، لكن قدمنا ضوابط حتى لا يخسر البنك المركزي دوره في إنعاش المالية العمومية بمداخيله، الآن أخذنا 7 آلاف مليار من البنك المركزي و7 آلاف مليار والآن سنأخذ 11000.

هذا الرقم الضخم، مع مدة إمهال بثلاث سنوات، مع عدم دفع فوائض للبنك المركزي، هذا سيخل بالمالية العمومية وسيخل بعمل البنك المركزي خاصة في المستقبل، عندما نقول ثلاث سنوات إمهال، أي أننا لن نضطر ولن يؤثر علينا دفع "les échéances" ولكن من سيأتي بعدنا سيشعر بدفع "les échéances" وستبقى المالية العمومية متأثرة بذلك وهذا قد يخيفنا في مستقبل السنوات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم صالح الصيادي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد صالح الصيادي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وإطارات الوزارة،

يرتكز دور وزارة المالية في تنفيذ السياسات المالية للدولة وإدارة الخزينة العامة وتحصيل الضرائب وتنمية موارد الدولة والمشاركة في إعداد قوانين المالية والموازنة والاتفاقيات الدولية وإدارة الدين العام وضمان الاستقرار للدولة، لكن على أرض الواقع نرى في ميزانية المالية لسنة 2026 مثل الميزانيات السابقة، هي مجرد أرقام مبنية أساسا على الجباية في حدود 90% يقابلها بنية تحتية مهترئة وخدمات صحية ضعيفة، مع غلاء المعيشة وارتفاع نسبة البطالة وبدون عدالة جبائية واجتماعية.

كل قطاعات: المستثمر، الصناعي، الفلاح، التاجر لم يجدوا أنفسهم ضمن هذه الميزانية، فلا بد من إرادة حقيقية للقيام بإصلاحات كبرى وشجاعة ولا بد من تكريس العدالة الجبائية، تطوير منظومة التصرف في الدين العمومي، التحكم في النفقات وتوجيه الاستثمار، تبسيط الإجراءات في ملف المراجعة الجبائية، تعزيز دور الصلح الجزائي، التسريع في استكمال رقمنة المنظومات الجبائية والديوانية والمحاسبة، تكريس الرقمنة وغياب آليات الدفع الإلكتروني في العديد من الإدارات، اتساع حجم الاقتصاد الموازي، فلا بد من إيجاد آليات أكثر نجاعة بصفة تدريجية في الدورة الاقتصادية، مع تبسيط الإجراءات للمطالبين بالأداء، دفع نسق الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال ودفع التشغيل، إعادة هيكلة الديوانة مع المزيد من المرونة في تطبيق الإجراءات، تعزيز الشفافية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، تطوير سياسات ضريبية عادلة وتحسين آليات الرقابة.

السيدة الوزيرة، سأقدم لك ملف مواطنة كانت تعمل في شركة يشملها قانون المصادرة منذ سنة 2011 تطلب تنفيذ حكم الطرد التعسفي وكذلك كنت قد قدمت للسيدة الوزيرة السابقة بمطلب لعمال "SELMA CENTER" يطالبون بتنفيذ أحكامهم في الطرد التعسفي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عماد الدين السديري عن صوت الجمهورية، له خمس دقائق.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة، ومرحبا بالفريق الذي يعمل معك،

بالطبع لدينا دائما الفرصة في لجنة المالية للحديث في جميع المواضيع وأريد أن أتقدم بالشكر لكل إطارات وزارة المالية الذين منحونا هذه الفرصة وهذا من واجبهم ومن واجبنا أيضا التفاعل معهم على اعتبار أنه عند مناقشتنا للميزانية فإننا نثبت الدولة القادرة على مناقشة إمكانياتها والتخطيط لمستقبلها.

طبعا أود أن أستغل هذه الفرصة لأتحدث عن المحور الخامس في دعم المؤسسات العمومية، أغلب المؤسسات العمومية قد تقادمت، وأغلب هذه المؤسسات تتطلب الصيانة والدعم، وبالرجوع للشركة التونسية للسكر وشركة فسفاط قفصة والديوان التونسي للتجارة فإنه من المهم جدا أن يسبق هذا الدعم هيكلة، لأنه بكل صراحة أغلب المؤسسات التي تعاني من صعوبات مالية نجد أن إطارها الإداري أو هيكلتها غير سليمة وهذا ما جعلها تصل للإفلاس، طبعا أتمنى أن تكون هناك خطة كبرى في الميزانيات القادمة لدعم كل المؤسسات وتكون خطة إنقاذ لأن الدولة في حاجة إليهم ولا نعاني ما يعانيه الآن المجمع الكيميائي بسبب التقادم وغياب الصيانة.

أردت أن أتحدث في موضوع آخر وهو تنظيم القطاع الموازي وأنا من منطقة حدودية، قلعة سنان وساقية سيدي يوسف، هذا القطاع

هو قطاع مدرّ لبعض التجار، ولكنه غير منظم وزائري هذه المناطق من سياح من داخل المناطق الداخلية يتعرضون للعديد من التعطيلات في سفرهم وبالتالي لا بد من وجود آليات لبعث منطقة للتبادل الحر، لذلك لا بد من وجود آلية تضمن وصول هؤلاء السياح لمناطقنا الحدودية وإلى مائدة يوغرطة خاصة وسأتحدث عن هذا بعد ذلك بقلعة سنان،

فمائدة يوغرطة هي معلم أثري مهم ومهم جدا، بتاريخ 31 جانفي 2023 تم إصدار أمر من السيد وزير السياحة تحت عدد 52 ينص على بعث مركز حياة يضم مشرب ومجموعة صحية وهذه المائدة موقعها معزول بعض الشيء، لذلك لا بد من توفير الخدمات، فقد تم التفاوض مع مقاول من أجل التدخل لإقامة هذا المرفق بتكلفة تقدر بمليار و250، نرجو السيدة الوزيرة أن يتم إحالة هذا المبلغ على وزارة التنمية في علاقة ببلدية قلعة سنان من أجل أن يصبح هذا المرفق السياحي مهم وجالب للسياح الجزائريين والتونسيين وغيرهم حتى من السياح الأجانب باعتبار أن هذه القاعدة موجودة في منطقة حدودية وهناك إمكانية لتحسين هذا المشروع، وخاصة المدرج الذي يصعد عبره لمائدة يوغرطة.

السيدة الوزيرة، أردت الحديث عن موضوع مهم: عن الدراجة العجيبة "FORSA" التي تتسبب في حوادث قاتلة ومؤسسات التأمين لا يتعاملون مع أصحاب هذه الدراجات، لذلك نرجو إجبار هذه المؤسسات للتعامل معهم ليقوموا بتنظيم الإجراءات التأمينية، لأنه بصراحة بإمكان تطبيق القانون إلى غير ذلك، لكن هذا سيكلفهم كثيرا، نرجو إصدار تعليمات صارمة كي يقع التجاوب مع أصحاب الدراجات هذه لتجاوز العديد من الإشكاليات في علاقة بالحوادث ولسلامتهم الجسدية

بالنسبة إلى قطاع الغيار أيضا: الموردون من بائعي قطاع الغيار القديمة الذين يبيعون محركات السيارات، إن دورهم يقتصر على جلب محركات السيارات فقط، في حين أن أصحاب السيارات يحتاجون لبعض القطع أخرى كـ "les rétroviseurs et les crémailleurs" وغيرها، ولكن هذا غير غير مسموح به لهم، لذلك أتمنى إيجاد إجراء إضافي لهم مع الديوانة لتسهيل عملية توريد هذه القطاع، لأن التكلفة مرتفعة على المواطن وخاصة على العائلات المتوسطة.

السيدة الوزيرة، أردت أن أتوجه لك بالشكر وأتمنى أن يقع التفاعل معنا على أساس إحداث فرع بنكي بالطويرف وخاصة بنبر وإن شاء الله يتم تنفيذ الوعود المقدمة من المجمع البنكي وبالتعاون مع فرع بنك الإسكان أن يتم ذلك في أواخر سنة 2026، نتمنى احترام هذا الأجل وأن يتم تطبيق هذا الوعود في الوقت المحدد لها وأشكركم على حسن الإنصات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الحليم بوسمة غير منتمي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد عبد الحليم بوسمة

شكرا السيدة الريسة،

السيدة الوزيرة، تحية طيبة لك وللوفد الإداري المرافق،

السيدة الوزيرة، مرة أخرى نجد أنفسنا أمام قانون مالية، مالية الإكراهات الذي نسعى من خلاله للمحافظة على توازن الدولة المالية والالتزام بتعهداتها الداخلية والخارجية ورغم ما يحتويه مشروع القانون من توجه اجتماعي مهم، فإن مصادر تمويل الميزانية وأسباب العجز ما زالت على حالها، دون أي تغير جوهري.

لا يمكن مواصلة الاعتماد على العائدات الجبائية بنسبة تفوق 90%، لما يمثله ذلك من ضغط خانق على المؤسسات الاقتصادية وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعد ركيزة أساسية للنسيج الاقتصادي الوطني، في المقابل يظل الاقتصاد الموازي الذي يتجاوز 50% خارج الدوة الاقتصادية المنظمة، دون إجراءات فعلية لإدماجه وتفعيل مساهماته في النمو وخلق الثروة.

كما أن تنويع مصادر تمويل الميزانية، لا يكون عبر فرض ضرائب إضافية على الثروة أو على العقارات، لما لذلك من أثر مباشر على حق المواطن في الولوج إلى الملكية، بل يجب أن يكون عبر تحريك المحركات الأساسية للنمو والاستثمار ونحذر هنا من خطورة هذا التوجه الذي قد يؤدي إلى مزيد تغذية الاقتصاد الموازي ولنا في تداعيات قانون الشيكات خير مثال على ذلك.

كما نسجل غياب إجراءات جذابة للاستثمار الخارجي والتصدير في مشروع القانون وهو ما يضعف من قدرة خلق الثروة وتنشيط الدورة الاقتصادية، أما مواصلة التعويل على الاقتراض الداخلي وعلى البنك المركزي فيجب أن ترافقه إجراءات حمائية للاقتصاد الوطني من مخاطر ارتفاع التضخم وانكماش الاستثمار، خصوصا في ظل تراجع اقتراض البنوك للقطاع الخاص ولا يمكن السيدة الوزيرة ونحن نناقش هذه المسائل أن نتجاوز ملف الأملاك المصادرة وأنتم رئيسة اللجنة الوطنية للتصرف فيها، حيث تتحمل وزارتكم مسؤولية تأخر غلق هذا الملف وعدم التفويت فيما تبقى من الشركات والعقارات وتوجيه عائداته نحو مشاريع تنموية، في ظل ضعف ميزانية التنمية.

ختاما السيدة الوزيرة، نؤكد مرة أخرى أن الوضعية الراهنة للمالية العمومية وحجم المديونية والعجز التجاري تفرض علينا جميعا الدخول في مرحلة الطوارئ الاقتصادية والمرور إلى إصلاحات جذرية وشجاعة تأخرت لسنوات، ولهذا نتوجه بنداء وطني صادق إلى سيادة رئيس الجمهورية قيس سعيد، أن يعلن عن تعبئة وطنية اقتصادية شاملة تعيد الثقة بين الدولة والمستثمرين وتفعل المصالحة الاقتصادية والصلح الجزائي وتوجه عائداته إلى المدارس والمستشفيات والبنية التحتية، ليكون ذلك عنوان المرحلة القادمة، مرحلة الإنقاذ الوطني والبناء المشترك لتونس وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم بدر الدين القمودي غير منتمي، له عشر دقائق، تفضل.

السيد بدرالدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبمرافقيها،

في مداخلتي سأخصص الحيز الأكبر منها لمناقشة السياسة الجبائية المعتمدة خاصة أن الأرقام باتت مفزعة في علاقة باعتماد مفرط على الجباية، فمنوال السياسة الجبائية ظل جامدا وعلى نفس الوتيرة منذ التسعينات إلى اليوم إلى أن وصل إلى وضعية مقلقة للاقتصاد الوطني ولديمومة مداخيل الدولة ذلك أن نسبة المداخيل الجبائية من المداخيل الجملية ارتفعت بشكل خطير ووصلت إلى 87.3% سنة 2023 لتقفز إلى 89.6% سنة 2024 ولتصل إلى 90.4% سنة 2025 ولتستقر في نسبة 90.9% في الميزانية المقترحة وهذا يؤكد

غياب أية رؤية في تحصيل المداخيل غير الجبائية المستحقة لفائدة الدولة في وقت نرفع فيه شعار التعويل على الذات وهنا أشير أو أتساءل أين هي مداخيل الأملاك المصادرة؟ أين هي مداخيل الأراضي الدولية؟ أين هي مداخيل الغرامات التعويضية البترولية والمنجمية وغيرها من الغرامات؟ أين هي مداخيل مناب الدولة من إنتاج المحروقات المسلمة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بأسعار تفاضلية؟ أين هي مداخيل الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص؟

السيدة الوزيرة، إن استمرار هذا النهج من الجمود في التصور والفعل يكرس مزيدا من غياب العدالة الجبائية وسوء تصرف في الموارد غير الجبائية ناتج عن التقاعس في تحصيلها وبهذا النهج لقد أسأتم كثيرا إلى شعار التعويل على الذات.

السيدة الوزيرة، الاقتصاد الموازي يقفز بنسبة 13% والجباية غائبة تماما لأن الاقتصاد الموازي يشمل الذين يحققون مداخيل أو يمارسون أنشطة دون معرف جبائي أي دون "باتيندة" ولا توجد أية مؤشرات دالة على مقاومة التهرب الجبائي بالاقتصاد الموازي، نطلب تقديم كشوفات دقيقة ورسمية حول محاربة التهرب الجبائي.

السيدة الوزيرة، عندما نعلم أن كمية النقد المتداولة خارج البنوك تفوق 26 مليار دينار وفي المقابل لا نرى أية خطة من قبل وزارة المالية من شأنها إدماج السوق الموازية في الاقتصاد المنظم وهو دليل قاطع على غياب أية رؤية في علاقة بالعدالة الجبائية وبمقاومة التهرب الجبائي ومظاهر الفساد المترتبة عنه.

سيدتي، سبق لي أن توجهت إليكم بسؤال كتابي حول النقل التعسفية داخل وزارتكم ولم أتلق إلى حد هاته الساعة ردا من الوزارة وبهذه المناسبة أسألكم عن مدى تطور المردود الجبائي خلال هاته السنة بالإدارة العامة للأداءات أي مردود المراقبة الجبائية وخاصة بإدارة المؤسسات الكبرى وإدارة المؤسسات المتوسطة ووحدة المراقبة الوطنية للأبحاث الجبائية وحول التداخل الواقعي والمخالف للقانون بين مهام فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي ومهام المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات.

الإدارة العامة للأداءات تتظاهر بمقاومة الفساد وتستعمله مطية للضغط والترهيب في نفس الوقت تتستر على الفاسدين الحقيقيين، بل تقترحهم للترقيات ولشغل المناصب الحساسة والوزيرة تعلم بذلك، ولكنها لا تحرك ساكنا وأقول هنا أن محاربة الفساد لا يكون انتقائيا.

سيدتي، لماذا أظهرت مصالح المراقبة بوزارة المالية وخاصة الإدارة العامة للأداءات فشلا ذريعا في مراقبة الشركات البترولية والمنجمية وتراجع المردود الجبائي بهذا القطاع الاستراتيجي؟ فشل يصل إلى حد التواطؤ. كيف يمكن تفسير إبعاد فريق من المختصين في مجال مراقبة جباية المحروقات؟ فريق مشهود له بالكفاءة والخبرة المدعمة بتحقيق نتائج وأطلب منكم تفنيد العكس من خلال نشر أرقام الجباية قبل وبعد عملية الإبعاد التي تم التخطيط لها- أنا أقول جيدا الإبعاد لأن المسألة ممنهجة وفيها خدمة لمافيا الشركات البترولية وسأبين لكم كيف- التي تم التخطيط لها خدمة لشركات البترول في عملية تواطؤ ترتقي إلى جريمة تستوجب الملاحقة الإدارية والقضائية.

كيف يمكن تفسير تكليفكم لمستشار جبائي لدى الشركات البترولية بتكوين فريق جديد من مراقبي الجباية؟ مع العلم أن هذه الشركات هي محل متابعة من الإدارة العامة للأداءات فهل هذا معقول؟ شركات في وضعية مراجعة ونأتي بخبير مستشار جبائي لديها يكون لنا إطارات مالية الذين سيواصلون المراقبة فالشيء طبيعي، المداخيل كانت مترتبة على المراقبة من قبل الفريق الذي تم إبعاده هاته المداخيل ستتضاءل إن لم أقل ستندثر وبينوا لي الأرقام التي تفند هذا الكلام، ألم تجدوا مكونين سوى هؤلاء المستشارين لدى شركات البترول التي هي محل مراجعة، النتيجة المحققة نتيجة مفزعة، تراجع كبير في المحاصيل الجبائية المتأتية من المراقبة وأطلب منكم بيان العكس.

السيدة الوزيرة، لماذا أصبحت إنجازات مصالح الجباية مجرد دعاية ومغالطات تنشر على وسائط الإعلام وواقعيا لا شيء؟ هل هي خطة تظليل لا غير وتغطية سمجة على الفشل؟

السيدة الوزيرة لماذا حافظت على نفس المديرين العامين المعينين من الوزيرة السابقة؟ هل ترى الوزيرة الحالية أن الفشل كله والتراخي والانحرافات كانت مختزلة في الوزيرة السابقة وأن إطارات الوزارة وفريق العمل الذي كان يساعد الوزيرة لا تشوبهم شائبة؟ مع احترامي للناس المتفانين في عملهم.

أنا أمامي مشهد وأستذكره وأذكركم به زيارة السيد رئيس الدولة لمقر وزارة المالية ومباشرة بعدها ببضع الوقت تم تعيين الوزيرة الحالية وأشار إلى بعض الملفات، إذا كنا نختزل الفشل أو التقصير في شخص الوزير فهذا خاطئ، الوزارة هو وزير يسير واطارات تشتغل وسياسة متبعة من قبلهم.

ما الذي تغير؟ تغيرت السياسة؟ غيرت الإطارات؟ هل أن تغييرك أنت يكفي؟ بدليل أن هناك تراجعا وتفاقما في الجباية وقصورا وتقصيرا في الاعتماد على موارد غير الجبائية فنحن نصنف من الدول الأوائل في الجباية، هذا غير معقول، إلى أين؟ إذا كانت ميزانية الدولة اليوم قائمة على أكثر من 90% جباية وقائمة على الاقتراض ولا توجد التنمية ولا خلق ثروة ولا تطوير منشآتنا ومؤسساتنا الوطنية وهناك هدر مال عام فإلى أين؟ الوضع خطير، إذا كان الأمر كذلك فماذا غيرت السيدة الوزيرة؟ هل هي من السياسات والبرامج والخطط الفاشلة؟ أم أن الأمر لا يتعدى المساحيق ومواصلة نهج الفشل؟

السيدة الوزيرة، وزارتكم ذكرت في وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي فرضية توفر 30 مليار دينار في باب الاستثمار الخاص وهو رقم عجيب لم تعرفه تونس منذ الاستقلال والغاية هي تضخيم باب التنمية أدعوكم إلى تقديم جدول بأسماء المستثمرين الأجانب والتونسيين الذين عبروا عن نوايا الاستثمار وهو الإجراء الإداري العادي لاحتساب المبالغ الجملية المنتظر صرفها سنة 2026.

خطابي هذا الناقد للعمل الحكومي يستهدف بناء تونس المستقبل، تونس التي نريد ولا تهدف إطلاقا إلى العودة إلى الوراء رغم أن فشل العمل الحكومي جعل البعض يتباكى على الماضي، وزارة المالية، وزارة هامة مسؤولة عن السياسة المالية وهي قلب العمل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، لها ست دقائق تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا السيدة الرئيسة،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيدة الوزيرة وكل الإطارات المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب،

نرحب بكل نواب الغرفتين،

ميزانية 2026 مختلفة عن سابقاتها، هذا أكيد وكأن الدفة بدأت تتحرك نحو خط جديد، أخذت منعرجا غير مألوف وهذا يدل حقيقة على وجود إرادة سياسية تستبطن طبيعة المرحلة الوطنية وطبيعة التحديات المطروحة كما تدرك جيدا طبيعة التحديات الإقليمية والدولية.

ميزانية خرجت من منطقة الركود والقالب الجاهز، خرجت من سياق النمطية، بل انحازت للطرف الاجتماعي كترجمة لخيارات الدولة الاجتماعية، ليست في المستوى المأمول، نعم، المستوى المطلوب من قبل الشعب الذي حدد سقف انتظاراته واستحقاقاته في شعارات كالشغل والحرية والكرامة الوطنية، الشعب الذي أيقظ العالم في ثورة 17 ديسمبر 2010.

العدالة الجهوية أيضا وحق الجهات في إجراءات استثنائية تجعل كفة الميزان معدولة ومتوازنة وإدراك هاته المرحلة تتطلب شروطا وآليات وإرادة حقيقية لأن الطفرة النوعية في قانون الميزانية لها شروطها ولها من يحملونها حقيقة ويؤمنون بالتغيير ويترجمونه إلى حروف وجمل وأرقام تتبلور في شكل خطط واستراتيجيات وهذا التوجه ليس ببعيد.

أيضا هذه الشروط التي من خلالها سنضمن هذا التغيير الجذري تتطلب من الحكومة خلق منظومة حكم منتجة لا عقيمة تأخذ من واقع شعبها استبطانه اليومي للحيل من أجل العيش الكريم، تتطلب إجراءات استثنائية للمهمشين المنتظرين لدورهم وحقهم في الفعل والبناء ممن طالت بطالتهم، للأساتذة العرضيين، للنواب، للباحثين عن العمل والكرامة، كلهم إطارات وكفاءات ينتظرون ولهم حق الفعل كما قلت في البناء ولا يمكن أن يطول انتظارهم.

التغيير الحقيقي يتطلب إجراءات جديدة للجباية مبنية على خصوصية الجهات، 24 ولاية في الدولة التونسية، كل ولاية لها خصوصية وكل ولاية لها انتظارات وكل ولاية لها بيئة اقتصادية واجتماعية مختلفة على الولاية التي بجانبها لا يمكن أن نطبق نفس قانون الجباية على مستويات بين عليا ودنيا.

إجراءات جديدة للجباية مبنية على خصوصية الجهات ونسب النمو من الأقل نموا إلى الأكثر نموا كما أن مرحلة التغيير الشامل التي ينتظرها الشعب تتطلب أيضا من الشعب أن يعود إلى تفعيل منظومة العمل مطلوب والرقابة والمحاسبة.

على الشعب أن ينكب على عمله وعلى الإنتاج الحقيقي وعلى استبطان الحيل حقيقة في الاقتصاد الداخلي، في الاقتصاد المحلي الصغير، في الاقتصاد الذي من المطلوب أن يأخذ فرصته من التمويلات والإسناد والتشجيع، من طبيعة كل ولاية فإذا كانت ولاية فلاحية مثل ولاية سليانة فهي تتطلب إجراءات استثنائية من أجل أن يتمسك بها أهاليها ويتمسكوا بالفلاحة وتكون الفلاحة هي القاطرة الحقيقية للتنمية والاستثمار.

لا يمكن اتخاذ إجراءات ضد الفلاح فحين تعرضت سليانة الى جائحة لمدة ثلاث أو أربع سنوات لا يمكن إذا لم يدفع الفلاح ديونه أن نفتك له الأرض وننتزعها منه ونعطيها لل "OTD" ذلك الفلاح يطلب من الدولة فكرا آخر جديدا يمد له يد المساعدة ويفعل حقه في القروض من جديد حتى يخرج من الأزمة التي كان فيها ونتابعه ونرافقه ونسانده فسليانة في المرتبة الثالثة في إنتاج القمح لسنة 2025 أخذت 30% من حقها في البذور ومع ذلك حققت الرقم القياسي إذن لفتة حقيقية تستجيب لانتظارات الشعب حسب خصوصية كل فئة وكل ولاية وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له دقيقتان تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

أريد أن أتكلم بسرعة في نقطة، في إطار التوجه الاجتماعي للدولة للفئات الهشة والفئات الفقيرة والفئات المعدمة والتي ليس لها تمويلات أرى أن هناك تناقضا ما بين هذا التوجه والخيارات التي تعمل بها وزارة المالية في علاقتها بالجمعيات التنموية المسندة للقروض هذه الجمعيات كانت تخصص القروض الصغيرة لتحسين مصادر العيش وتحسين ظروف العيش للكثير من العائلات.

اليوم تعاني هذه الجمعيات من بعض الصعوبات، فإذا كانت هناك جمعيات فاسدة أو جمعيات لها مشاكل تقع محاسبتها أما الجمعيات الناشطة والتي فيها حوالي.600 موظف مسؤولين عن عائلات ولهم عشرات السنوات يساهمون في التنمية فأرى أن ضرب كل هذه الجمعيات هو لخدمة شركات التمويل الصغير التي تبتز اليوم وأقول هذه الكلمة وأتحمل مسؤوليتي فيها تبتز المواطن والفئات الهشة وفقراء الشعب الذين لا يقدرون على الحصول على قرض من البنك أو أن يمول نفسه حتى في عودة مدرسية أو في ظروف مرض أو غيره، رجاء من السيدة وزيرة المالية حلحلة هذا الإشكال وإيجاد حل نهائي لهذه المسألة في علاقة بفئة ضعيفة جدا وفئة مفقرة من الشعب وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن الكلمة للسيد الزميل المحترم الطيب الطالبي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثمان دقائق. تفضل.

السيد الطيب الطالبي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، العدالة الجبائية التي تحدثنا عنها رغم المجهودات المبذولة للدولة خاصة من ناحية الإجراء الأخير للسنة الفارطة لميزانية 2025 الضريبة التصاعدية لكن هذا بقي يطبق على الوظيفة العمومية والقطاع العام لكن القطاع الخاص ظل خارج الرقابة وفي غياب الرقمنة ظل التهرب الضريبي هو السائد.

الاقتصاد الموازي في ظل غياب استراتيجية واضحة لاحتوائه التجأت الدولة للحل الأمني بافتكاك سلع التجار وهو إجراء خاطئ ويقطع أرزاق التجار الصغار وتبقى البارونات الكبرى خارج دائرة المحاسبة.

في ظل غياب الإرادة تظل مجلة الصرف الصادرة سنة 1976 التي لا تحتوي على مفرد لكلمة الرقمنة، لقد حان الوقت لتحرير القوانين التي تنظم التعامل الرقمي وتمكن الشباب من الولوج للسوق العالمية عبر أدوات الدفع الالكتروني مثل "PayPal" مما يمكن آلاف التونسيين من العمل عن بعد.

السيدة الوزيرة، كنا تدخلنا معكم في المرة الفارطة حول مصنع التبغ بالقيروان وطالبناكم بلجنة تحقيق ومتابعة حول الروايات التي تنسج في هذا المصنع خاصة السجائر المسوسة لكن لم نر أي تحرك لذلك في إطار مجهودنا وفي إطار العمل الرقابي أتينا لكم بمؤيدات حول هذه الروايات، لو يمكنك تقريب للكاميرا من فضلك، (قام السيد النائب بعرض صور)، صناديق نخرها السوس، سجائر مسوسة، ها هي المشاهد وعندنا شهادات مادية، سجائر كريستال مسوسة، راسلناكم في هذا كله وقد أنكر السيد المدير العام فتفضلوا انظروا لهذه الصور.

ما الذي سيقع الآن السيدة الوزيرة؟ هرسلة للأعوان ومحاسب ومجلس تأديب لماذا كل هذا؟ لأنكم أنتم من كشف هذا، غير صحيح اجتهادات شخصية، اتصلنا بالسيد الوالي في العديد من المرات لزيارة هذا المصنع والتثبت من الحقيقة، لم يبال، اتصلنا بكم أنتم ولم تبالوا.

سيرفع هذا الملف لرئاسة الحكومة ولرئيس الجمهورية لأننا لا نعرف الآن هل نحاسب ونتابع أي مسألة فيها فساد، هل تعرفين السيدة الوزيرة من الذي يتعاطى هذه السجائر؟ هي الطبقة المفقرة، العامل اليومي الذي يتقاضى 20 دينار وبطبيعة الحال التدخين مضر بالصحة ونزيده نحن ضررا آخر ولا نتابع هذه العملية.

السيدة الوزيرة، يتعرض العديد من العمال يوميا إلى عقاب السيد المدير العام، لماذا؟ لأنهم لم يدخلوا بعد تحت بطانته.

السيدة الوزيرة، معمل التبغ له ما يسمى بالمسؤولية المجتمعية تقتصر في أن يمن السيد المدير العام كل سنة بـ50 ألف دينار لجمعية شبيبة القيروان والحال أن مؤسسات عمومية أخرى في ولايات أخرى تعطي مئات المليارات لجمعيتهم وهذه الأموال من عرق العمال والأعوان وتنشر في الصفحة الرسمية "السيد المدير العام يعطي للجمعية 50 ألف دينار".

السيدة الوزيرة، مصنع التبغ بالقيروان موجود الآن في قلب المدينة، المنطقة الخضراء هي حي شعبي مفقر ليس له أي انتفاع من هذا المصنع ما عدى الروائح الكريهة المنبثقة من هناك إلى هذا الحي في انعدام المسؤولية المجتمعية لماذا؟ هم الذين حموا هذه المؤسسة في الثورة في ظل غياب الأمن لأنها مؤسستهم فبماذا يكافؤون؟ يتم ترفيع السور 3 متر ونصيف سياجا حديديا فوقه حتى تتم عسكرة هذه المؤسسة. لماذا لا تنتفع العائلات المعوزة في المناسبات والأعياد والعودة المدرسية بما أن هذه المؤسسة تدر الأرباح بمئات الملايين؟

السيدة الوزيرة، المرة الفارطة عندما أريناك آلة الرش التي يتم بها مداواة السوس تعرض عون هناك إلى عقاب شهرين وهو صاحب عائلة ولم يتقاض راتبه الشهري فيتم اقتطاع شهرين من الراتب لا لشيء إلا ليركع الناس.

السيدة الوزيرة، قال السيد الرئيس، نحن في غني عن المسؤول الذي لا يؤدي عمله فإما أن نقوم بواجبنا ونتابع التجاوزات الخطيرة أو فلنعد أدراجنا وشكرا.

السيدة نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للسيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له من الدقائق ست دقائق، تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وبكافة الإطارات المرافقة لها،

السيدة الوزيرة، لمسنا في مشروع ميزانية 2026 نقاطا إيجابية لم نلمسها سابقا حقيقة وهي نقاط تتعلق بالمجال الاجتماعي وأخص بالذكر منها مسألة التشغيل، هنالك اعتمادات هامة توفرت لتشغيل حوالي 52 ألف. كذلك هنالك نقطة أخرى إيجابية تتعلق بالزيادة في الأجور وهذا مطلب انتظره عامة الشعب التونسي.

إجراءات أخرى تتعلق بالسكن الاجتماعي ونتابع مشروع مهم جدا يتابعه السيد رئيس الجمهورية رأسا وهو تخصيص أراضي أملاك الدولة للشركات الوطنية لإحداث مساكن اجتماعية وكذلك اقتصادية للفئات الشغيلة التي تعمل وتبذل كل جهدها، ولكنها لا يمكن أن تظفر بما يحفظ كرامتها وأهمية المسكن في السلم الاجتماعي.

السيدة الوزيرة، في ما يتعلق بالتشغيل نرجو أن نعطي الأولوية المطلقة لمن طالت بطالتهم من حاملي الشهائد العليا وهو مطلب ليس بالعزيز على هاته الفئة التي عانت الكثير وصبرت وصمدت وكانت لها أهمية في التحولات التي شهدتها بلادنا منذ 2010، هم كانوا في المقدمة ورفعوا شعار الشغل والحرية والكرامة الوطنية فبات اليوم من الضروري أن نستجيب إلى مطالبهم في حقهم في التشغيل، ولكن السيدة الوزيرة، لا زلنا ننتظر حقيقة أن تتضمن ميزانيتنا التونسية رؤية استشرافية استراتيجية ذات نفس اقتصادي يوفر للدولة ما يوفر من موارد ممكنة جدا وسنتطرق مجددا إلى مسألة مهمة الاقتصاد الموازي يمثل اليوم حوالي 40% من الاقتصاد الوطني التونسي، اليوم بات من الضروري السيدة الوزيرة أن نهيكل هذا المجال فهو كفيل وقادر على توفير موارد كبرى للدولة.

ثانيا، لا بد أن نتصدى اليوم بكل جدية لمسألة التهرب الجبائي، في الحقيقة هناك تهرب وهناك أناس لها مداخيل كبيرة ومن المفروض اليوم أن تكون ثمة واقعية وملاحقة هؤلاء الناس وظاهرة التهرب الجبائي السيدة الوزيرة، أعتقد أنه لا يمكن أن نتصدى لها إلا بالرقمنة فهي الآلية الكفيلة بالتصدي لهذه الظاهرة.

مسألة أخرى، الشركات الكبرى ذات الأرباح المرتفعة، شركات الاتصال والبنوك، اليوم لا بد أن تساهم في موارد الدولة بالموضوعية اللازمة.

السيدة الوزيرة، لا بد أن نتطرق إلى مسألة تخص اقتصادنا الوطني في علاقة بالجوانب المالية والعائدات فهناك خطر يتهدد أهم الأسس الاقتصادية في بلادنا وهي الصناعة، الصناعات الوطنية، اليوم نتعرض الى هجمة كبرى حقا وخطر يتهدد بالصناعة وهو التوريد، توريد منتجات تنتجها اليوم وسوقنا الوطنية ومؤسساتنا الصناعية توفرها.

السيدة الوزيرة، اليوم آن الأوان أن نراجع اتفاقيات ما يسمى بالتبادل التجاري الحر التي وضعت بخلفيات فيها ما يعود إلى 2007 وضعت خدمة لفئة معينة وهم الطرابلسية أعطيك مثالا اتفاقية أغادير التي تعاني منها اليوم صناعة النسيج وسأواصل دوما التطرق إليها لأني أعود إلى دائرة انتخابية ذات خصوصية في صناعة النسيج، اليوم تواجه المؤسسات صعوبات كبرى، السيدة الوزيرة، اليوم عندنا مؤسسات ستغلق والطاقة التشغيلية التي كانت 250 ألف اليوم أقل شيء 100 أو 150 ألف، هذا قطاع استراتيجي حيوي لا بد أن ننقذه ولن نتمكن من ذلك إلا بإجراءات جريئة ونحن مستبشرون خيرا في السيد المدير العام للديوانة وتحدثنا في هذه النقطة وعندكم مقترح

من الجامعة التونسية للنسيج وعند وزارة الاقتصاد والتخطيط فيه مراجعات يمكن أن توفر لتونس السيدة الوزيرة 950 مليون دينار في السنة، هي مراجعات في مستوى الديوانة، في مستوى الإجراءات القديمة التي لم تعد تتماشى مع واقعنا الآن.

وبالتالي اليوم إذا أردنا أن ننهض باقتصادنا وننقذه فليس لدينا أي حل إلا أن نحافظ على صناعاتنا الوطنية، وفقنا الله وتونس فيها كل الإمكانيات وبارك الله فيكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سنياء بن المبروك عن كتلة الأمانة والعمل، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سنياء بن المبروك

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية وكافة الإطارات المرافقة لها،

اليوم نناقش ميزانية وزارة المالية لسنة 2026 وهي من الوزارات المحورية في منظومة الدولة باعتبار دورها في إعداد وتنفيذ السياسة المالية والجبائية.

تبلغ ميزانية الوزارة 1477 مليون دينار مقابل حوالي 1393 مليون دينار سنة 2025 أي بزيادة تقدر بـ 6%، هذه الاعتمادات موزعة بين نفقات التصرف التي تمثل الجزء الأكبر من الميزانية ونفقات التنمية الموجهة أساسا لمواصلة برامج الرقمنة وتحديث الإدارة المالية إلى جانب نفقات التدخل التي تشمل مساهمات الدولة في بعض المؤسسات والهياكل التابعة للوزارة.

سنتحدث اليوم بكل وضوح ما زالت وزارة المالية تشتغل بمنطق إداري قديم في حين أن العالم تغير وأصبح الاقتصاد الرقمي والشفافية معيار النجاح. اليوم المواطن فقد الثقة لأنه يسمع أرقاما ووعودا كل سنة لكن في الواقع ليس هناك انعكاس إيجابي على حياته اليومية يمكن أن نذكر أبرز النقائص والمشاكل المتمثلة في:

أولا، ضعف الرقمنة والتحديث الإداري لأن أغلب الإدارات الجبائية والمالية ما زالت تشتغل على الورق وهذا يخلق بطئا وبيروقراطية ومجالا للفساد.

التهرب الجبائي الكبير، أرقام التهرب الجبائي مهولة وتكبد الدولة مئات المليارات سنويا في حين يدفع المواطن البسيط أكثر من طاقته.

ضعف العدالة الجبائية، اليوم لدينا فئات كاملة من الاقتصاد الموازي لا تدفع أي مليم وفي المقابل المؤسسات المنظمة تعاني وتخنقها الضرائب.

تضخم المديونية وضعف التحكم في النفقات العمومية، تونس تسير نحو التمويل بالعجز والحلول ظرفية وليست هيكلية لكن يمكن أن نصلح ونتفادى كل النقائص السيدة الوزيرة، من خلال رقمنة حقيقية لكل مسالك الجباية والدفع والمراقبة.

توسيع القاعدة الجبائية عوض الضغط على نفس الفئات كل سنة.

مقاومة التهرب الجبائي بطريقة ذكية ليس فقط بالعقوبات، بل بالحوافز والإدماج التدريجي للاقتصاد الموازي.

مراجعة منظومة التصرف في المؤسسات العمومية المتعثرة وأهم من هذا إصلاح جبائي عادل يربط الجباية بالقدرة الحقيقية على الدفع.

وفي هذا السياق أحيي سلك الديوانة التونسية، الديوانة هي خط الدفاع المالي والاقتصادي الأول وتعمل ليلا ونهارا في الموانئ والمطارات والحدود، تحمي اقتصادنا من التهريب والسلع المقلدة والمخدرات وتمثل واجهة البلاد أمام الزوار والمسافرين، لكن لنكن واضحين، تعاني الديوانة أيضا من نقائص يجب أن نعالجها بشجاعة:

النقص في الإمكانيات التقنية والمعدات الحديثة.

ضعف التحفيز المادي والمعنوي للإطارات والأعوان.

بعض مظاهر الفساد المحدودة التي تضرب في صورتها رغم تضحيات الأغلبية النزيهة.

بطء في تجديد أنظمة المراقبة الإلكترونية على المعابر والموانئ ولهذا يجب أن يكون الإصلاح على عدة مستويات:

توفير التجهيزات والرقمنة من خلال أنظمة مراقبة رقمية حديثة وتبادل آلي للمعلومات مع الوزارات.

تحفيز الإطارات والأعوان لأنهم خط المواجهة الأول.

التكوين المستمر حتى تبقى الديوانة قادرة أن تتعامل مع أساليب التهريب الجديدة والمتطورة.

السيدة الوزيرة، لا يمكن أن نتحدث على دولة قوية واقتصاد متوازن وإدارة مالية متعثرة، الإصلاح المالي ليس ترفا هو ضرورة وطنية ويجب أن تكون الإدارة المالية قاطرة للإصلاح لا عقبة.

وفي الأخير أحيي الديوانة التونسية التي تحمي الاقتصاد وتحمي تونس من التهريب والفساد وأتمنى أن أرى وزارة المالية في 2026 وزارة رقمية عادلة قوية تخدم المواطن ولا العكس وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لكم،

السيدة الوزيرة، هناك طلب، حين ترد عليك طلبات من وزارة الاقتصاد والتخطيط أو تتلقين طلبا من وزارة الفلاحة في موضوع يخص تمويل مشاريع الماء الصالح للشراب فالرجاء أن تأخذوه بعين الاعتبار ولك أن تتصوري معاناة الناس اليوم الذين لا ينتفعون بالماء الصالح للشراب وأعطيك مثالا في ولاية سوسة على مستوى الأحياء مثل حي القنانة زاوية سوسة وحي أحمد دار الجربي.

السيدة الوزيرة، أتوجه بالشكر إلى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والى الإدارة العامة للأداءات وللإدارة العامة للديوانة على المجهودات المبذولة في تعبئة موارد الدولة ونرى اليوم ميزانية الدولة متأتية أغلبها من الجباية.

السيدة الوزيرة، أعوان عدول الخزينة وهو سلك خاص بوزارة المالية وقد تمت تسوية وضعيته سنة 2012 لكنه مازال يعاني التهميش وليست له وسائل نقل خاصة به حتى يبلغ الإعلامات وكل السندات التنفيذية لاستخلاص الديون العمومية.

اليوم يتنقل هؤلاء الناس على حسابهم الخاص ويصرفون من مالهم لخدمة الدولة ولهم منحة التبليغ والإجراءات وهم يصرفونها على ملفات الدولة.

السيدة الوزيرة، توجهت بسؤال كتابي في هذا الموضوع لوزارتكم وكانت الإجابة على أساس أنه ثمة عدالة بين الأجور لكل أعوان المالية نقول لك السيدة الوزيرة في هذه النقطة ليست هناك عدالة في الأجور وأعطيك دليلا فالنساء في فترة الولادة أو الناس الذين لا يمكنهم أن يخرجوا للتبليغ في الشارع يحرمون من منحة التبليغ والإجراءات ولا يتمتعون بها مثل بقية أعوان المالية.

السيدة الوزيرة، كذلك بالنسبة لأعوان المالية والذين يقومون بدور كبير جدا في موضوع الجباية والاستخلاص لكن يجب أن يكون هناك قانون أساسي خاص بأعوان المالية لأنه اليوم في الحقيقة نحس أن قطاع المالية الذي يضم أكثر من 20 ألف موظف، تعتبر وضعيتهم هشة.

السيدة الوزيرة، النقطة الثانية هي إعفاء مؤسسات الدولة من معاليم التسجيل، اليوم عديد مؤسسات الدولة تقوم بتسجيل أراضيها ويقع استخلاص معاليم التسجيل مما يتسبب في تعطلها أحيانا ولا توفر الموارد المالية اللازمة وأعطيك مثالا البلديات التي تتوجه اليوم لتسجيل عقاراتها لا تتمكن في الأخير من ذلك.

النقطة الموالية السيدة الوزيرة، هي إحداث صندوق النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة فالفكرة طيبة، لكن حسب ما نرى في قانون المالية 1% قليل واليوم حين نرى أجور المعوقين 230 دينار و220 دينار ويأخذونها عبارة عن دفتر العلاج المجاني أو غيره حقيقة من غير المعقول ذلك اليوم فيجب إعطاء ذوي الهمم حقهم وحظهم في هذه البلاد.

السيدة الوزيرة، أيضا حول دعم أطفال القمر والمنحة الشهرية 130 دينار التي ستساعد على اقتناء المستلزمات لأطفال القمر، أحيطك علما السيدة الوزيرة أن مصاريف أطفال القمر كبيرة جدا وتطلب أكثر حتى من 130 دينار وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم باديس بن الحاج علي عن كتلة الأحرار، له دقيقتان تفضل.

السيد باديس بالحاج علي

شكرا، السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها.

سيدتي الوزيرة، سأتحدث معك بخصوص موضوع النزل المغلقة، نعلم أن القطاع السياحي قطاع عرضي "transversale"، ذو امتداد أفقي وتتقاطع فيه عديد الوزارات المتداخلة وهذا الملف حسب رأيي سيدتي الوزيرة، حان الوقت لوضعه على الطاولة والنظر في الحلول التي يمكن أن تخرجنا من موقف سلبي جدا.

تعاني النزل المغلقة اليوم أساسا من مشاكل مالية وتمويلية، " Ce sont des dettes carbonisées" ليس فيهم حل، لم يعد بالإمكان خلاصهم ولم يعد من الممكن اعادة ادماجهم في الدورة الاقتصادية حسب رأيي هذا الموضوع يستوجب أولا، اتخاذ القرار السياسي ويستوجب كذلك وضعه على مائدة مستديرة، بين الوزارات المتداخلة وذلك في إطار مجلس وزاري مضيق لدراسة الحلول الممكنة.

كثرت النزل المغلقة اليوم في بلادنا، إذ نتحدث عن حوالي 30% من المؤسسات الفندقية وبصفتي نائب عن جزيرة جربة، لدينا أكثر من 30 نزل مغلقة، كذلك الأقطاب السياحية الكبرى في البلاد، مثل سوسة والحمامات، فإن وضعها واضح للعيان.

من الناحية السياحية تعد النزل المغلقة كذلك نقاطا سوداء بيئيا وأمنيا ووزارة الداخلية على دراية بحساسية هذه النقاط وبصفة موجزة، نظرا إلى ضيق الوقت، نعلم أنه في سبعينات القرن الماضي، عندما اتخذت الدولة التونسية قرار اعتماد خيار السياحة في البلاد، قامت بانتزاع الأراضي من الخواص للمصلحة العامة وأنشأت المناطق السياحية "les zones touristiques" واليوم لا يوجد ما يمنع من القيام بالانتزاع للمصلحة العامة، لنفس السبب، من المؤسسات البنكية المانحة ويتم استخلاص الديون، أصل الدين مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة ضئيلة من التضخم وخلاص الديون الممتازة والحقوق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق، تفضل.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وبطاقم الوزارة،

أقول لكم بصدق شكرا على مجهوداتكم من أجل تعبئة الموارد للميزانية وإعداد مهمة وزارتكم، إلا أنني أود التذكير بالشروط التي عملتم تحت سقفها: تسديد ديون الدولة، المحافظة على المؤسسات الاقتصادية المفلسة والمتعثرة والرابحة لدورها الاجتماعي، الاعتماد على الذات والاقتراب من الداخل، ودون تحديد سقف، المحافظة على صندوق التعويض الذي يبتلع 10 مليون دينار ويتمتع به من يستحق ومن لا يستحق، قيام الدولة بدورها الاجتماعي، العدالة بين الأفراد والجهات، تحقيق نسبة نمو 3.2.%.

تفكير جيد، لكن هذه الشروط مجتمعة، لو نضعها لأكبر محرك بحث في العالم ونقول له جمع هذه الشروط وقدم لي النتيجة لاستحال ذلك وأنتم قد اشتغلتم في هذه الظروف وبالتالي كان ذلك سبب شكري لكم، لأنكم تجاوزتم المستحيل في هذا الجانب وآن الأوان لأن نراجع أنفسنا وخاصة أنكم تعملون تحت الظروف والإمكانات المادية والبشرية التالية:

للوزارة قرابة 20 ألف موظف على 12 مليون ساكن، ما يساوي موظفا واحدا على كل 600 ساكن ولا أعلم ما هو موقعنا في العالم في هذا الترتيب، أي موظف واحد على كل 170 عائلة تونسية.

كلفة تأجير الموظف وقد ذكرت هذا الرقم سابقا، 1500 مليون دينار لوزارتكم على 20 ألف موظف، أي تقريبا 75 ألف دينار في السنة، ما بين بنايات وكل تكاليف الوزارة، ولكنه يوفر لكل موظف مجموعا يناهز 2350 مليون دينار لوزارتكم فما هو ترتيبنا كذلك في العالم؟ أين نحن؟ عندما نقارن أنفسنا بمن يشهنا، من يدفع هذه الضرائب؟ يدفعها أشخاص معنويون وأشخاص طبيعيون وكم تبلغ مساهمة المواطن الواحد في الجباية؟ لأن آخر دافع للجباية هو المواطن، عندما نقسم 48 مليون دينار من الأداءات على 12 مليون ساكن، نجد قرابة 4ألاف دينار في السنة لكل مواطن وعندما نضرب العائلة التونسية بمعدل 3.4، نجد أن العائلة التونسية تدفع 13.6 ألف دينار جباية.

ما رأيكم في هذه السياسات؟ وما هو ترتيبنا في العالم؟ هذا يعطي ضغطا جبائيا بـ 25.% ووزارة المالية تجمع الأموال وهي مطالبة بتوفير المبلغ المحدد مسبقا، خفض من هذا، رفع من هذا وهكذا دواليك، إنني

أتصور أنكم عملتم تحت هذا السقف ولا يمكن أن تتحقق التنمية بهذه الطريقة.

هذا الدخل غير الجبائي، جمعتم مداخيل الدولة الجبائية وغير الجبائية والديون وقسمتهم على 80 مليون دينار قاسم 16، نجد المعدل 5 مليون دينار، ماذا نجد في المداخيل غير الجبائية؟ دينار واحد على 16 دينارا من ميزانية الدولة من المداخيل غير الجبائية، كذلك تعطي الديون خمسة أجزاء من 16 ودخل الجباية يعطي تسعة أجزاء من 16 والهبات إلى غير ذلك. هل هذا التوزيع معقول؟ أطرح السؤال على الخبراء وعليكم أنتم وعلى من يضع السياسات للدولة.

هل يتوفر الدخل غير الجبائي لوزارة المالية وهي التي تخلت عنه؟ الجميع يطالب بالموارد غير الجبائية، هل هناك موارد غير جبائية؟ لا توجد ويجب أن نكون صادقين مع أنفسنا، بلادنا ومؤسساتنا الموجودة حاليا لا تتوفر فيها الأموال، ويجب أن ندعم مؤسساتنا حتى توفر هذه الأموال، هذا هو ما يجب أن يقال ولا نغالط بعضنا البعض.

أقصى ما نصبوا إليه، تجسيما لشعار المحافظة على المؤسسات الوطنية والمحافظة على مواطن الشغل وليس تحويل هذه المؤسسات إلى مؤسسات رابحة وعدم المساس بها، وترك الأمور كما هي، لأنه إذا قمنا بالمساس بها ستفتح علينا أبواب نحن في غنى عنها وبالتالي أرى أن هذا الأسلوب لا يطور الدولة، لأن الأسلوب الذي يطور الدول هو أن نكون جريئين.

أعطي مثالا صندوق التعويض الذي يستغل في 10 مليون دينار، ثمن الخبز بـ 190. مليم، منذ ثلاث سنوات وأنا أنادي بزيادة العشرة مليمات التي يأخذها صاحب المخبزة، هذه العشرة مليمات تعطي 100 ألف دينار في الشهر أي 36 مليون دينار في السنة ومع 20 مليما في الخبز كبير الحجم نوفر 36 مليون دينار أخرى. هذا ما يكفي لميزانية مجلس نواب الشعب ومجلس الأقاليم والجهات دون أعباء على الميزانية، مبلغ بسيط يدفعه المواطن التونسي ولا يدخل للخزينة التونسية، بل يتمتع به الأخرون، فالمسألة تحتاج قليلا من الجرأة وقليلا من المعقولية، أصبحت لديكم "phobie" الخبز، أقول لكم نستطيع المس من الخبز، بإجراءات بسيطة مثل ما ذكرت، حتى نتمكن من إنقاذ بلادنا.

بالتالي، مع 115 ألف عملية مراقبة جبائية في ظروف غامضة كيف للمتفقد أن يقوم بها وهل قام بعمله بموضوعية؟ وهل تضررت الدولة أم تضرر دافعو الضرائب؟ ما يحدث غير معقول، نمنحه مهلة أسبوع لجلب المال فهو لا يستطيع حتى القيام بعمله وهذا ليس معقول وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

قبل أن أبدأ المداخلة، ينص الفصل 16 من القانون الأساسي لأعوان الديوانة، عدد 46 لسنة 1995 خاصة في فقرته الثانية والثالثة، على تمتع أعوان الديوانة المتقاعدين بمجانية العلاج بالمستشفيات المدنية والعسكرية، فيما نصت الفقرة الرابعة من الفصل 16 سالف الذكر، على أن ترتيبات العلاج بالمستشفيات العسكرية يتم ضبطها بقرار مشترك بين السيد وزير الدفاع الوطني والسيد الوزير المكلف بالمالية وإلى تاريخ قريب تمتع أعوان الديوان المتقاعدون الذين قدموا خدمات جليلة بحقهم في التداوي بالمستشفى العسكري وهم يترقبون اليوم أن يتم إمضاء قرار مشترك جديد يضمن لهم هذا الحق المنصوص عليه بالقانون.

السيدة الوزيرة، إلى أين وصلت عملية استكمال الإجراءات المتعلقة بإصدار هذا القرار المشترك؟ هذا طلب من المتقاعدين في الديوانة وإن شاء الله في آخر الجلسة، يجدوا جوابا من سيادتك في خصوص هذا الموضوع.

فيما يخص جلستنا اليوم، أردت أن أتطرق إلى نقطتان، مع السيد رئيس الحكومة السابق والسيدة رئيسة الحكومة الحالية وقد تطرقنا إلى العديد من المواضيع، لكن هناك نقطة أريد إثارتها دائما، وقد تحدثت عنها السيدة رئيسة الحكومة وهي في إعادة هيكلة القطيع وتطرقنا لهذه النقطة في قطاع الفلاحة.

إذا أردنا اليوم أن نخفض في سعر اللحوم وإذا أردنا أن يتمسك الفلاحون بأراضيهم ويبقون فيها، هناك اجراء فقط، لا بديل له، هو إعادة تسعير الحليب، اليوم أبخس علبة حليب موجودة في العالم موجودة في الجمهورية التونسية، "mouillage" 20%، الوزارة والدولة تدعم في 95 مليون دينار للماء الموجود في الحليب.

إذا أردتم اليوم اصلاح هذا القطاع وهذه المنظومة كاملة بما فيها اللحم المستورد من الخارج والغبار والحليب اليوم، القرار الجريء الذي يجب اتخاذه في البلاد التونسية، هو تسعير الحليب، المشروبات الغازية تضاعف سعرها، كذلك السجائر، بينما علبة الحليب لا تزال بنفس التسعيرة، الفلاح بعد أن ينفق الكثير على أبقاره، تكلفة واحد لتر من الحليب 1700 ثم يبيعها بـ1400 وهذا غير معقول.

اليوم، إذا أردتم إصلاح هذا القطاع، هذه هي القرارات التي اليوم يجب أن نتحدث عنها.

الموضوع الثاني السيدة الوزيرة، فيما يخص قطاع زيت الزيتون، هناك خطايا استرجاع الفواتير، كان المصدر عند تصديره زيت الزيتون، ينتظر 60 يوما وقلتم أن هناك إشكالا مع الديوانة، فتم الترفيع في مدة الخلاص إلى 120 يوم.

اليوم، إذا تطرقت الدولة إلى هذا الإشكال، المستثمرون الذين يصدرون إلى دولة الصين ولا أتحدث عن دولة إسبانيا أو الدول القريبة، التصدير لدولة الصين وخاصة لأكبر سوق عالمي ألا وهو الولايات المتحدة الأمريكية، يحتاج على أقصى التقدير ما بين 140 الى 150 يوما، حتى تصل لهم "conteneur" بينما الدولة تفرض عليه خطية بعد 60 يوما إذا لم يجلب الأموال، هنا اكتشفت الدولة أن هناك اشكالا مع الديوانة، فرفعت مدة الخلاص إلى 120 يوما ، إذا الخطايا يتحملها المستثمر والشركات ونحن اليوم ندعم قطاع زيت الزيتون، فلماذا لا يتم إعفاءهم في قانون المالية؟ هذه هي القرارات والفصول التي انتظرناها بعد تعليمات السيد رئيس الجمهورية، كنا ننتظر قانون المالية لنجد قرارات مثل هذه، لندعم المستثمرين.

إذا لم نجد اليوم صلح وطني مع المستثمر الذي له يمثل صورة البلاد في الخارج ولا نتحدث عن المستثمر الفاسد لأنه يوجد وطنيون وإذا وضعنا الجميع في سلة واحدة، فلن نصل إلى شيء. اليوم يوجد شرفاء لماذا لا نساندهم؟ ولماذا لا نمنحهم التمويلات اللازمة؟

أريد أن أطرح سؤالا على السيدة الوزيرة وإن شاء الله أجد جوابا، بماذا دعمت اليوم البنوك قطاع زيت الزيتون؟ ماذا قدمت للمصدرين؟ ماذا أعطت للفلاحة؟ في قانون المالية المعروض علينا

اليوم، هذه البلاد لن تتقدم إلا عن طريق الفلاحة، السنة الفارطة قدمنا عشر مليارات، لصغار الفلاحين في منظومة الألبان وإلى اليوم لم يصدر فيها أي قرار واليوم ننتظر الأوامر الترتيبية والسيد رئيس الجمهورية يتحدث عن صغار الفلاحين، أعطوا قرارا واحدا متوجها لصغار الفلاحين، لأننا اليوم نتعامل مع الفلاح الأجنبي.

قانون المالية للسنة الفارطة، بخصوص دعم الحليب المجفف السادة النواب أدخلوا عليه تعديل، اليوم لم نجد أي قرار موجه إلى الفلاحة وأؤكد على صغار الفلاحين، ماذا وجهنا لهم؟ في قطاع زيت الزيتون، لابد من قرار جريء يخص التعليب والتصدير، هناك إجراءات يجب دراستها، يجب دراسة الحالات حالة بحالة والذي تتوفر فيه الشروط نسانده وندعمه ونقف إلى جانبه.

السيدة الوزيرة، اليوم عندما نتنقل في صفاقس، نشاهد الأروقة و"البالمريوم" والمدينة العتيقة، أغلبية التجار أغلقوا محلاتهم، النسيج الاقتصادي أصبح متكونا من بائع الفواكه الجافة والتاجر...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكر، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم طارق المهدي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق تفضل.

السيد طارق المهدي

تحياتي سيدتي الوزيرة،

وتحياتي لكافة الفريق المرافق لك بمجلس نواب الشعب،

سيدتي وزيرة المالية،

الشعب الذي استبشر خيرا بتعيين قاضية، يفترض أنها إذا حكمت تحكم بالعدل عوضا عن وزيرة ظلت طيلة مدة تعيينها مديرة عامة برتبة وصلاحيات وزيرة، للأسف الشديد وحتى معك أنت اليوم لم نلاحظ أي تطور في توجهات الوزارة.

هذا التوجه الذي لم يغير طريقته الوحيدة، وهي طريق الجباية وإضافة مزيد من الجباية وآخرها إقرار ضريبة على الثروة، عن أي ثروة تتحدثون؟ على أموال قضى أصحابها حياتهم في جمعها بعد أن قاموا بدفع كل الضرائب الموظفة عليهم، وعلى مؤسساتهم، ليضمنوا مستقبلا مستقرا وراحة بعد تعب؟ أم لعقارات يمكن أن تكون إرثا من الآباء الذين أفنوا حياتهم ليضمنوا لأبنائهم حياة كريمة ولتأتي الدولة وتفتكها تدريجيا في شكل إتاوات؟ أم عقارات اشتراها مغترب ليعود ويكمل حياته على هذه الأرض؟ أو السيارات التي يدفع أصحابها كل سنة آلاف الدنانير من معلوم جولان وتأمين وإصلاح، جراء أغلب الطرقات المهشمة في كافة ولايات الجمهورية؟

أتساءل، سيدتي الوزيرة، في بلد مثل بلدنا، ومع التخلف الإداري الذي نعيشه والبيروقراطية القاتلة لكل مستثمر أو باعث مشروع مهما كان حجمه، حتى فاتح كشك لبيع السجائر، هل يمكن أن نتحدث عن توظيف ضريبة على الثروة؟ أم هي في الحقيقة ضريبة على النجاح، النجاح الصعب وشبه المستحيل، في ظل طريقة عمل وزارة المالية التي تسعى اليوم إلى توزيع الفقر عوض توزيع الثروة؟

هذه الوزارة كان من الأجدر والأصح تسميتها بوزارة الجباية القاتلة وقانون الصرف المتخلف.

أود أن أتساءل عن أي عدالة جبائية تتحدثون؟ وأي ازدهار تودون التسويق له، سيدتي الوزيرة؟ قبل أن نصل إلى مداولات قانون الميزانية، كنت أتنقل في صفاقس وأنا نائب عنها وعن معتمدية ساقية الدائر تحديدا وألتقي بناس من كل الطبقات، لكل واحد مشكلته وحاجته وشكواه. لكن أكثر الشكاوى تمحورت حول كثرة الجباية وكثرة التعطيلات الإدارية وقلة الاستثمارات وهروب رجال الأعمال والهجرة غير النظامية إلى الخارج. حتى من طرف أبطال في المنتخبات الوطنية، هذا إضافة إلى غلاء الأسعار وهرسلة المواطنين في مختلف مصالح الدولة التي من المفروض أن تخدمهم، فأجور هؤلاء من تعب شعبنا وعرق دافعي الضرائب.

هل تعلمين سيدتي الوزيرة، أن المواطنون اليوم يسألون النواب: ماذا فعلتم لنا؟ لذلك ارتفع صوت النواب اليوم أكثر من العادة؟ ماذا فعلتم لنا في مجلة الاستثمار؟ ماذا فعلتم لنا في مجلة الصرف؟ هل تعلم ماذا نجيبهم؟ نقول لهم، نحن ننتظر من الحكومة ومن وزارة المالية، لكن الحكومة كذبت علينا وكذبت على الشعب التونسي طوال العام الفارط، حين قيل لنا على لسان الوزيرة السابقة إن مجلة الصرف ستعرض على مجلس نواب الشعب بداية سنة 2025، قالت ذلك تحت قبة البرلمان، على نفس الكرسي الذي تجلسين عليه اليوم، سيدتي الوزيرة وسيأتي يوم عاجلا أو آجلا تصبحين فيه وزيرة سابقة ونصبح نحن نوابا سابقون، فإما أن نترك عملا وإرثا طيبا وإما أن نكون سطرا مخجلا في تاريخ هذا الوطن. لذلك لابد أن تتفهموا مقترحات النواب وقوانينهم وتعديلاتهم، وأن تتحملوا عدى ذلك سيكون عدم التصويت على هذه النسخة من الميزانية.

ولا يسعني سيدتي الوزيرة، إلا أن أقول: إن شاء الله تونس غدا بخير وحفظ الله بلادنا وأعاننا على هذا الوضع الذي أصبح مزريا للأسف الشديد وكثير من الناس سئمت هذا الوضع الذين يعيشونه وكل الضغط وكل اللوم موجه إلى النواب، في حين أن النواب كانوا في جميع مداخلاتهم الصوت الذي يصدح وهو صوت الشارع. نعلم جيدا أن صفحات المعارضة تلتقط بضع دقائق من كل كلمة يتدخل بها أحد النواب وتنشرها والناس تتداولها تباعا.

نواب اليوم يدافعون ويضحون من أجل هذه البلاد، كما نعلم أن أغلبكم يدافع عنها وأغلب الفريق الحكومي يضحي من أجلها، لكن تلك حدود الله.

نتوجه نحو الاستثمار سيدتي الرئيسة وليس السيدة الوزيرة، الرجاء ثم الرجاء مدنا بمجلة الصرف حتى نرى ما يمكن أن نفعله بها، فمكوثها لديكم طيلة هذه الفترة لا معنى له، لأنها عندما تردنا ستتغير بما نراه مناسبا وإن شاء الله ربي يحمي تونس وإن شاء الله تونس غدا أفضل.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدتي رئيسة الجلسة،

مرحبا بضيوفنا الكرام من وزارة المالية والزملاء من الغرفتين،

أستهل مداخلتي بقوله عزّ وجلّ: "مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا" الأحزاب 23.

حول مشروع مهمة المالية لسنة 2026 سيدتي الوزيرة وكل متقبل لهذه الرسالة، أدعو إلى نقطة نظام، أدعو "ce qu'on appelle un

appel à l'ordre" الجباية والضرائب، أعتقد أننا في مرتبة إفريقية وإقليمية، إن لم أقل عالمية، لا نحسد عليها، سيدتي الوزيرة.

أي شخص يستطيع أن يعمل بهذه الطريقة وأقوم المسالك في التعامل ليس مع أهل الممالك، بل مع أهل تونس، شخصيا أريدها دولة اقتصادية متطورة، خالقة للثروة والنمو والجانب الاجتماعي سيأتي بطبيعته.

المشكلة، سيدتي الوزيرة، أبلغك سلام من أحيلوا على شرف المهنة من المتقاعدين. السنة الفارطة حصل ما حصل في عملية الاقتطاع من أجورهم التي أفنوا عليها أعمارهم كاملة وهذه السنة أعيدت نفس الكرة، إن شاء الله، سيدتي الوزيرة، نعدل عن هذا التصرف في الاقتطاع من أبناء هذه الدولة وللأسف نتنكر لهم فيما قدموه لهذه الدولة.

نمر سيدتي الوزيرة، إلى التصنيف الدوني لمعمل "Ginor" معمل السكر بجندوبة، بالله عليك، لدينا مشكلة تصنيف دوني والبنك المركزي مازال يضغط علينا في جندوبة واستبشرنا خيرا عندما تحرك الاقتصاد وزرعنا البنجر وعاد السكر للإنتاج وسنوفر ما كنا نشتري به من العملة الصعبة ثم وأنا قادم، سيّدتي رئيسة الجلسة، استمعت لتحقيق انتصار طبّي للتونسيين وهو الجراحة الروبوتية بالشراكة مع أطباء من كوريا، كوريا التي انطلقنا معا في الاستقلال من نفس التاريخ. انظروا أين هم وأين نحن، الأطباء التونسيون، أبناء المدرسة التونسية، أبناء المعهد التونسي، أبناء الجامعة التونسية ومثلهم، مهندسين، مهنيين، مقاولين، رجال أعمال، حاملي البضائع، تجار، فلاحين، شركات صغرى ومتوسطة ومتضررين من جريمة إصدار صك دون رصيد. وللأمانة، لم نفعل لهم شيئا واقتصادنا تراجع، وما زلنا لم نتحرك ولم تكن لنا جرأة سياسية لنكون في مستوى الاقتصاد التونسي.

نعود الى شباب تونس ومسألة "PayPal" قال زميلي أن العملية تقتصر أن يكبر حجم الموضوع ونصبح غير قادرين على التعاطي معه هنا لدينا مؤسسات ونقوم بالخلاص والأمور جيدة والشباب قادر على جلب العملة الصعبة التي تبحث عنها، لم يطلبوا سوى تمكينهم من "باتيندا" ونحتفظ بالعملة الصعبة في البنك المركزي وعندما تحتاجها تجدها، أقوم المسالك في التعامل مع أهل الممالك، بجرة قلم، سيّدتي رئيسة الجلسة، نوقف كل شيء.

ونمر إلى نقطة أخرى، سيدتي رئيسة الجلسة، ملاحظة للعموم، للزملاء النواب وللسادة الوزراء، لدولتنا ولا أستثني أحدا، هناك من ذمنا وشتمنا وهناك من شكرنا ومن مجدنا. فمن يشكر ويمجد، لن يبني لنا قصرا ومن شتم لن يبني لنا قبرا. نعمل بجد حتى لا يسقط سقف في جندوبة وفي فرنانة ونعمل حتى لا تموت امرأة أثناء الولادة في جندوبة.

هذا ما أردت أن أقوله ثم سيدتي الوزيرة، من فضلك ملف الحظائر 45-55، هذا حقهم وللأمانة، حتى البنوك لا تمكنهم من الاقتراض، ثم أمر إلى الماء الصالح للشراب والكهرباء. أعيد وأقول في جندوبة، هم لا يطلبون الملكية، أعطوهم الماء والكهرباء، ليستطيع أبناءهم الدراسة وأنهي كالمعتاد لو دامت لغيرنا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن، الكلمة للسيد الزميل المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق.

السيد علي زغدود

شكرا سيدتي الرئيسة،

سيدتي وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

مرحبا بكم في مجلس نواب الشعب،

السادة الزملاء والزميلات،

سيدتي الوزيرة، باعتباركم الوزارة المعنية بإعداد قانون المالية، فإن حديثي معكم سينصب أساسا على هذا القانون، الذي يفترض أن يكون المرآة العاكسة لتوجهات الدولة ورؤيتها الاقتصادية والاجتماعية.

سيدتي الوزيرة، قبل كل شيء، دعونا نتفق أن الدولة الاجتماعية ليست دولة الإعانات والمساعدات، بل هي دولة الإنتاج والتعمير، الدولة التي تبني اقتصادا منتجا للثروة، متنوعا، عادلا، متوازنا ومندمجا، قادرا على تعبئة موارده الوطنية وحسن إدارتها واستغلالها.

الدولة الاجتماعية الحقيقية سيدتي الوزيرة، هي التي ترفع الدخل القومي ودخل المواطن من خلال رفع الأجور المقرون بزيادة الإنتاجية وتوفر الشغل الكريم وتعمم خدمات التعليم والصحة والنقل والبيئة السليمة، لكن وللأسف، قانون المالية لسنة 2026 جاء بعيدا كل البعد عن هذا التصور برغم ما حفلت به ديباجته من شعارات رنانة عن العدالة الاجتماعية والتنمية، لم نجد فيه سياسات أو إجراءات أو اعتمادات تجسد فعلا تلك الأهداف، بل استمرارا لنفس النهج القائم على الاقتراض المفرط داخليا وخارجيا، مع عودة التصاعد في نسق التداين الخارجي واعتماد مفرط على الضرائب غير المباشرة التي تثقل كاهل الفئات الضعيفة والمتوسطة.

من يقرأ مشروع القانون بتمعن يدرك أنه استمرار لسياسات صندوق النقد الدولي وإن تم إعلان القطيعة معه، فقد تم ضبط مداخيل الدولة لسنة 2026 في حدود 52 ألفا و560 مليون دينار بزيادة 5.1%، مقابل نفقات بـ63 ألفا و575 مليون دينار، بزيادة 6.3% أي في حدود معدل التضخم المنتظر بـ 6.1% بمعنى آخر فإن الإنفاق العمومي سيبقى ثابتا بالقيمة الحقيقية وهو ما يؤكد استمرار سياسة التقشف التي تتناقض مع خطاب السلطة حول الدولة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

أما بخصوص إحداث مواطن الشغل لفائدة خريجي التعليم العالي، فإن الإجراء المتعلق بتكفل الدولة بالمساهمة الاجتماعية للأعراف في السنوات الخمس الأولى وإن بدا في ظاهره إيجابيا، فقد جرب سابقا وأثبت فشله، لأنه ينتج هشاشة في التشغيل ولا يخلق عملا مستداما، بل يكرس منطق التشغيل الهش والمؤقت.

سيدتي الوزيرة، قانون المالية هذا يفتقر إلى رؤية اقتصادية لإنتاج الثروة وتحفيز النمو.

القطاع الفلاحي ترك لمصيره رغم تفاقم الواردات، والصناعة الوطنية تواجه المنافسة الخارجية دون حماية كافية ولا أثر لسياسة جادة في استرجاع السيادة على الثروات الوطنية أو ضمان بقاء عائداتها داخل البلاد.

البنوك، سيدتي الوزيرة، مازالت تحجم عن تمويل المشاريع الاستثمارية وتعمل وفق منطق الريع لا منطق التنمية، في غياب إصلاح بنكي عميق يحولها إلى رافعة استثمار حقيقية.

أما البيروقراطية الإدارية فتبقى دائما حجرة عثرة أمام كل مشروع تنموي، حتى إن بعض القوانين الصادرة في قانون المالية لسنة 2025

لم تصدر أوامرها الترتيبية إلى اليوم. لذلك نعتبر من الضروري العمل على المحاور التالية:

تحسين مناخ الاستثمار عبر تبسيط الإجراءات، تقليص التراخيص، تسريع المعاملات الجبائية والديوانية والتجارية، دعم الفلاحة والصناعة المحلية، والتصدير بسياسات حمائية وتشجيعية فعلية.

إلزام البنوك بتخصيص نسبة هامة من قروضها لتمويل المشاريع الاستثمارية الصغرى والمتوسطة.

إصلاح جبائي شامل يكرس العدالة الجبائية ويحارب التهرب الضريبي عبر تدعيم الإدارة الجبائية بالموارد البشرية، وتنظيم المهن الحرة، واستيعاب القطاع الموازي بمعالجة أسبابه الجذرية.

دعم المؤسسات العمومية الاستراتيجية وتمكينها من التمويل الداخلي من البنوك الوطنية لا الأجنبية.

توحيد هياكل الدعم في هيئة وطنية واحدة ورقمنة مسالك التوزيع في الحبوب والمخابز والمطاحن.

مراجعة سياسة التداين بمنع الاقتراض من أجل الاستهلاك والقيام بتدقيق شامل للديون والمطالبة بشطب الديون الكريهة وتحويل جزء منها إلى استثمارات.

دعم الجالية التونسية بالخارج عبر إعفائها من المعاليم على التحويلات، وتشجيعها على الادخار بالعملة الصعبة بشروط تفاضلية.

النهوض بالاقتصاد الرقمي من خلال محاضن وشركات ناشئة ممولة جزئيا من الدولة وصناديق الاستثمار الوطنية.

سيدتي الوزيرة، أنتم تتحدثون عن الدولة الاجتماعية، لكن أين هي في واقع قانون المالية؟ أين الصحة العمومية؟ أين التعليم؟ أين النقل؟

أين الحلول لأزمة الأدوية وارتفاع أسعارها المشطة؟ أين الإشارة الواضحة في هذا القانون إلى القطيعة مع قانون 2018 والعودة إلى الانتداب عبر المناظرات الوطنية؟ أين الاعتمادات لتشغيل أصحاب الشهادات الذين طال انتظارهم وقد سبق أن راسلناكم حول الإحصائيات الرسمية لعددهم وعجزتم عن الإجابة وتغيبتم عن جلسات الاجتماع. أين رفع المظلمة عن المتقاعدين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للزميل المحترم السيد محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ست دقائق، تفضل

السيد محمد علي

بسم الله الرحمان الرحيم،

سيدتي الرئيسة،

حضرات الزميلات والزملاء،

السيدة وزيرة المالية ومرافقيها،

أتوجه بهذه المداخلة في إطار من المسؤولية الوطنية، دفاعا عن العدالة الجبائية والحق في بيئة سليمة وتكريسا لمبادئ دستور 25 جويلية 2022.

أولا، ألاحظ غياب الانسجام بين النظام الجبائي والدستور والسياسة البيئية رغم ما ورد في الفصل 47 من الدستور من أن لكل شخص الحق في بيئة سليمة ومتوازنة والمساهمة في حمايتها واجب على الجميع. فإن النظام الجبائي التونسي الحالي لا ينسجم مع هذا المبدأ الدستوري.

ما تزال الأنشطة الملوثة تستفيد من المال العام إما في شكل حوافز جبائية ومالية أو عبر تمويلات مباشرة من ميزانية الدولة لفائدة مؤسسات ومنشآت عمومية ملوثة.

أتقدم بهذه المقترحات: إدراج شرط احترام المعايير البيئية كشرط أساسي للانتفاع بالحوافز المالية والجبائية، سحب الامتيازات الجبائية من كل مؤسسة يثبت تسببها في تلويث البيئة أو مخالفتها لمعايير التنمية المستدامة، نشر قائمة الأنشطة الخطرة والملوِثة ضمن أمر حكومي واستثنائها من الانتفاع بالحوافز الجبائية والمالية.

انحرفت إجراءات وزارة المالية عن هدف العدالة الاجتماعية رغم رفع شعار التحكم في الامتيازات الجبائية. فقد اقتصرت الإجراءات التي اتخذتها وزارة المالية على ما أضر بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة خصوصا منذ قانون المالية لسنة 2022 الذي ألغى الانتفاع بتوقيف العمل بالأداء على القيمة المضافة، فحول السيولة المتداولة لديها إلى فوائض أداء معلقة، تماطل الدولة في إرجاعها رغم علمها المسبق بعجز مصالحها عن ذلك لعدم توفر الموارد البشرية والنتيجة كانت غلق مؤسسات خدمات وتجارة دولية صغرى وبطالة جديدة، وضياع موارد جبائية للدولة نفسها وهكذا تعاقب المؤسسات المنتجة، بينما تكافئ الأنشطة الريعية والملوثة في تناقض صريح مع الفصل 12 من الدستور.

تمييز سلبي ضد الشباب وجهات الداخل، منذ صدور القانون عدد 8 لسنة 2017 المتعلق بمراجعة منظومة الامتيازات الجبائية وصدور الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017، حيث حرم الشباب الحاملون للشهائد العليا والحرفيون من حقهم في الانتفاع بامتيازات التنمية الجهوية في مناطقهم الأصلية، وذلك بسبب قائمة الأنشطة المستثناة، والشروط المكلفة والمجحفة التي تفوق قدرتهم، وبذلك أصبح الانتفاع بالحوافز حكرا على المستثمرين الميسورين والمؤسسات الكبرى، خلافا لمبدأ التميز الإيجابي المنصوص عليه في الفصل 139 من دستور 2022 الذي يلزم الدولة بتنمية الجهات الأقل نموا على أساس العدالة والتكافؤ.

المطلوب:

مراجعة الأمر الحكومي عدد 389 لسنة 2017 بما يمكن صغار المستثمرين والشباب الحاملين للشهائد الجامعية والحرفيين الراغبين في بعث مشاريع في الجهات الداخلية من الانتفاع بامتيازات التنمية الجهوية،

توسيع قائمة الأنشطة المنتفعة بالحوافز المخصصة للتنمية الجهوية لتشمل المشاريع الصغرى والمتوسطة والمبادرات التعاونية،

ضعف مضمون دعم القدرة الشرائية: ما ورد في الفصل 15 من مشروع قانون المالية لسنة 2026 تحت عنوان دعم القدرة الشرائية يظل إجراء غامضا بلا مؤشرات ولا نسب مرجعية واضحة، في حين تتآكل الزيادات في الأجور بسبب التضخم وتزايد العبء الجبائي، حتى أصحاب الأجر الأدنى الصناعي المضمون "SMIG" أصبحوا خاضعين للخصم من المورد منذ تعديل جدول الضريبة سنة 2017، وهو ما يتنافى مع مبدأ العدالة الضريبية.

الاقتراح التشريعي ويتمثل في وضع آلية تعديل آلي وسنوي لشرائح الدخل بجدول الضريبة على الدخل، تماشيا مع التضخم المالي.

مراجعة التخفيضات القانونية في الدخل الخاضع للضريبة سنويا باعتبار نسبة التضخم المالي، لضمان استفادة فعلية للطبقة العاملة من الزيادات في الأجور.

إعفاء المتقاعدين من الخصم من المورد، أو تمكينهم من طرح نسبة من الجراية وفق الفصل 37 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات، حيث لا يعقل أن يتمتع المتقاعدون الأجانب الذين اختاروا الاستقرار في تونس بامتيازات جبائية في حين يقع الاقتطاع من المتقاعدين التونسيين وهو ما يمثل حيفاً تجاه المتقاعدين التونسيين.

بلغ الدين العمومي 141 مليار دينار أي ما يعادل 112% من الناتج المحلي الخام، منها 80 مليار دينار داخلي و61 مليار دينار دين خارجي وناهزت خدمة الدين 8 مليارات دينار أي أكثر من إنفاق الدولة على التعليم والصحة والتنمية جميعا وتسعى الدولة أساسا من خلال ما تعلنه بمناسبة كل قانون مالية إلى تحقيق التوازنات المالية لتبرير الضغط الجبائي المسلط على المواطن والمؤسسات وتبرير اللجوء المتكرر إلى الاقتراض لتعبئة الموارد.

تمثل الموارد الجبائية 89% من مداخيل الميزانية أي حوالي 46.7 مليار دينار منها 70% من الضريبة على الدخل والاستهلاك والخدمات، بينما لا تتجاوز مساهمة الشركات 15% في حين يمثل الاقتصاد الريعي الموازي 38% من نشاط الاقتصاد الوطني، إذ يقدر حجم البضائع المهربة بـ 70% من السلع الاستهلاكية فهل يمكن للتجارة الموازية أن تزدهر دون وجود منظومة جبائية مجحفة وغطاء رسمي يسهل التهريب؟

من المتوقع أن تتراوح نسبة التضخم بين 8.3% و8.8% سنة 2026 كما يتوقع انزلاق الدينار بنسبة تتراوح بين 5% إلى 7% أمام اليورو وهو ما سيتسبب في تراجع القدرة الشرائية بالرغم من الزيادات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة للزميل المحترم السيد معز بن يوسف عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق. غير موجود.

أرجو من السادة الزملاء الأفاضل الآتي ذكرهم الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ كلمتهم وهم على التوالي: السيد نجيب العكرمي، السيدة سيرين مرابط، السيد عماد أول جبريل، السيد لطفي السعداوي، السيد ياسين مامي، السيد معز بن يوسف، السيد محمد أمين الورغي، السيد أحمد بنور والسيد عبد السلام دحماني.

والآن أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

مرحبا بكم جميعا،

في بضع دقائق أردت أن أقول إن ميزانية المالية لهذه السنة هي استنساخ لميزانيات سابقة مع فوارق بسيطة تتمثل في حشو بعض المصطلحات الموجودة في الخطاب السياسي الرسمي داخل الوثائق التي قدمتموها.

سياستكم المالية تسلط سيفها الجبائي على الذين يلتزمون بالقانون، بينما يتحول المتهرب والمهرب إلى كائن مجهري، لأن فريقه لا يعرف القانون، بل من يسهر على تنفيذه، فتفتح له كل الأبواب وبكل الطرق.

سيفكم يسلط على صغار التجار وعلى المهمّشين الذين أغلقت أمامهم كل السبل، فيتم التصدي لهم بكل حزم بحجة أنهم يضرّون بالاقتصاد الوطني ويهددون صحة المواطن، في حين لا يتم الانتباه، في بعض الأحيان، إلى مرور السموم والبضائع المسرطنة وما يضرب القدرة التنافسية للبضاعة التونسية.

أريد أن أشير فقط إلى بعض المعاملات الديوانية المهينة، تسلط وعنف وتهديد وثراء الفاحش وأسأل: أين أجهزة الدولة الرقابية؟ وأين تقاريرها؟ وأين إجراءاتها؟

الضرائب تمتص دم الفقراء والموظفين وبعض القطاعات فقط. أغلبية المواطنين إما في حالة جوع أو في حالة سوء تغذية، مع غلاء فاحش وزيادة مشطة في المواد الضرورية والأدوية وغيرها.

تجاهل كلي ولامبالاة لمن طالت بطالتهم، حتى إن القانون المقترح عدد 23 لم يخصص له الوقت الكافي، لا في الاستماعات ولا في فصول ميزانيتكم وأكثر من ذلك، حتى النقاط الإيجابية في الميزانية سيتم إرجاؤها بعد المصادقة عليها، تقليد دأبتم على القيام به منذ سنوات والسنة الماضية خير دليل.

ثمة استنتاج لا يمكن إرجاؤه يتمثل في أن سياستكم المالية أخطر ما فيها أنها حولت كل الشعارات التي هتفت بها حناجر المفقرين منذ 17 ديسمبر 2010 إلى شعارات جوفاء، فارغة، محرفة، ميتة، باردة، جثة، كأننا إزاء عملية انتقام من الشعب وانتظاراته وبنفس الشعارات وللأسف بنفس الشعارات...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عصام البحري الجابري عن كتلة الأمانة والعمل الذي بعد أن تقدم بمطلب إضافة وبحسب الوقت المخصص للكتلة، تضاف دقيقة للسيد الزميل المحترم عصام الجابري ليصبح الوقت الإجمالي خمس دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

في إطار مناقشة مهمة وزارة المالية وهي من أهم الوزارات في الدولة، لما تضطلع به من دور محوري في إدارة المال العام وضمان التوازنات الاقتصادية الكبرى.

لا يخفى على أحد أن وزارة المالية تتحمل مسؤولية وطنية ثقيلة تتمثل أساسا في تعبئة الموارد المالية وترشيد النفقات وإعداد ميزانية الدولة وقانون المالية وفق مقاربة تضمن العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والسياسة العامة للدولة ورغم الجهود ما زالت الوزارة تواجه تحديات كبيرة تؤثر مباشرة في قدرتها على تحقيق هذه الأهداف وخاصة تكريس السياسة العامة للدولة، أولها الضغط الجبائي الذي يرهق المواطن والمؤسسة على حد السواء وثانيها التهرب الضريبي الذي يحرم الدولة من موارد هامة وثالثها المديونية المرتفعة التي أصبحت تضيق هامش التحرك المالي، رابعها الوضعية الصعبة للمؤسسات العمومية التي تحتاج إلى إصلاح هيكلي حقيقي يعيد لها النجاعة والدور الاقتصادي الوطني.

وأمام هذه التحديات نحن في حاجة إلى سياسة مالية أكثر جرأة وعدالة تقوم على أربعة محاور أساسية: أولا إصلاح جبائي شامل يحقق الإنصاف بين مختلف الفئات والقطاعات ولا أحد فوق القانون، ثانيا تحسين نجاعة الإنفاق العمومي من خلال رقابة أكثر

صرامة وشفافية في صرف المال العام، ثالثا تشجيع الاستثمار والإنتاج الوطني لتوسيع القاعدة الجبائية بدل الاعتماد على المصادر التقليدية نفسها، رابعا التحكم في المديونية عبر توجيه القروض نحو مشاريع تنموية منتجة، لكن لا يمكن لهذه السياسة أن تنجح ما لم ترافقها إرادة حقيقية وإصلاحات تشريعية عميقة تشمل مجلات الصرف والاستثمار والديوانة وقانون الصفقات العمومية، وغيرها من النصوص التي أصبحت اليوم عائقا أمام النجاعة الاقتصادية.

وفي سياق آخر أود أن أتوقف عند ملف أصحاب الشهادات العليا الذين طال بطالتهم وهو ملف ذات أولوية وطنية قصوى، يحظى باهتمام رئاسي وبرلماني من خلال المبادرة التشريعية المقدمة من زملائي النواب ومع فتح باب الانتدابات في الوظيفة العمومية مؤخراً، أتساءل لماذا لم تفكر وزارة المالية في تخصيص نسبة من هذه الانتدابات لهذه الفئة وفق معايير شفافة ومنصفة تضمن لهم حقهم في التشغيل والكرامة وتعيد الثقة بين الدولة والمواطن؟

وبخصوص الشأن الجهوي لولاية قابس فتحت السيدة الوزيرة تحقيقا في إدارة المساهمات وهي ما تعرفه الآن ولاية قابس ووصف السيد رئيس الجمهورية الجريمة والتقصير والإهمال ونحن نعرف أن المجمع الكيميائي، يرجع بالنظر إلى الإدارة العامة للمساهمة العمومية ونرجو أن فتح تحقيق لأن هناك شبهات كبيرة.

بالنسبة إلى الميناء التجاري بولاية قابس وهو ثاني أكبر ميناء بعد ميناء رادس السيدة الوزيرة، تحدثت مع السيد وزير التجارة ووزير النقل والآن أتحدث إليك لأن هذا الميناء يمكن أن يخفف الحركة التجارية بولاية قابس وله خصائص طبيعية، ويمكن أن يوفر أكثر موارد للدولة.

ختاما، أؤكد أن نجاح السياسة المالية لا يقاس فقط بالأرقام والمؤشرات، بل بمدى قدرتنا على تحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على المقدرة الشرائية وتحريك عجلة التنمية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق. تفضل.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

في ثلاث دقائق، في الوقت المسموح به، سأكون واضحا وصريحا وأعلن موقفي من الآن من قانون المالية 2026 وأني سأصوت بالرفض لسببين مبدئيين:

السبب الأول أن عدد المعطلين عن العمل ممن طالت بطالتهم قد ارتفع أكثر منذ مجيئنا إلى هنا للحديث عنهم، بالرغم من عقد عديد الجلسات على مستوى اللجنة والمراسلات للحكومة والتحركات للمعطلين في كل الأماكن، ولكن دون تفاعل وكأنهم لا يمثلون الشعب التونسي في حين أنهم نخبة البلاد ولا يمكنني المصادقة على قانون مالية لا ينصف فئة من شعبنا.

السبب الثاني، في دستور 22 تنصيص واضح على تمييز المناطق الأقل نموا والتي ظلمت سابقا ومورس عليها الإقصاء، اليوم في قوانين المالية التي مررناها هنا هي على نفس الشاكلة، المناطق المهمشة والمناطق الحدودية إلى الآن على الهامش، فصول في قوانين المالية ولم تطبق.

فلنكن واضحين، التهريب والتجارة الموازية كانت توفر مورد رزق للمواطنين على الأقل، اليوم الحدود أغلقت والحكومات المتعاقبة تتفرج وكأنها ليست جزءا من الشعب التونسي، إذ لم يقوموا بأية إجراءات.

الفلاح والنشاط الفلاحي، قمنا بتسوية الآبار في قانون المالية الفارط ولا وجود لخبر في خصوصه، الشباب الذين أعطيناهم أولوية في التراخيص لبعث مشروع عقاري فلاحي، لا وجود لهم، لا وجود لمؤسسات خدماتية، منطقة تبادل حر تنشط على الأقل الحركة الاقتصادية ببوشبكة تلابت، لا وجود لها، سد بولعابة لتعزيز الفلاحة، لا وجود له، فسفاط في القصرين لا يوجد، اليوم المسؤولون على العدالة والمساواة بين كل فئات الشعب التونسي وكل الجهات، غير ذلك لن تمر هذه العملية، فنحن نواب الشعب التونسي، ولكن واجب علينا كذلك أن ننصف الشعب التونسي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

وزارة المالية الموقرة،

السيدة الوزيرة،

مرحبا بكم في مجلس النواب،

السادة المديرون العامون،

السيدة الوزيرة، سبق وقلت لك هل ترغبين في النجاح أم لا؟ نحن نتمنى النجاح لوزارة المالية ولكل الحكومة.

السيدة الوزيرة، استمعت إلى موقف السادة النواب، كل النواب لم ينصفوا هذه الميزانية وحتى الميزانيات السابقة، هذه الميزانية الثالثة التي نحضرها ولم نكن يوما راضين على ميزانية من الميزانيات ورغم ذلك نمررها خوفا على تونس.

الشعب التونسي تعب، الشعب التونسي ضجر، السيدة الوزيرة، أظن أن على الإنسان أن يعتبر، نهنا السيدة الوزيرة السابقة -نتمنى من الله أن يوفقها ويحميها- عديد المرات وأنا متأكد لولا فشل سياسة وزارة المالية لما غيرها السيد الرئيس.

ننصحك السيدة الوزيرة لأننا نريدك أن تنجحي، عليك كوزيرة على رأس وزارة المالية أن تحاولي تغيير سياسات وزارة المالية، الغاية والهدف هو تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي التونسي، هذه الوزارة يلقبونها بوزارة جباية، وزارة حرمان.

السيدة الوزيرة، سنسألك عن المجلات، أين مجلة الاستثمار؟ أين مجلة الصرف؟ أين جميع المجلات؟

مجلة الصرف التي وعدتنا بها السيدة وزيرة المالية السابقة واختلفنا معها وكان حوارا حاميا معها ولا أقول جدالا وكانت بيننا وبينها خلافات كبيرة على أبسط الأشياء، مثال على قانون سيارات المعوقين، إلى حد هذه اللحظة وكأن هناك لوبي لا يرغب في تغييره، نطالبك

بالرجوع إلى القانون الأول السيدة الوزيرة، كانت معركة كبيرة داخل مجلس النواب ومن أجل هذا تنازل مجلس النواب، رغبنا في تمكين الشعب التونسي كل مواطن على الأقل من سيارة يحفظ بها نفسه ونحمي بها أنفسنا، أسطولنا اندثر ويتنقل بالرشوة.

أمرر للمرة الثانية نداء لك وللسيد رئيس الجمهورية، الشعب التونسي يريد حفظ كرامته، لسنا دولة مصنعة، لا نصنع السيارات، نحن نستورد قطع غيار لسيارات لا تستحق أن تتجول في الطريق وبالعملة الصعبة، من هو اللوبي وراء هذا؟ تعللت الوزيرة السابقة بمجلة الصرف، أين مجلة الصرف؟ هل اللوبي فقط من يعرف كيف يفكر؟

رجاء السيدة الوزيرة، الشعب التونسي يعيش على أمل، الشعب التونسي ما زال صابرا وما زال عقلانيا، لا أعرف أين يكمن المشكل، أنتم كلكم تدعون أنكم مع المسار وتحبون تونس، لحد هذه اللحظة نحن كنواب لم نر أي مظهر من المظاهر الدالة أن هذه الحكومة ساعية لتغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي للشعب التونسي وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له دقيقتان.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، قانون المالية لسنة 25 تضمن فصولا لم تفعّل إلى هذه اللحظة، على سبيل المثال الفصل 81 من قانون المالية لسنة 25 المتعلق بتسوية وضعية الآبار الفلاحية غير المرخصة، هذا الفصل كان من الأجدر تطبيقه وإصدار النصوص الترتيبية، لأنه سيمكن الفلاح من رخصه خاصة في الآبار الفلاحية غير المرخصة وأيضا سيمكن هذا الفصل الوزارة من عائدات مالية في إطار التسوية، لا بد من تفعيل هذا القانون، والدولة مطالبة بتفعيل القوانين.

أيضا تفعيل الفصل 82 من قانون المالية المتعلق بإعطاء الأولوية لخريجي الجامعات في جميع المناظرات، لماذا لم يطبق هذا الفصل؟ باستثناء مؤسسة وحيدة وهي المجلس الوطني للجهات والأقاليم مشكور وإدارة المجلس الوطني للجهات والأقاليم على تطبيق إجراءات هذا الفصل في علاقة بالمناظرات والانتدابات، لا بد من تفعيل هذه الإجراءات.

أيضا رصد اعتمادات في قانون المالية لخريجي الجامعة ممن طالت بطالتهم الدفعة الأولى.

هنالك ملفات لم يقع تسويتها إلى الآن خاصة ملف المعلمين والأساتذة النواب قبل 2008 ونعلم أن وزارة التربية قد أقصتهم لأنها أمضت اتفاقية منذ 2016 و2018 مع الجامعة العامة وحينما تحدث رئيس الدولة عن تسوية شاملة غالطت وزارة التربية وقدمت قاعدة بيانات مغلوطة ولم تحين قاعدة البيانات لهؤلاء وأقصتهم.

الرجاء بصفتكم ضمن الوفد الحكومي، اتخاذ الإجراءات لتسوية من تبقى من وضعية المعلمين والأساتذة النواب قبل 2008 وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية، لها خمس دقائق.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات وزارة المالية،

في نقطة أولى السيدة الوزيرة سأتحدث عن أكبر فضيحة مالية تعرضت لها السوق المالية التونسية ومدى انعكاسها على العديد من المواطنين التونسيين المدخرين والمستثمرين خاصة مواطنينا بالخارج الذين يساهمون اليوم في اقتصاد البلاد ويقومون بضخ العملة الصعبة.

هم مواطنون تونسيون وهناك كذلك أجانب تعرضوا لأخطر جرائم اقتصادية عرفتها تونس، هي عملية تحيل كبرى، حيث أن الشركة التونسية السعودية للاستثمار تتعاطى مهنة وسيط في البورصة وبالتواطؤ مع شركاء في رأس مالها وبنوك كبرى وهيئات رقابية قامت بالاستيلاء على كل مدخرات حياتهم تحت ذريعة الاستثمار في سندات الخزينة، حيث تم استدراجهم عبر وعود مزيفة بعوائد مالية وهذا ما جعلهم يقومون بإيداع مدخراتهم في حسابات لدى هذه الشركة، مع العلم أن هذه الشركة تساهم فيها الدولة السعودية عن طريق البنك التونسي السعودي، وتكونت منذ 34 سنة ومن المفروض وحسب القوانين أن تكون هذه الشركة تحت مراقبة السوق المالية وهيئة السوق المالية هي التي تراقب شركات الوساطة في البورصة.

مدة 12 سنة والسيد الرئيس المدير العام على رأس هذه الشركة ومن معه يعبثون بأموال الشركة وأموال الحرفاء ولم يقم أحد بمراقبتهم ولا إيقافهم.

مسألة ثانية، هذه الشركة تحت مراقبة البنك المركزي وتحت مراقبة هيئة أخرى اسمها "Tunisie clearing" التي تراقب عملية البورصة وتحت مراقبة مراقب حسابات ينتمي إلى أكبر مكتب مراقبة حسابات دولية.

الغريب في الأمر أن هذا السيد عبث بأموال الحرفاء، تقريبا 2500 حريف، أغلبهم من التونسيين ومن مواطنينا بالخارج وحرفاء أفارقة وأجانب، المؤسف جدا أن هذا السيد غادر البلاد بين عشية وضحاها ولم يبق في الشركة لا مجلس ولا إدارة ولا مسؤول ولا أحد يقبل بأن يستمع للحرفاء وإجابتهم ولا هيكل في الدولة مستعد أن يأخذ هذا الأمر على عاتقه وهذا خطير جدا والقضية عند العدالة وهذا لا يكفي، فالبحث يطول والحريف لا يمكنه استرجاع أمواله، أفلسوا وهناك مشاريع توقفت وكأن الثقة التي كانت موجودة فقدت اليوم في ميدان المالية التونسية. هذا السيد يضع أموال المواطنين في مشاريع خاصة به وبأحبابه وأصحابه وعائلته، هذه سرقة وخيانة مؤتمن.

من هذا المنبر وتحت قبة البرلمان، أدعو السيد رئيس الجمهورية إلى التدخل العاجل وأقول لسيادته أن هذا الملف موجود في مكتب الضبط لدى رئاسة الجمهورية.

أنتقل إلى النقطة الثانية، بالنسبة إلى مشروع قانون المالية 2026، نستمع اليوم لتوجهات كبرى من بينها تحسين المقدرة الشرائية وتقليص التهرب الضريبي، لكن بالاطلاع على الواقع وخاصة في الجهات الداخلية مثل ولاية الكاف نجد تضاربا بين الأقوال والأفعال والواقع: المقدرة الشرائية متدهورة، الأسعار مشطة، الطبقة المتوسطة تدهورت، التاجر خاسر، الفلاح يعمل بالخسارة، المواطن غير قادر على مواكبة نسق المعيشة والدولة تحدثنا عن مقاومة التهرب الضريبي، السؤال هنا: من يتهرب؟ الكبار والمستثمرون الذين لا يتمكن أحد من الوصول إليهم أو المواطن الصغير الذي يدفع كل شي بالحساب؟

السيدة الوزيرة، الكاف مثال حي على الظلم المالي والتنموي، ندفع الضرائب، وضغطتم على المواطنين -وأضع سطرين على هذه الكلمة خاصة في ولاية الكاف- ولكن لا نرى في المقابل لا طرقات ولا مسالك ولا استثمارات لا في المستشفيات ولا المدارس، حتى أبسط الخدمات لا تصلنا مثل بقية التونسيين.

نحن لا نطلب المستحيل، بل نطلب عدالة جبائية حقيقية، سياسة مالية منصفة تركز على الجهات المهمشة وتراجع الأداءات التي تثقل اليوم كاهل المواطن وتحارب التهرب الضريبي الكبير وليس الصغير ولن أتحدث عن مواطني الكاف الذين كرهوا البلاد واضطروا للخروج منها.

في الختام، أكرر القول، المواطن لم يعد ينتظر وعودا، بل ينتظر فعلا، ينتظر قانون مالية يسمع فيه نفسه ويشعر أن الدولة تقف معه لا ضده...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم ماهر الكتاري عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد ماهر الكتاري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيدة الوزيرة والوفد المرافق،

دائما أعيد وأكرر نفس الجملة: "تونس دولة مستقلة تحت رعاية المولى عز وجل، نظام عدالة وحرية للجميع "، لماذا أكرر هذه الجملة؟ لأنها تعطيك التوجه، الأساس، هذا هو الأساس.

سأتحدث على مرحلتين، المرحلة الأولى في العموم ثم أمر لمهمة المالية، في السنة الفارطة قمنا بسن قانون الشيكات ووقع فيه لغط كبير، بودنا في مناقشة ميزانية هذه السنة وبحضور السيدة الوزيرة وأعضاء من وزارة المالية أن نتمعن جيدا في تداعيات هذا القانون وإذا كان هناك ما نصلحه أو نحسنه فلم لا نغيره، لو هناك تداعيات إيجابية حبذا، وإذا كانت هناك تداعيات سلبية لم لا نصلحها، القانون ليس قرآنا منزلا، يعني يمكن تغييره إذا وجدنا أنفسنا قد أخطأنا في مجال أو هناك بعض التدابير يحب إصلاحها في قانون الشيكات.

لم نصلحه؟ لأنه يحب دائما التفكير في مصلحة المواطن ومصلحة صغار التجار والشركات الصغرى جدا والمواطن الذي كانت جميع معاملاته بالشيكات، قد تقول أن هذا خارج نطاق القانون، والشيك وسيلة دفع حينية، أوافقك الرأي، ولكن كان من الضروري القيام بأشياء قبل إنجاز هذا القانون، نتمنى في قانون المالية الحالي أن نرى تداعيات هذا القانون، فنبقي على التداعيات الإيجابية ونتخلى عن التداعيات السلبية ونقوم بالتنقيحات وبالتغييرات، فلا وجود لإشكال.

نمر إلى "plan macroéconomique"، هناك أشياء تبين توجه الاقتصاد والمجال الذي يمكن أن تتحرك فيه وهو الادخار، سنة 2010 كانت نسبة الادخار 20% وفي سنة 2025 أصبحت نسبة الادخار 4%. ما معنى هذا؟

لن نتحدث عن تداعيات هذا على القروض الممنوحة وكل ما هو تمويل للاقتصاد الوطني أي أن المواطن كان يمكنه ادخار 20% من مدخوله والآن لم يعد قادرا على ذلك، هنا نتبين استراتيجيتنا ولماذا انتقلنا من 20 إلى 4 %؟ كان المواطن يدخر 20% من مدخوله والآن يدخر فقط 4%. دائما أقولها إننا لا نتمعن في الأسباب الأساسية للمشكلة.

المسألة الأخرى التي سأصر عليها وهي "la comptabilité double" هذه أولوية الأولويات وتحدثنا فيها سابقا.

دقيقة السيدة الرئيسة وأنهي كلامي.

"La comptabilité double" مهمة ومهمه جدا ومن يقول لي يجب أن ننتظر حلول 2030 و2035 لإنجازها، أقول لا، لا أقبل بها، يمكن أن نقوم بها عبر مراحل لأنه بدونها لن نعرف مأتى الإشكال ومن أين تضخ الأموال ومن أين تنفق، مهمة ومهمة جدا.

سأختم بهذا، يجب القيام بـ "compensation" بين الشركات والمنشآت العمومية، هذا مهم جدا حتى نخفف العبء وتصبح الشركات والمنشآت "bancable" ولا ضرورة من انتظار عقد لجنة ولجنة، لا يوجد شيء صعب لو أصبحت هذه أولوية " La comptabilité en partie double et la compensation" وإعادة النظر في قانون الشيكات والادخار من 20 إلى 4%، لماذا وصلنا لهذه المرحلة؟ هذا ما يهم المواطن، قانون الشيكات والادخار من 20 إلى 4%، مهمتنا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم منير الكموني غير منتمي، له ثلاث دقائق.

السيد منير الكموني

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالسيدات والسادة المرافقين لها وبالسيدات والسادة الحضور من الغرفتين ومساعديهم،

نناقش اليوم مهمة في وزارة محورية، مهمة المالية هي مهمة المحورية أولا لأنها هي الساعية لتنفيذ سياسة الدولة بتوفير الموارد وحوكمة توزيعها ومراقبة ومتابعة تنفيذها. أيضا هي مهمة محورية في ظل حكومة تعتمد مداخلها على موارد جبائية، أكثر من 90% هي مداخيل جبائية، لذلك دوركم أساسي في نجاح خيارات الدولة خاصة إرساء نظام جبائي أكثر عدالة، يحارب التهرب الضريبي ويكرس الدور الاجتماعي للدولة وفي نظرنا نجاح ذلك لا يكون إلا بثلاثة محاور أساسية أولها المزيد من الرقمنة، محور الرقمنة وهذا التوجه موجود في خياراتكم لتسهيل ولوج من لا يستطيع ويريد الخلاص عن بعد، المزيد من الرقمنة للشفافية ومقاومة الفساد.

المحور الثاني هو مزيد تقريب الخدمات للمواطنين بإحداث مكاتب محلية، لأن في دائرتي مثلا لثلاث معتمديات هناك مركز وحيد هو بشربان يجمع بين هبيرة وشربان وأولاد الشامخ ملحقة بالسواسي، المواطن يتنقل أكثر من 50 كم لأداء هذا الواجب الضريبي، لذلك لا بد من إحداث هذا المرفق محليا حتى بمكتب صغير في كل معتمدية لتسهيل هذا الأمر.

المحور الثالث في نظرنا يتعلق بمزيد الانتدابات، لأن نجد يوميا في هياكل الرقابة شكوى من قلة الإطار البشري للمراقبة والاستخلاص، لذلك هو في نظرنا استثمار مربح، اليوم ننتدب في الوظيفة العمومية لتحقيق هذه المعادلة.

كل ذلك يجب أن يكون مدعوما بسياسة اتصالية واضحة تستغل فيها المؤسسات التربوية والشبابية والثقافية ووسائل الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة المنتشرة، بذلك يمكن أن نقوم بهذا الدور المركزي وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة مريم الشريف غير منتمية، لها دقيقتان.

السيدة مريم الشريف

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيدة الوزيرة والإطارات المرافقة لها،

أشكر كل أعوان وإطارات وزارة المالية على كل مجهوداتكم، فرغم كل النواقص والإشكاليات تعتبر هذه الوزارة من أكثر الوزارات عملا لتعبئة الخزينة العامة وتوفير السيولة للنفقات العمومية كذلك لا يفوتني أن أشكر كل أعوان وإطارات سلك الديوانة، تحية إكبار وإجلال وتقدير لهم على كل مجهوداتهم لتعبئة الخزينة العامة وتصديهم لتجارة المخدرات والتهريب.

لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة والدولة الاجتماعية، حسب رأيي -فلست خبيرة- يجب العمل على تحسين وتيسير مناخ الاستثمار والتعجيل في مراجعة مجلة الاستثمار والصرف بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية والعالمية، كذلك يجب خلق بيئة قانونية تشجع على جذب الاستثمار المحلي والدولي وخلق الثروة.

أقترح عمل مجموعة بين وزارة المالية ومجلس نواب الشعب للنظر في الأولويات التشريعية وتنقيح العديد من القوانين وتحقيق ثورة تشريعية لتحسين المناخ الاقتصادي، كذلك يجب العمل على إصلاح التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي لتحقيق الدولة الاجتماعية، كما يجب الاعتماد على ثرواتنا، ما شاء الله هذه السنة لدينا ثروة طائلة في القمح والتمور وفي زيت الزيتون والقوارص والطماطم والتفاح، يجب تثمين منتوجاتنا...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم المنصف معلول عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق.

الكلمة للسيد الزميل المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة وزيرة المالية وكل الطاقم المرافق، أهلا وسهلا،

اليوم لن أتحدث كثيرا في قانون المالية لأن لدينا اجتماعات ماراطونية في اللجنة وسنناقش الفصول فصلا فصلا، لكنني اليوم سأتحدث باسم عدة أعوان من الديوانة الذين حملوني رسالة، فهم يعملون بصمت تعبوا وانتظروا كلمة حق والحق يقال سيدتي وزيرة المالية والسيد المدير العام للديوانة والسيد مدير الموارد البشرية للديوانة، أرجعتم الحق لأصحابه وتحملتم مسؤوليتكم بصدق وشجاعة، في حين يهرب عديد المسؤولين من الخطأ ويقولون أنها ليست مشكلتهم، جئتم أنتم وقلتم نصلح الخطأ، وهذا الفرق بين من يرغب في التبرير ومن يرغب في البناء، لدينا ثلاثة أنواع من المسؤولين، مسؤول يخطئ عن قصد ومسؤول يسكت عن الخطأ ومسؤول يصلح وما أحوجنا لمثل هؤلاء المسؤولين.

السيدة الوزيرة، سلك الديوانة ليس سلكا إداريا عاديا، هو سلك السيادة وسور الاقتصاد الوطني، كل دينار يدخل خزينة الدولة التونسية للديوان فيه بصمة، كل تهريب بكل أنواعه يمنع، الديوانة واقفة فيه في الصفوف الأولى، لكن رغم هذا تراكمت عدة مظالم وأغلقت عدة ملفات بدون حل.

اليوم حان الوقت لثورة في سلك الديوانة، ثورة تنظيم وإعادة هيكلة، ثورة تعيد الاعتبار، لا تعد ثم تنسى.

السيدة الوزيرة، ألم يحن الوقت للمرور من إدارة عامة إلى هيئة عامة للديوانة؟ وهذا صار في عدة أسلاك أخرى.

نطالب بترقيات عادلة وشفافة، نظام عادل وشفاف يعطي لكل شخص حقه، نريد ظروف عمل محترمة، لأن من يحمي الاقتصاد يجب أن نحترمه، بلادنا لا تبنيها شعارات، بل تبنيها رجال ونساء يعترفون بالخطأ ويصلحونه وهذا بالضبط ما حدث اليوم، مسؤولون اختاروا الإصلاح لا التبرير.

السيدة الوزيرة، الجميع في الديوانة يشكرونك وهذه رسالة يجب إيصالها لك وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة منال البديدة عن كتلة الأمانة والعمل، لها أربع دقائق.

السيدة منال بديدة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدة وزيرة المالية، هل أن وزارة المالية جادة حقيقة في إرساء منظومة جبائية عادلة ومنصفة أم سيبقى قدرنا في كل مرة نناقش عبر قانون المالية إرساء فصول وإلغاء أخرى دون عملية تقييم جوهرية وموضوعية وواقعية، حتى أننا في بعض الأحيان نجد الفكرة ونقيضها في شرح الأسباب وظللنا نتراوح مثلا بين مصطلحي الترشيد والتسهيل في مسألة تداول الأموال نقدا من سنة إلى أخرى؟

السيدة وزيرة المالية، إن مسألة العدالة الجبائية تنبني على ثلاثة أسس مهمة وهي:

أولا: هيكلة الإدارة وتحديثها ورقمنتها وتشبيك المعطيات، في وقت أصبحت فيه المعلومة جزءا من اتخاذ القرار.

ثانيا: تبسيط التشريع الجبائي واستقراره، وجعل النص واضحا وأقرب للفهم منه للاجتهاد وبالتالي التنقيص قدر الإمكان من عدد الملفات في طور التقاضي ربحا لوقت المؤسسة وسرعة استخلاص الدين العام.

ثالثا: تشجيع العنصر البشري وتوفير جميع الوسائل والضمانات القانونية اللازمة للاضطلاع بمهامه والحرص على استقلاله عن أي تجاذبات وتضارب مصالح.

السيدة وزيرة المالية، هل أن الفصل 66 من قانون المالية لسنة 2018 والذي ينص على أنه "تحدث بوزارة المالية هيئة تسمى الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص يتولى أعوان الهيئة أساسا التحكم في النسيج الجبائي ودعم الامتثال الضريبي وتحسين استخلاص موارد الدولة ومكافحة التحيل والتهرب الجبائي ضمن مسار متكامل ومندمج". هل أن هذا الفصل وما يحمله من ديباجة جوهرها الوصول إلى العدالة الجبائية سيبقى حبرا على ورق؟ لماذا تأخر تفعيل هذه الهيئة، ونحن نعلم يقينا أنه لن تتحقق العدالة الجبائية في بلادنا إلا من خلال هذه الهيئة؟

السيدة وزيرة المالية، في نطاق العدالة الاجتماعية، هل من المنطق أن يكون لأعوان منتسبة لنفس القطاع وتتشارك في فضاء

عمومي واحد وهو القباضة المالية ويسند لهم في أغلب الوقت نفس العمل، أن يبقوا مختلفين في تأجيرهم عن بقية الأعوان؟

السيدة الوزيرة، إن تعديل أجور عدول الخزينة بما يحفظ كرامتهم أصبح اليوم أمرا ملحا، إذ لا يعقل أن يظل أجرهم يعتمد على مقاييس بعنوان استرجاع مصاريف مرت عليها 12 سنة دون مراجعة.

السيدة وزيرة المالية، اليوم الأربعاء 12 نوفمبر 2025، بدأ أعوان المالية بصفاقس بحمل الشارة الحمراء في عديد مقرات العمل احتجاجا على عديد الإشكاليات العالقة، فنرجو منكم بكل لطف السيدة الوزيرة أكثر إنصات لمنظوريك جنود المالية العمومية أعوان وزارة المالية حتى لا تتفاقم أكثر حالة الاحتقان بين الأعوان.

السيدة وزيرة المالية، لماذا تتأخر بشكل مشط نتائج الترقيات على غرار ترقية المتفقد رئيس لسنة 22؟ النقص الفادح في الأعوان، التزايد المفرط لحجم العمل خاصة في القباضات، الضغط الذي يواجهه المحاسبون العموميون، نقص وسائل العمل، هي بعض الإشكاليات التي يواجهها الأعوان.

أيضا متى ستقطع وزارة المالية مع المركزية في خصوص الوحدات القيمية التحضيرية التي يصعب على الأعوان حضورها في العاصمة لمدة ستة أشهر؟ فلماذا لا يقع حتى في مرحلة أولى فتح مركز للوسط في صفاقس ومركز للجنوب في إحدى ولايات الجنوب؟

السيدة الوزيرة، سنتقدم بمقترح لرصد اعتمادات لفائدة من طالت بطالتهم ونرجو منكم بكل لطف التجاوب معنا في هذه المسألة، نريد أن تكون ميزانية 2026 منصفة لأصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم محمود العامري غير منتمي، له ست دقائق.

السيد محمود العامري

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة نواب الشعب المحترمون،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية وكافة الوفد المرافق لها،

في مستهل هذه المداخلة نثمن ما تحقق من نتائج إيجابية خلال سنة 2025 من حيث التزام الدولة بواجباتها المالية ولا سيما إيفائها بتعهداتها في تسديد الديون الداخلية والخارجية رغم دقة الظرف الاقتصادي الراهن.

إن هذا النجاح يعكس وضوح الرؤية في تنفيذ السياسة العامة للدولة القائمة على مبدأ التعويل على الذات وعلى انتهاج مسار إصلاحي عميق يمس جوهر المنظومة الاقتصادية والمالية.

ونؤكد اليوم على أهمية المضي في الإصلاحات الهيكلية والمحافظة على ديمومة المؤسسات العمومية باعتبارها ركيزة من ركائز السيادة الاقتصادية، وإلى ضرورة العمل على خلق موارد حقيقية ومستدامة تعزز مناعة الاقتصاد الوطني، وتساهم في إدماجه الفاعل ضمن محيطه الإقليمي والعالمي.

ولا يفوتنا التأكيد على أهمية المضي قدما في رقمنة المعاملات المالية وتحديث آليات التصرف بما يواكب تطورات العصر ويعزز القدرة التنافسية لمؤسساتنا.

كما نؤكد على مزيد تشجيع ودعم بعث المشاريع الصغرى من قبل الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وذلك عبر تعزيز آليات تمويل هذه المشاريع بما يساهم في إدماجهم وتمكينهم المالي والاقتصادي والاجتماعي.

وفي هذا السياق وانسجاما مع مقاربة الإصلاح الشامل التي تنتهجها الدولة، نؤكد على أن أي إصلاح اقتصادي لن يكتمل دون إصلاح تشريعي موازن يواكب متطلبات المرحلة ويهيئ الإطار القانوني الداعم للتحول الاقتصادي المنشود.

ومن هذا المنطلق نجدد الدعوة مجددا إلى التسريع في مراجعة مجلة الصرف التي أصبحت بحكم تقادمها غير منسجمة مع واقع الأنشطة الاقتصادية الحديثة خاصة تلك المبنية على اقتصاد المعرفة والرقمنة.

كما نرى أنه من الضروري اليوم تمكين الشباب التونسي ولا سيما الناشطين في قطاع الخدمات الحرة والرقمية، من فتح حسابات بالعملة الصعبة ومنحهم المرونة اللازمة في التصرف بمواردهم لتغطية نفقاتهم بالخارج، بما يشجعهم على مواصلة نشاطهم في كنف القانون ويحفزهم على البقاء فاعلين داخل الدورة الاقتصادية الوطنية، بدل الاضطرار إلى البحث عن فضاءات بديلة خارجها.

السيدة وزيرة المالية، ندعو اليوم إلى تعزيز جهود الديوانة، ومزيد تحسين ظروف عمل هذا السلك الحيوي الذي يشكل الخط الأول لحماية الاقتصاد الوطني، كما نؤكد في هذا السياق على ضرورة إيلاء اهتمام خاص بوضعية أعوان هذا السلك خاصة في المعابر الحدودية، لاسيما بمعبر رأس جدير والذهيبة لما لهذين المعبرين من دور هام في تعبئة موارد الدولة وتنشيط الحركة الاقتصادية.

وفي سياق آخر نؤكد على ضرورة مزيد تبسيط العمليات التجارية من خلال رقمنة العديد من الخدمات الديوانية لاسيما تلك الموجهة للتونسيين بالخارج بالإضافة إلى تفعيل تطبيق المحضر الإلكتروني وحصر طلبات الصلح عبر بوابة الصلح الإلكتروني.

أما بخصوص التصرف في المحجوزات الديوانية، فإنه أصبح من الضروري اليوم إيجاد حلول قانونية واضحة للتصرف فيها، لاسيما أنها أصبحت تشكل عبئا كبيرا وتخلق صعوبات ملحوظة في عملية تخزينها.

وفي السياق ذاته فإن وضعية المستودعات البلدية لا تختلف كثيرا عن وضعية مستودعات ومخازن الديوانة مما يقتضي العمل على التفويت في بعض المحجوزات خاصة تلك التي طالت مدة حجزها ولا بد من إعداد نص قانوني ينظم هذا الإجراء.

السيدة وزيرة المالية، أنتقل الآن إلى الحديث على المستوى الجهوي والمحلي، حيث توجهنا إلى وزارتكم الموقرة بخصوص طلب إحداث قباضة مالية بمعتمدية سيدي الهاني من ولاية سوسة، لكن للأسف الإجابة الواردة علينا بتاريخ 5 مارس 2025 لا أجد لها سوى عنوان واضح هو التهميش المتواصل لجهة سوسة ومعتمدية سيدي الهاني، وللأمانة أصبح من غير المعقول أن تتكرر نفس الإجابة في كل مرة في مناقشة ميزانية وزارة المالية والتي تلخصها عبارة واحدة: النقص الملحوظ في الأعوان بالقباضات المالية بجهة سوسة.

السيدة الوزيرة، اليوم لا يوجد أي مبرر منطقي لعدم وجود قباضة مالية في معتمدية سيدي الهاني، الانتدابات متاحة، العقار

موجود، المؤسسات والشركات موجودة، كل الظروف مهيأة ومن غير المعقول أيضا أن يظل المواطن في سيدي الهاني مضطرا لخوض رحلة البحث عن طابع جبائي تكلفته أكثر من قيمته الفعلية.

في نفس الإطار ندعو إلى ضرورة إحداث قباضة بلدية أو مكتب أداءات ببلدية القلعة الصغرى، بما يسهل على المواطنين اليوم قضاء شؤونهم الإدارية والمالية.

لقد حان الوقت لنثبت فعليا أن سياسة الدولة تقوم على تقريب الخدمات من المواطنين وأن وزارة المالية تسير بوضوح في هذا الاتجاه، مع الشكر لكم السيدة الوزيرة، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد الزميل المحترم لطفي السعداوي عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، سأتحدث في مناقشة مهام وزارة المالية لسنة 2026 عن خطي تمويل وردا في هذه الميزانية.

الخط التمويل الأول: تمويل لدعم صغار الفلاحين بـ 10 مليون دينار، أقل ما يقال عنه أنه زهيد.

السيدة الوزيرة، الفلاح لا يريد أموالا وقروضا، بل يريد توفير المواد الأولية الغائبة في دولة تعتمد على الفلاحة، الفلاح يريد سياسة دعم أسعار بيع المنتوجات الفلاحية والحفاظ عليها، ماذا يفيد دعم الفلاح بالقروض وهو يجد صعوبة في تسويق منتوجه؟

وهنا أرى من الصالح خاصة في قطاع زيت الزيتون دعم جميع الأطراف المتداخلة في هذا القطاع ماديا وتشجيعهم على التخزين والتصدير وتحمل المصاريف وذلك بمدهم بقروض بصفر فوائض وأؤكد بصفر فوائض، مع إلزامه بالحفاظ على عدم تدني السعر حتى نحميه من الفوائض المشطة الموظفة من طرف البنوك وإحجامها عن تمويل الاستثمار الفلاحي.

الكل يلاحظ أن وكلاء زيت الزيتون في العالم أصبحوا يؤجلون قدومهم لتونس بعد شهر فيفري، بعد أن يتأكدوا من تراكم الإنتاج وتراجع الأسعار ولهذا يجب أن تقف وزارة المالية مع أصحاب المعاصر والمخزنين والمصدرين قبل بداية كل موسم فلاحي.

في هذا الإطار نثمن فتحكم لخط تمويل للتشجيع على تعليب زيت الزيتون وهي مقترحات طالبنا بها منذ سنوات للحفاظ على منتوجنا وتراجع أسعاره والمنافسة في العالم.

كما نطالب بإعفاء تركيز منشآت التخزين والتعليب من المعاليم الديوانية والأداء على القيمة المضافة عند التوريد للتجهيزات والآلات.

خط التمويل الثاني الذي أود أن أشير إليه، هو خط تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، أريد أن أذكرك السيدة الوزيرة، أن هذا الخط جاء للبرلمان السنة الفارطة في شكل قانون قرض ووقع رفضه من طرف النواب، ليس لعدم رغبة دعم هذه المؤسسات، ولكن بسبب الضبابية وغياب الشفافية في توجيه هذا القرض، بعد غياب قائمة للمؤسسات التي ستنتفع به ومن هنا أدعو كافة الزملاء النواب إلى عدم الموافقة على هذا الخط التمويلي، إلا بعد مدنا بقائمة إسمية لهذه المؤسسات.

تفاجأنا بعدم وجود خط تمويل استثنائي من ميزانية سنة 2026 لتشغيل أصحاب الشهائد المعطلين عن العمل خاصة ممن تجاوز سنهم 40 سنة، رغم أن الشعب التونسي ورئاسة الجمهورية على علم بهذا المقترح وفي المقابل نجد عناوين فضفاضة قديمة على شاكلة دعم القطاع الخاص لانتداب أصحاب الشهائد المعطلين، تكفل الدولة بدفع المبالغ الموظفة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي وإلى آخره.

السيدة الوزيرة، لو حكمت الحكومة عقلها منذ سنوات بتشغيل كل سنة فئة ممن طالت بطالتهم، لأصبحنا نتحدث اليوم عن فئة 30-40 وليست فئة 40 فما فوق ولهذا السبب من موقعي هذا كنائب شعب في الدفاع عن حق هؤلاء المضطهدين لوضع حد لمأساة وطنية...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسين مامي عن كتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق، تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة وزيرة المالية، مرحبا بك ومرحبا بالوفد المرافق،

في السابق كان المواطنون والمؤسسات والمقاولون يتهافتون للمشاركة في مناقصات للدولة، من سيبني مدرسة أو ينجز طريقا أو حتى يصلح مصعدا في مستشفى، كانوا يتقدمون للمناقصات رغم ضيق هامش الربح وقلته، لأنهم كانوا واثقين من أن أموالهم مضمونة وأن الدولة ستفي بالتزاماتها في الآجال، لكن خلال السنوات الماضية لاحظنا أن وزارات وإدارات عامة ومؤسسات عمومية أصبحت تنشر طلبات عروض على "TUNEPS" لإصلاح مصعد أو لاقتناء حواسيب أو لتوسعة مقر سواء كانت المشاريع كبيرة أو صغيرة، فتظل المناقصات منشورة لأسابيع دون أن يتقدم إليها أي مشارك والسبب واضح الدولة لم تعد تفي بخلاص مستحقات المقاولين والمزودين في الوقت المناسب، أصبح الخلاص يتم بعد أشهر وأحيانا بعد سنوات وتعقيدات وإجراءات، ما أدى إلى سجن بعض المتعاملين وإفلاس آخرين بسبب تأخر الدولة في السداد وطول الإجراءات وإذا استمر الوضع على هذا النحو، غدا ستنشر الدولة طلبات عروض ولن يشارك فيها أحد، إما لأن من تعاملوا سابقا مع الدولة قد أفلسوا أو لأن المتعاملين مستقبلا سيختارون العمل مع الخواص، حيث تكون مستحقاتهم مضمونة ويتم الخلاص في الآجال، دون مجازفة بأخذ مناقصة والتعامل مع الدولة.

لذلك المطلوب السيدة وزيرة المالية، باعتبارك عضوا في الحكومة، مثلما تحرص الدولة على خلاص البنوك والمؤسسات الأجنبية وتسديد القروض وخلاص الأجانب في الوقت، يكون لها نفس الحرص تجاه المقاول التونسي والمبادر الشاب والشركات التونسية المتعاملة مع الدولة.

السيدة وزيرة المالية، اطلعت أمس على بلاغ تم نشره بخصوص عمل قامت به فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي، حيث نفذت عمليات تفقد شملت عدة قطاعات في الفترة الأخيرة، من بينها صناعة وتجارة الخمور والجعة وقد تم اكتشاف حجم معاملات غير مصرح بها يناهز 2800 مليار من بينها قرابة 1000 مليار لشركة واحدة كبرى، مجال التجارة الإلكترونية، 1700 مليار حجم معاملات غير مصرح بها، يعمل ضمنها آلاف الأشخاص في السوق الموازية عبر الإنترنت من بينهم 7569 شخصا طبيعيا يعملون في هذا المجال دون "باتيندا" ولا تتوفر لدى مصالح الجباية أي معطيات عنهم، كذلك الملاهي والمقاهي في "قمرت" و"البحيرة" وعدة مناطق أخرى، 90 مليارا.

إن العمل الذي تقوم به إدارة فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي مهم جدا ويبين أنه عندما توضع الكفاءات في مواقعها يمكن تحقيق نتائج ملموسة وهذا العمل برهن أن هناك قطاعات في تونس ما تزال الجباية فيها ضبابية كثيرة وأن العديد من المتعاملين لا يصرحون بما يجب، إضافة إلى تعقيد المنظومة القانونية.

بعد هذه العمليات السيدة الوزيرة، أريد أن أتساءل ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة حتى تصبح هذه الشركات والأشخاص في وضعية تصريح قانونية؟

من الضروري وضع الآليات التي تمكن المواطنين والمؤسسات من فهم ودفع ما لهم وما عليهم بوضوح لأن الرقابة والعقاب مهمان، لكن من الضروري أيضا معالجة أسباب التصريح الخاطئ وتبسيط الإجراءات حتى يتمكن الجميع من التصريح الصحيح.

السيدة وزيرة المالية، نحن اليوم نتحدث عن الدولة الاجتماعية وقد أكدنا أنه لا يمكن أن تكون هناك دولة اجتماعية ناجحة دون أن تكون دولة مشجعة على الاستثمار وخلق الثروة.

السيدة الوزيرة، فكيف سنخلق الثروة في ظل قوانين ما زال الجميع متفقين على أنها قوانين بالية ورجعية؟

وأتوجه بالسؤال إلى فريقكم وكل المديرين العامين الحاضرين الذين نلتقي بهم كل سنة سواء في مقترحات قوانين للقروض أو في قوانين المالية، أوضحي لنا ونحن لنا أكثر من العامين في المجلس ما هو القانون الوحيد الذي بادرت به وزارة المالية واقترحته ودافعت عنه داخل الحكومة يشجع على الاستثمار سواء في علاقة بمجلة الصرف أو بمراجعة مجلة الاستثمار؟ إن بقي اليوم "constat" والتشخيص والجميع يعرفه ولا نقدم حلولا عملية في هذا الإطار، فيا خيبة المسعى، شكرا سيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السادة الزملاء الذين لم يتدخلوا بعد والمسجلون بالقائمة وهم حسب الترتيب التالي: سيرين مرابط وعماد أولاد جبريل ومحمد أمين الورغي وأحمد بن نور وبثينة الغانمي ورضا الدلاعي وصابر جلاصي والمنصف معلول وإبراهيم بن حسين وشكري البحري وفوزي الدعاس.

الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة سيرين مرابط عن كتلة الأحرار، لها خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين مرابط

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية، وكافة الوفد المرافق لها،

لأول مرة لن ألتزم بجدول الأعمال ولن أناقش مهمة المالية لأن المواطن والشعب التونسي الذي حملنا أمانة أصواته لا يهمه في مهمة المالية كم سيؤجر وكم هو حجم الزيادة وكم هي نفقات الاستثمار وكم هي نفقات التدخل، بقدر ما يهمه تسوية وضعياته والملفات التي ستصل إلى السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة، قبل كل شيء سنبدأ معك في ميزانية الدولة لسنة 2026، يوجد برنامج إكساء الأعوان الخاضعين للزي النظامي فيما يخص الديوانة التونسية، ألم يحن الوقت لكي نتجهز بـ"bodycam" الكاميرات المجهزة في زي عون الديوانة أو حتى العون الأمني، فهي حماية له وحماية للمواطن؟

السيدة الوزيرة، أود أن أتحدث إليك عن 12 عونا يعملون بوكالة التبغ والوقيد بالقيروان، إذ يؤكد المدير العام حاجته إليهم وحسب ما أفادوا به فإن وزارة المالية موافقة عليهم وقد صدر مؤخرا منشور من السيد وزير الشؤون الاجتماعية حول إدماج أعوان المناولة بالمؤسسات المستفيدة، ينص حرفيا على "أن الهدف من القانون هو الاستمرار في العمل تحقيقا لمفهوم الأمان الوظيفي"، كما يؤكد أنه "لا شيء يمنع الهياكل العمومية من إبرام عقود عمل إذا ثبتت حاجة الهيكل المعني للعون وشغور الخطة مع توفر الاعتمادات المالية" وعليه فإن القرار بيدكم، السيدة الوزيرة وبإمكانكم بقرار واحد إعادتهم إلى العمل.

السيدة الوزيرة، أرجو منك كل الرجاء وقد قلت لك يوم أمس، إنني لمست فيك حسا إنسانيا كبيرا وعاليا حول رفع الضريبة على جراية المتقاعد ولو تدريجيا ونأخذ المسألة بكل جدية، لأن الإعفاء الضريبي على جراية المتقاعدين حق وليس منة.

السنة الفارطة، طرحنا ككتلة الأحرار هذا الموضوع ووجدنا أن هناك إخلالا بالتوازنات المالية وقد أبلغنا السيدة الوزيرة السابقة والوفد المرافق لك، نفس الوفد، أننا سنعمل على استثناء هذا الأمر هذه السنة، حقيقة أتألم عندما تصلني إرسالية من متقاعد يقول لي: "اتركوا لي ثمن كفني"، هل هذه هي العدالة الاجتماعية التي نتحدث عنها؟ كفاهم ما قدموه من أعمارهم في سبيل العمل، الأمر مؤلم ولا أريد أن أتحدث عنها كثيرا.

السيدة الوزيرة، تحدثنا يوم أمس عن الترفيع في منحة مرض السيلياك، نود أن يكون المقترح من عند سيادتكم أو من عند السادة الزملاء وتتبنونه أنتم كوزارة للمالية. حين تحدثت معك يوم أمس عن أطفال القمر ومرض السيلياك وأعددت فيديو وذكروا لي فئة -لأول مرة أسمع عنها- اسمهم "أطفال الفراشة" وهم مصابون بمرض جلدي مصنف مرض نادر اسمه "Epidermolysis Bullosa "، إن شاء الله لم أخطئ في النطق، يقولون إن هذا المرض صعب جدا، عبارة عن شخص مصاب بحروق مدى الحياة، أي أن جلده ضعيف ولا يتمتع بالمرونة، ويتأثر بسهولة ويصاب بالحروق دون تعرض مباشر. هذا المرض يحتاج لعلاج منتظم ومتابعة دقيقة على يد مختصين ودواء الحروق غير متوفر لدينا، هذا المرض لا يؤثر على الجلد فقط، بل يؤثر أيضا على النمو، نريد أن نخصص لهم اعتمادات خاصة أي اعتماد ظرفي لهم لكي يعينهم.

في النهاية، أطرح ملف من طالت بطالتهم، يا سيدتي الوزيرة، وصلتني منذ الصباح إرسالية وأنا أؤخر مداخلتي لأنني أعلم أني سأبكي.

وصلتني إرسالية، تقول فيها إحدى المتخرجات: "لي والدي، كلما أردت أن أشتري شيئا بنقودي يرفض ويقول لي عندما تقبضين راتبك الأول أنفقي أنت وتقول لي أيضا "كلما ذهبت لشراء أدويته يقول لي لا تنفقي إلا عند استلام راتبك" وتضيف: "توفي والدي الشهر الماضي وما زال ينتظر راتبي الأول".

إن هذا الملف بكل أبعاده، قد يقول عنه البعض شعبوية وملف انتخابي، لكن اليوم الكثير من الزملاء لو لم تكن قبة البرلمان والانتخابات، لكانوا هم أيضا من العاطلين عن العمل وسيرجعون من العاطلين عن العمل، كذلك المجلس الوطني للجهات والأقاليم والمجالس المحلية. هذا الملف استغرق وقتا طويلا وكثيرا من الوعود واليوم يمكن أن ندرجه كهدف أو برنامج ضمن ميزانية الدولة لسنة 2026.

رجاء توضيح طريقة الانتداب، أن يكون انتدابا مباشرا وإدماج فصل ينص على ذلك صراحة وعندما يصدر القانون يوم 16 ديسمبر، مع أن تكون الاعتمادات مرصودة وأعتذر وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد الزميل محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

مهمة وزارة المالية في النهوض بالاقتصاد الوطني.

تابعت تقريبا أعمال المجلس منذ سنة 2011 كما تابعها الجميع، وواكبت حوالي 15 بيانا للحكومة، والجميع تحدث عن المحاور الأساسية، والمفروض أن وزارة المالية هي التي تقوم بهذه الملفات.

نتحدث اليوم عن الاقتصاد الموازي، الشمول المالي، الدفع الإلكتروني، "devise"، قانون الصرف وكلها تحديات لعديد الحكومات وحتى الآن لم ينجح أحد في حل هذه الإشكاليات، للأسف اليوم المواطن التونسي هو من يتحمل الضريبة وأصبحنا بلدا متخلفا ماليا بامتياز.

نبدأ بالمحور الأول ألا وهو الاقتصاد الموازي، اليوم 40% من الاقتصاد الوطني هو اقتصاد موازي، وهذا رقم خطير وخطير جدا. ذهبنا تقريبا في جميع الحلول وهي حلول أمنية بحتة، حيث الديوانة أو الأمن أو الحملات المشتركة أو مراقبة المحلات والأسواق ونحاول افتكاك السلع ونحن مواصلون في الحل الأمني بامتياز، لكن لم نفكر في حل بديل، هذا الاقتصاد الموازي مبني على التجارة البينية، حيث تدخل السلع من بلدان شقيقة دون دفع الأداءات أو دفع "TVA" ولا يوجد أداء موظف على هذه المواد، زد على ذلك هناك إخراج للعملة الصعبة بملايين الدينارات، التجارة البينية، ما الذي يجعل المواطن التونسي يذهب إلى السوق الموازي ولا يذهب إلى السوق المنظم؟ أكيد لأنه الثمن أقل، ما يباع في السوق الموازي ثمنه أرخص بنسبة 30 إلى 40% من أسعار ما يباع في السوق المنظم.

فلماذا لا نقلص الأداءات على بعض المواد، نقوم بجدول مقارن لبعض المواد المعروضة من الاقتصاد الموازي ونحسب نسبة توظيف الأداءات عليها في القطاع المنظم، وننطلق في تمشي جديد في التخفيض من الأداءات على بعض المواد حتى يتجه المواطن التونسي للسوق المنظم عندما يجد نفس الثمن في القطاع الموازي، طبعا عندما يشتري بالضمان وأتحدث على مكيف الهواء وعلى "الشكلاطة" وعلى "Chips" أي موظف عليها أداءات، هذا يخلق خللا لأن القطاع الموازي هو المستفيد الأكبر من هذا الوضع.

المحور الثاني الشمول المالي، الجميع يتحدث عنه، اليوم لا توجد إجراءات فعلية لتكريس مبدأ الشمول المالي، اليوم في الأرياف لا توجد بنوك، انظروا للبلدان الإفريقية ماذا فعلت؟ كنا نرسل لهم المواد الغذائية، أصبحت لديهم خدمات "M-Pesa" يتم إرسال الأموال عبر الهاتف والخدمات الرقمية أما نحن فعدد المسجلين في الهوية الرقمية لا يتجاوز 100 ألف.

نتحدث على مبدأ الشمول المالي، فلننظر ماذا قدمنا؟ وزارة تكنولوجيات الاتصال نقدم لها ألف مليار وما الذي أنجزته في المقابل على مر السنوات.

منظومة الدفع الإلكتروني، لماذا المواطن التونسي لا يستخدم الدفع الإلكتروني؟ لأن هذه الخدمة مكلفة، هل يوجد من يشتري خدمة "TPE" بـ 2 مليون دينار وهو يشتغل في محل بيع فواكه جافة أو محل بيع المواد الغذائية ويدفع 3%، 4% و5%، هل يجوز اقتطاع 10 دنانير على بطاقة الدفع بالعملة الصعبة؟ يجب مراجعة ذلك.

تحدث الجميع عن قانون الصرف ولدينا مقترح في ذلك، وأعلم أن وزارة المالية ليس لها أي دخل ومن يسيطر على قانون الصرف نقول له نحن في غنى عنه وسنمرر قانون الصرف في مجلس نواب الشعب كلف ما كلف، اليوم أصبح أولوية، لأننا أصبحنا متخلفين ماليا، اليوم المواطن التونسي يلاقي صعوبات عند السفر، إذ يبقى العملة الصعبة بحوزته لمدة خمسة إلى ستة أيام، وعند السفر إلى أوروبا تبقي عنده العملة الصعبة ثلاثة أو أربعة أيام قبل أن يبدأ بالصرف وهذه خسارة كبيرة للدولة. لو كانت لدية بطاقة الدفع بالعملة الصعبة بعد ثلاثة أو أربعة أيام عندما يبدأ بالصرف يتم احتساب العملة الصعبة، آلاف المواطنين يذهبون إلى المطارات للسفر ويقضون أياما في انتظار صرف "Devis" وكل هذا خسارة على البنك المركزي، فإلى متى سنضل على حال هذه المنظومة؟ شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق، تفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية، وكامل الطاقم المرافق لها،

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، تحدثنا كثيرا عن هذا الموضوع في قانون المالية للسنة قبل الماضية، والسنة الماضية وها نحن نعيد طرحه هذه السنة وقد تدخل السيد رئيس الجمهورية في هذا الموضوع وأنتم تعلمون مدى عناية سيادته بالفلاحين، خاصة صغار الفلاحين الذين يديرون عجلة الإنتاج في الدورة الاقتصادية. هؤلاء أناس ضحوا وخدموا الأرض وحرثوها، ولولاهم لما وجدنا ما نأكله. بأشياء بسيطة من له 5 و10 هكتارات وأنا لا أمارس الشعبوية لأن هذا الفصل تم اقتراحه في قانون المالية السنة الفارطة وكاد أن يمرر ثم سقط لاحقا.

طرح سنوات الجوائح، هؤلاء نضعهم في هذا الوصف وهم معروفون، هم متسوغون لمقاسم فلاحية من 10 أو 15 هكتار، منهم المتعاقدون والفنيون وفلاحون الصغار ومنهم متسوغون لمقاسم، هناك من أخرجوا من عملهم في التعاضديات ومكنوهم من قطع أرض صغيرة وقيل لهم اعملوا واعتمدوا على أنفسكم، اشتغلوا لسنوات، ثم جاءت سنوات الجوائح وأرهقوا ولم تعد الفلاحة تعيلهم حتى 10هكتار لم تعد تمكنهم من عيش بسيط، تراكمت الديون وتقدموا اليوم لتسوية وضعياتهم المالية، فوجدوا "blocage" من وزارة المالية ومن وزارة الفلاحة أيضا وتصدر أملاك الدولة قرارات إخلاء في حقهم وتأتي القوة العامة لإخراج الفلاح المسكين وبعد ثلاثة أو أربعة أيام يجلط الفلاح.

هذه مأساة نتحدث عنها وأنا أحرص على ألا أكون متشنجا وأتحدث بروية، احتراما للمجلس ولحضوركم، لأن الموضوع تكرر مرات عديدة.

منذ شهر تم الاتصال بالسيد رئيس الجمهورية، فأعطى أوامره إلى السيد رئيس ديوان وزارة الفلاحة لإيجاد حل وتم عقد جلسة بوزارة

الفلاحة وأرسلت لكم تقريرا، كذلك أرسلت لكم وزارة أملاك الدولة تقريرا، لكن الإشكال اليوم عندكم أنتم السيدة الوزيرة، في الخطايا التي أثقلتم بها كاهلهم، فلاح يملك 5 هكتار يطلب منه دفع 50 مليونا، ليس بها لا ماء ولا تجهيزات، فكيف يمكنه الدفع؟ بالله عليكم فسروا لي كيف يعقل هذا.

أتحدث بهذا الشكل لأن الجميع تقريبا متعاطف مع هذا الموضوع. استقبلتهم شخصيا أكثر من مرة أمام المجلس واليوم أتيت متأخرا، لأنني كنت في لقاء معهم، ثم عدت مباشرة وأعطيت لي الكلمة للتدخل والحمد لله أنني وصلت.

أتت سنوات الجوائح أي الماء غير موجود ونطالبهم بدفع مستحقات سنوات الجوائح، في حين أن الفصل 815 من مجلة العقود والالتزامات، ينص على عدم الدفع لعدم توفر "الصابة".

جانب إنساني "يا رسول الله"، نحن لا نطلب الكثير، فقط انظروا في وضعيتهم. حتى السيد رئيس الجمهورية تفاعل معهم والوزارات تفاعلت معهم، تحدثت السنة الفارطة مع وزير أملاك الدولة وكذلك مع وزير الفلاحة وكل طرف يحيل الموضوع إلى الطرف الآخر: الفلاحة تقول المالية، الموضوع عندكم السيدة الوزيرة.

المطلوب منكم هو طرح الخطايا بموجب إنساني حتى يعود الفلاحون إلى أراضيهم، لماذا تصدر في حقهم قرارات إخلاء وتعطونهم إلى "OTD" التي هي عاجزة عن إدارة أراضيها، لها 170 ألف هكتار وهي عاجزة عن زراعتها وحراثتها.

أرجوكم، السيدة الوزيرة، هذا موضوع عاجل وسأتابعه وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة قبل الأخيرة للسيد الزميل المحترم المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد المنصف المعلول

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيدة وزيرة المالية والإطار المرافق،

الشكر إلى وزارة المالية على ما تقدمونه من تحسينات خاصة في الخدمات بالمطارات والموانئ وهذا ما لمسناه من مواطنينا العائدين من الخارج. كما نتوجه بالشكر إلى وحدات الديوانة التونسية على ما يقدمونه من مجهودات فعالة لإسداء خدمات طيبة وفرض الأمن والاستقرار بالبلاد، ومقاومة الإرهاب والتهريب وتحسين الخدمات الحدودية بالمطارات والموانئ، وهذا ما لمسناه مؤخرا ونطالب بمزيد الحرص لإعطاء صورة جميلة لوطننا الجميل ووضع حدّ للتجاوزات.

سيدتي الوزيرة، الغلاء المفرط على الأداءات على السيارات يجعل الديوانة تتقاضى أكثر من المصنع الذي يصنعها، فنرجو مراجعة هذه التقديرات ومن غير المفهوم أن يشتري المواطن تجهيزات كهربائية وغيرها من الأسواق داخل البلاد وعلى مرأى من الدولة وعند خروجه بها من السوق يداهمه الحرس الديواني والتجارة والقباضة، "عرس وطبالة"، فتكون الحلقة الضعيفة هي المتضرّرة.

لماذا لم تتم مراقبة تلك الأسواق التي تعرض فيها البضائع وتبيع للمواطن وسط تونس وعلى التراب التونسي وأمام أعين الجميع؟ وعندما يأخذ المواطن قطعة منها يصبح مخالفا سواء اشترى كثيرا أو قليلا.

هذا الأمر يستوجب مراجعة النظر. لماذا لا تستهدفون الحيتان الكبيرة؟ أو أن برامجنا لا ترى إلا "سمك السردين"، أما الحيتان الكبيرة فلا تمس، لأنها تقطع الشباك أو "حلال عليهم وحرام علينا".

لماذا لا تنظم هذه التجارة وتصبح تجارة منظّمة، بدل التجارة الموازية والبينية، وتتحول إلى سوق حر ينتفع منه الجميع وتكون تحت أنظار الدولة وفي إطار القانون؟ نرجو النظر في هذا الموضوع.

السيدة الوزيرة، نطالب بدعم المعابر الحدودية وخاصة الجنوبية منها، لمقاومة التهريب والتصدّي للهجرة غير الشرعية ومقاومة الجريمة والمخدرات والأسلحة وكل ما يهدد بلادنا،

كيف ذلك، سيدة الوزيرة، سيارة المعاقين...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم إبراهيم بن حسين غير منتمي، له ست دقائق، تفضل.

السيد إبراهيم بن حسين

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وكافة الإطارات المرافقة لها،

إن تحقيق رؤية استراتيجية لوزارة المالية يتم من خلال تمثيل سياسة الدولة في مجال المالية العمومية وتعتمد أساسا على تنفيذ إصلاحات تستهدف التشريعات والإجراءات لفائدة المؤسسات والأفراد وعليه نتوجه في البداية بتحية شكر وتقدير إلى كل أعوان المالية وتماشيا مع السياسة المالية للدولة، وجب البحث عن موارد جديدة قادرة على إنقاذ المالية العمومية من العجز والمديونية دون المساس بالطبقات الاجتماعية الضعيفة من المجتمع وحاملة للعدالة الاجتماعية وباعثة للتنمية والاستثمار، حتى نحقق للشعب مطالبه في الشغل والحرية والكرامة الوطنية.

ولا بد كذلك من تطوير إجراءات الاستخلاص وتطوير المنظومة الإعلامية وتشبيكها بالمؤسسات المالية وبقية المؤسسات العمومية الأخرى، مع ضرورة تدعيم القباضات المالية ومكاتب مراقبة الأداءات بالعنصر البشري المتميز بالتكوين اللازم وتفعيل التنظيم الهيكلي، إذ أن العديد من القباضات تعمل دون خلايا استخلاص ولا يمكنها تقديم الإضافة المطلوبة.

السيدة الوزيرة، إن غياب التكوين بالجهات وتكوين برامج جهوية وإحداث فروع للمدرسة الوطنية للمالية بالوسط والجنوب ودعم التكوين عن بعد وتوفير التجهيزات اللازمة، هو دعم للامركزية وإقرار بتكافؤ الفرص ومن شأنه إرساء دعائم النمو الاقتصادي الشامل والتوزيع العادل لموارد الدولة. كما لا يفوتنا أن نلاحظ في ما يخص الحراك الوظيفي أنه تم تعيين موظفين بالقباضات ومراقبة الأداءات دون تكوين مسبق في هذا المجال.

السيدة الوزيرة، إن الفصل 72 مكرر من مجلة المحاسبة العمومية، المتعلق بخطايا التأخير في خلاص الديون العمومية الجبائية وخاصة المعاليم الراجعة لأملاك الدولة، عقود الكراء بالنسبة إلى صغار الفلاحين، حيث يتم خلاص الكراء مسبقا وتوظف عليه خطايا تأخير بسبب عدم إمضاء العقد من المصالح المركزية إلا بعد سنتين أو ثلاث علما أن أصل الدين قد تم خلاصه. لذلك وجب إفراد معاليم أملاك الدولة بنص قانوني خاص يأخذ بعين الاعتبار تاريخ الخلاص، حتى لا نثقل كاهل صغار الفلاحين.

كما أن التأخير في إصدار نتائج المناظرات كذلك وعدم الالتزام بتواريخ مضبوطة يحرم الموظفين من حقهم في التدرج في المسار المهني، فالمناظرات الداخلية بعنوان سنة 2022 لم يتم إلى حد الآن الإعلان عن نتائجها.

وأكثر من ذلك إن ممثلي وزارة المالية في الجهات تم حرمانهم من حقوقهم في التسمية، كمدير عام في المحاسبة العمومية، مثلنا في ذلك أن من بين 28 أمين مال جهوي تم تسمية واحد فقط منذ أكثر من عشر سنوات، بينما تنتظر البقية التسمية منذ سنوات 2019 و2020 و2021 رغم توفر الشروط القانونية والإدارية ومقارنة بزملائهم في مراقبة الأداءات الذين يتم تسميتهم مباشرة بعد تعيينهم.

وإننا وإن نثمن قرار إحداث قباضة مالية بالغريبة، فلا بد من العمل على:

إحداث قباضات بكل من المعتمديات دعما للمالية العمومية،

إحداث مركز مراقبة الأداءات بالصخيرة لتقريب الخدمات من المواطن، علما أن المقر جاهز وعلى ملك وزارة المالية.

إحداث مركز بيع منتوجات الاختصاصات بالمحرص تبغ، لتخفيف الضغط على المركز الجهوي بصفاقس وتقريب الخدمات لأصحاب الرخص من معتمديات المحرص والصخيرة والغريبة وبئر علي.

إحداث مركز استخلاص بالتنسيق مع وزارة العدل لاستخلاص الخطايا بالمحاكم من المحكوم ضدهم مباشرة بعد صدور الحكم.

ونتساءل متى سيصدر القانون الأساسي لأعوان المالية؟

ختاما، إن العمل الناجح والناجع والدؤوب لفرقة الديوانة بالصخيرة يجعلنا نفتخر بهم، ونتوجه إليهم بكل عبارات الشكر والتقدير على ما حققته الفرقة المذكورة من نجاحات خاصة في مقاومة التهريب والتسريع في تخصيص قطعة أرض وبناء مقر للديوانة بالصخيرة، هو أقل واجب تجاه أعوان يضحون من أجل الوطن والسلام.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نأذن برفع الجلسة لمدة ساعة على أن نستأنفها إثر ذلك لاستكمال المداخلات، مع الشكر.

(كانت الساعة الثانية بعد الظهر)

استئناف الجلسة

ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة المالية

(كانت الساعة الثالثة وخمس دقائق بعد الظهر)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

سيدي الوزير، سنستأنف الجلسة بعد إذنكم،

مرحبا مجددا بالسيدة مشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية،

مرحبا بكم وبمقامكم ومرحبا بكافة أعضاء الوفد المرافق لكم من إطارات عليا بالوزارة وبالمؤسسات تحت الإشراف، أريد أن أقول لكم مرحبا بكم مرة أخرى، حللتم أهلا ونزلتم سهلا في رحاب مجلس نواب الشعب الموقر، مرحبا بكم.

الكلمة للنائبة المحترمة سوسن المبروك عن كتلة الأحرار، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة سوسن المبروك

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الخير للجميع،

نجدد الترحاب بكافة السادة الزملاء الأفاضل من المجلسين،

ونجدد الترحاب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

نحن اليوم أمام ميزانية جديدة، ولكن في سياق قديم في تحدياته، اقتصاد يعاني من الهشاشة ومجتمع يرزح تحت ضغوط المعيشة وشباب ينتظر أن تتحول الوعود إلى سياسات واقعية تعيد له الثقة في الدولة، لهذا فإن نقاشنا اليوم لا ينبغي أن يكون مجرد تعليق على الأرقام، بل وقفة لتقييم الخيارات لأن المالية العمومية في جوهرها فلسفة حكم قبل أن تكون إدارة موارد.

السيدة الوزيرة، أعتبر أن وزارة المالية تمثل الجهاز العصبي للدولة، بها تبنى السياسات وتترجم التوجهات ومن خلالها يمكن أن نعيد التوازن بين العدالة الجبائية والنجاعة الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية ولذلك فإن المطلوب اليوم هو ميزانية تنصت إلى صوت الوطن العميق ميزانية توازن بين الواقعية المالية والعدالة الاجتماعية ولقد بات من الضروري أن ننتقل من سياسة إدارة الأزمات إلى سياسة بناء الثقة ومن المعالجة الظرفية إلى الإصلاح الهيكلي الجذري.

إن الاقتصاد الموازي لم يعد استثناء، بل أصبح واقعا يرهق الدولة ويستنزف مواردها، والاقتصاد الريعي أصبح عائقا أمام المنافسة والإنتاج ويكرس اللامساواة، لذلك نحتاج إلى إدارة حقيقية في تفكيك المنظومة الريعية عبر إلغاء نظام الرخص، وإصلاح جبائي عادل وإدماج تدريجي للاقتصاد غير المنظم في الدورة الرئيسية الاقتصادية، مع اعتماد رقمنة كلية وآلية لمكافحة الفساد وتحسين الاستخلاص.

وبهذه الخطوات فقط يمكن لوزارة المالية أن تقود ثورة الحوكمة المالية، تجعل من المال العام رفعة للتنمية لا عبئا على الدولة.

إن القضية الاجتماعية لم تعد مسألة قطاعية، بل أصبحت أولوية وطنية، إن التشغيل في جوهره ليس عبئا على الميزانية، بل هو استثمار في رأس المال البشري ومن هنا فإن المطلوب هو رصد الاعتمادات الضرورية والواضحة صلب ميزانية 2026 لتسوية كل وضعيات التشغيل الهش، وهنا لا أريد أن أنسى ذكر أي وضعية من الوضعيات بما فيها وضعية الآلية 16 لغير المباشرين بولاية مدنين وبكل الوطن وأيضا تسوية وضعية المساعدين الطبيين ووضعية المفوضية الداخلية، كل الوضعيات بدون استثناء وأيضا رصد الاعتمادات اللازمة لتشغيل خيرة كفاءاتنا من أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل والدكاترة وذلك ضمن مقاربة تشاركية توازن بين القدرة المالية للدولة وحق المواطن في العمل الكريم.

إن العدالة الجبائية لا تكتمل إلا إذا كانت العدالة الجهوية مبدأ حقيقيا في السياسات العمومية، فالتنمية لا بد أن تشمل الجهات الداخلية والحدودية ومن هذا المنطلق، ولاية مدنين بوجه عام ومعتمدية مدنين الشمالية التي أنتسب إليها تعتبر من الجهات ذات الإمكانيات الكبيرة على جميع المستويات، أيضا موقعها الجغرافي المهم، لكنها لم تنل بعد نصيبها المستحق من الاعتمادات العمومية ومن الاستثمار الفعلي.

إن هذه الجهة كما قلنا، بمقدراتها وبموقعها الاستراتيجي، تستحق أن تدرج ضمن أولويات وزارة المالية ولذلك أقترح إحداث صندوق جهوي للتنمية الشاملة وذلك لدعم المشاريع الصغرى والمتوسطة في الاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري والطاقة المتجددة والحرف،

كذلك منح امتيازات ضريبية للمؤسسات التي تحدث في هذه المجالات المذكورة سابقا.

رقمنة الإدارة الجبائية والديوانية بالجهة وعلى المستوى الوطني أصبح ضرورة قصوى، أيضا نريد من ميزانية 2026 أن تكون ميزانية الثقة والإنصاف، ثقة المواطن في الدولة وإنصاف الجهات في نصيبها من التنمية وثقة كل الشباب في حقهم في التشغيل المكفول والدولة تكون ضامنة له، إن هذا هو جوهر الإصلاح المالي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصلي سوسن.

السيدة سوسن المبروك

والسياسة الوطنية بالواقع الجهوي والاقتصاد بالإنتاجية والميزانية بالعدالة الاجتماعية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

سيدتي الوزيرة، بالنظر لهذه الميزانية نجد أن توقعات النفقات تصل إلى 63,575 مليار دينار مقابل الإيرادات التي لا تتجاوز 52,560 مليار دينار وأغلب هذه الميزانية متأتية من الضرائب، فميزانية الدولة تقوم على 82% ضرائب وبالتالي نجد عجزا بـ 11,015 مليار دينار وكل هذا العجز سنقوم بتغطيته من البنك المركزي، لنكن واضحين،

نتذكر في ميزانية سابقة، ميزانية السنة قبل الفارطة قالت السيدة الوزيرة سنقترض من البنك المركزي إلى غاية شهر فيفري، قالت أعطونا هذا المبلغ لأننا خرجنا للأسواق العالمية، ولكي نجني ثمار خروجنا هذا، فإن هذا سيكون في شهر مارس وأتذكر جيدا أنني قلت لها في مداخلة قدمتها في ذلك الوقت: بما أنك ستجنين الثمار في مارس، السيدة الوزيرة، يمكنك أن تقترضي إلى شهر فيفري لتتمكني من دفع "les échéances" وعليك أن تقترضي 3 آلاف مليار، لماذا تريدين اقتراض 6 أو 7 آلاف وفي الأخير اقترضنا ذلك المبلغ.

وفي قانون المالية الذي جاء بعده اقترضنا أيضا، لذلك فقد أصبحت عادة، عندما لا يكون لدينا اعتمادات مالية نغطي عجزنا المالي من البنك المركزي وبعد ذلك نقول إن الدولة التونسية تمكنت من تسديد ديونها بنسبة 125%، إن كنت ستقولين بأنك لم تصرحي بهذا، أقول أنا معك، ولكن هذا صرحت به وكالات أنباء وطنية وقد تم تداول هذا في كل وسائل الإعلام، هل خرج شخص من وزارة المالية وكذّب ذلك وقال الكلام الذي يتم تداوله غير معقول وهذه مغالطات للشعب التونسي؟ لم يخرج أي أحد وبما أننا سنعتمد على الضرائب، علينا أن نجعل الشعب يعيش وهما أننا قد سددنا كل ديوننا وبالتالي لا توجد أية إشكالية عندما نزيد في الضرائب من جديد، هل هناك دولة تدفع بالزيادة؟ أي أن ديوننا 100% نقول لهم خذوا 125%، سنضيف لكم 25 % زيادة، أي ما يقارب 2500 مليار، يمكنكم أن تأخذوا هذا المبلغ على الحساب كدفعة أولى،

إن كان لدي 2500 مليار زائدة وتمكنت من دفع كل ديوني، أليس من باب أولى أن أستثمرهم، كان من المفروض أن أعطيها للشركات الصغرى والمتوسطة أو استثمرت بهذه الأموال، لذلك فإن هذا لا يستوي، هذا الكلام لا يقبل به العاقل.

السيدة الوزيرة، بعد ذلك صرحت وقلت أن تسديد الديون إلى موفى شهر سبتمبر هو 75 % وبالتالي فهذا يعني أننا لم نسدد ديوننا ويجب أن يعرف الشعب الكريم هذا وبما أننا قد سددنا كل ديوننا اليوم نحن نسير حسب فرضيات وهمية، أعطني فصلا في الميزانية يقر كم يمكنه إدخال مداخيل.

تم فرض 100 مليم على "carte téléphonique" وفرضنا ضرائب على الكراءات، زيادات أخرى وفرضنا أداءات أخرى على المغازات الكبرى وكل ذلك على حساب المواطن، ولكن لم تقدموا لنا كم يمكن لهذه الفرضيات أن تحقق ما ذكرتموه، الفرضيات مبنية على ماذا؟ على الأقل علينا أن نعرف، عندما نبني ميزانية فإنه يتم بناؤها على فرضيات وهذه الفرضيات متغيرة متحولة، يمكن أن يتغير غدا سعر الصرف ويمكن أن يتغير غدا سعر البترول، لذلك أذهب معك في هذا، ولكن دائما تكون هناك نسبة واضحة في النجاح، يجب أن تكون نسبة التوقع بنسبة 60%، 70%، 75%، ولكن لا يجب أن نضع نسب التوقعات هكذا،

قلتم سنرفع في الأجور 26و27 و28، لم تذكروا لنا نسب الترفيع في الأجور "تضبط بأمر" أي "يا من حيى" كما لديكم من أمر لم يتم تنفيذه اليوم؟ أقدم لك أمثلة اليوم من قانون المالية السابق، ولكن الأوامر لم تصدر بعد، ونحن نقوم بمناقشة الميزانية التي تليها أي مرت سنة ولم يتم ضبط الأوامر، قانون الشغل قمنا به والأوامر الترتيبية الخاصة به لم تصدر بعد إلى أجل غير محدد، دعني أمر الآن فقط وهذا لا يمكن.

أمر آخر، أين يتم صرف الميزانية؟ أكثر من 80 % تذهب في الأجور وتقولون نشجع الاستثمار، أين الاستثمار الذي نشجعه؟ أين ميزانية الاستثمار في تونس؟ البلد الذي يريد أن يعول على السيادة ويريد التعويل على الذات عليه أن يستثمر وعندما يقترض فإن هذه القروض لا يجب أن تصرف في تسديد الأجور ولا يجب أن تكون من القروض الاستهلاكية، يجب أن تأخذ هذه القروض لجلب موارد إضافية أخرى، ليمكن للدولة أن تتخلص من عبء الديون التي تعاني منها،

لذلك يجب أن يتم صرف هذه القروض في الاستثمار في المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي نحن اليوم بصدد القضاء عليها، ماذا قدمنا للمؤسسات الصغرى والمتوسطة اليوم؟ بأي مقياس تنتظر أن تكون موجودة غدا؟ اليوم نصف الشركات أغلقت أبوابها وأفلست، هذا أولا.

ثانيا، أنت اليوم كدولة، كحكومة، لم تسدد ديونك لهذه الشركات، المخابز كم تخلدت لهم من أموال لديكم؟ هذه المخابز التي تزود الشعب التونسي كم يمكنها أن تصبر اليوم؟ معامل الحليب كم لديها مستحقات لدى الدولة على مستوى الدعم؟ بل أكثر من هذا المقاولون، اليوم تقدم طلب عروض، أصبحنا نحن كنواب وكولاة والمتدخلين في التنمية الجهوية لتنفيذ المشروع نلح على المقاول ليشارك، كم لديك حاليا من مشروع موجود على...

السيد الوزير، أنا أتحدث معك والكلام موجه لك، بالله أوقف التوقيت...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل السيد عماد، واصل.

السيد عماد أولاد جبريل

عندما نحترم الناس نرجو من هؤلاء الناس أن يحترموننا، هذا أقل شيء وأنا أحترمك كثيرا السيدة الوزيرة وأعلم والله أنك "مكره أخاك لا بطل" في هذه الوزارة وهذا عيب كبير أصلا ونحن عندما نتحدث فإننا نتحدث بالأرقام والحجج وأنا مستعد أن أجابه أي شخص أمام الشعب التونسي في هذا المجلس وبالأرقام ونحن نذكر لكم واقعا، لذلك وجب عليكم احترامنا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل السيد عماد، واصل.

السيد عماد أولاد جبريل

اليوم المقاولون يرفضون المشاركة، لماذا؟

لأن أغلب المقاولين لم يتم دفع مستحقاتهم وأغلب المقاولين اليوم لا يشاركون لأنهم تعرضوا للإفلاس، عندما يشارك في مشروع لا يمكنه مواصلة إنجازه ويتعرض لتعطيلات من الإدارة ولا يتحصل على التربة من وزارة الفلاحة ولا يتم ضخ "les décomptes" الخاصة به وبعد ذلك ماذا يجد؟ يجد خطايا التأخير، أي أنني أعمل مع الدولة، والدولة هي التي أسندت لي الصفقة والدولة لم تدفع لي مستحقاتي ولا تضخ لي الأموال وبعد ذلك وعندما يريد مواصلة المشروع يجد أن لديه خطايا التأخير، كيف يتم ذلك؟

أي أنني أسلط عليك الظلم ولا أسدد لك مستحقاتك المالية وبعد ذلك أثقل عليك الخطايا، كيف يمكننا الحديث عن هذا؟ نتحدث عن دولة اجتماعية، أذهب معكم في الدولة الاجتماعية، أعطوني في هذه الميزانية بماذا جئتم لمن طالت بطالتهم؟ بما أنكم تتحدثون عن دولة اجتماعية، تشجيع المستثمرين غير موجود، هذا أمر مغلوط، ونحن نقول هذا أمام الجميع اليوم، أيضا نقول دولة اجتماعية، ما هذه الدولة الاجتماعية؟ حتى وإن رفعت في الأجور فإنك ستدخل السيد الذي رفعت له في الأجر في "catégorie" اقتطاعات، أي ما أضفته له من هنا سيدخل في الأداءات من هناك وستأخذه من هنا، هذا أولا.

ثانيا، المقدرة الشرائية ليست بالترفيع في الأجور والدينار الذي تتحدثون عنه أنه أعلى قيمة في إفريقيا، لا أتخيل أن عملتنا في تونس يمكننا أن نشتري بها أكثر مما يمكن أن نشتريه بعملة جنوب إفريقيا أو بعملة دولة أخرى، فالدينار يقاس بما يمكننا شراؤه به في تلك البلد ولا يتم قيس العملة بجمعية وهمية بموضوع لا يمكن أن يكون شيئا في الاقتصاد والموجودون كلهم كفاءات ويعون ما أقوله الآن، لذلك نحن سنذهب معكم بما أننا دولة اجتماعية، بما أن 11 ألف مليار لا يمكن أن تؤثر على الدولة عندما نأخذها من البنك المركزي وليس لها أي تأثير ونحن وكل الخبراء الدوليين على خطأ، يا سيدي كلامكم هو الصحيح ونحن على خطأ، بما أننا دولة اجتماعية، لماذا لا تأخذ عوض 11 ألف مليار 15 ألف مليار، بما أن هذا لا يؤثر وعليك أن تسوي بـ 3 آلاف مليار وضعية التشغيل الهش ووضعية من طالت بطالتهم، عليك أن تسوي بها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

يمكنك بهذا المبلغ تسوية وضعية المربين المختصين، يمكنك بهذا المبلغ تسوية وضعية الموظفين في وزارة الداخلية على الاعتمادات المفوضة، يمكنك بهذا المبلغ تسوية وضعية الإطارات المسجدية الذين إلى حد الآن بدون "statut"، يمكنك بهذا المبلغ تسوية وضعية الأساتذة المنشطين بنظام الحصة في الثقافة وفي غيره، لتتم تسوية وضعية هؤلاء، كم يتطلب هذا؟ 4000 مليار، لنقم بهذا.

وزارة المالية لم ترفض أبدا طلبات لوزارة جلبت لها نفقات التصرف، وزارة المالية تقبل بها، لماذا؟ تقبلون بذلك وعندما يبعث لكم بخصوص الانتدابات كوزارة التربية الآن مثلا نصف تلاميذنا بدون معلمين ودون أساتذة، السنة الدراسية أشرفت على النهاية ووزارة المالية ترفض ذلك بتعلة عدم وجود اعتمادات، لماذا لا تخفض له في اعتمادات التصرف؟ لماذا لا تخفض من عدد السيارات؟ لماذا لا تخفضوا في البنزين؟ لماذا لا تنقصوا من صفقات شراء الحواسيب وتجديد الأثاث إلى غير ذلك؟

الشيء الوحيد الذي أنا متأكد منه وهو موجود في كل الوزارات، لو تقومون بتفقد مالي وإداري للصفقات التي يتم القيام بها بخصوص موضوع التصرف والتجهيزات والأثاث إلى غير ذلك ستوفرون أموالا يمكنكم بها تشغيل هؤلاء الناس، ونحن لماذا نوافق على ذلك؟ لأنه الباب الوحيد للسرقة والباب الوحيد لمنطق "التعكعيك" أن يقع في كل مرة فتح صفقات في كل وزارة لأنه بدون فتح صفقات وبدون طلب عروض لتجديد أثاث وتجديد سيارات وغيره لا يمكن أن نجد بابا للفساد، هذا ما هو موجود اليوم.

وبالتالي اليوم السيدة الوزيرة، أنا والله احترمك كثيرا وأنا أعلم والله أنك "مكره أخاك لا بطل" في تلك الوزارة والجميع يشهد بأخلاقك، ولكن قسما بالله أكبر ظلم يحصل لهذه الدولة عندما يقبل شخص بمنصب وهو يعلم بأنه غير قادر عليه، يمكن أن تكوني فاعلة في عديد الوزارات الأخرى، أنت شخص متصالح مع ذاته ولديك وطنية كبيرة جدا، ولكن تلك الوزارة لا تليق بك، هذا للأمانة، بكل حب وعندما تقولين الشعب التونسي لا يعمل ولا ينتج، هذا ما ذكرته أنت، الشعب التونسي لم تتوفر له ظروف وآليات العمل، لا المستثمرين توفرت لهم ظروف العمل ولا الناس الذين طالت بطالتهم حاليا توفرت لهم ظروف العمل، لذلك عندما نغير اليوم العقلية ونعمل على منطق العمل بتونس يكون على الإنتاجية وليس على تسجيل الحضور كوزارات أو كإدارات، حينها بإمكان تونس أن تكون قادرة على تجاوز هذه الأزمة، مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار، ثماني دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة مرافقيها الكرام،

نجتمع اليوم وأعوانكم لا زالوا ينتظرون صدور القانون الأساسي لهم، نطالب بإصدار القانون الأساسي لأعوان المالية، نجتمع اليوم وكلنا إيمان بأن "اللبيب من الإشارة يفهم"، لقد توجهنا للوزارة بعديد الملاحظات والمقترحات النابعة من أهل الذكر، لقد اجتمعنا بهم، وأعطينا زبدتنا منذ وجود السيدة الوزيرة السابقة، إلا إنه في الأخير نكتشف وكأننا "نتبول في التراب" و"نكتب على الجران ونسيبوا في الماء"، هذه الوزارة لم تعر أي اهتمام لإدماج السوق السوداء في المسالك القانونية، كذلك أين هو الشعار "دعه يعمل دعه يمر" وإلغاء التراخيص وتعويضها بكراسات الشروط؟

سلبية تجاه ضرورة وضع حد للتجاوزات المرتكبة من قبل مصالح الديوانة في خرق الدستور ولقانون الصرف بالنسبة إلى إرجاع المداخيل المتعلقة بالعمليات التصديرية، وبالنسبة إلى الخطايا المشطة جدا والقاتلة للمؤسسات.

في خصوص أيضا الحصانة الذي يتمتع بها مهربو الأموال للجنات الضريبية وللمناطق الحرة وبالأخص كبار المصدرين والموردين الذين أحدثوا شركات بالخارج، وتتوفر لدينا عدة تحقيقات استقصائية في الغرض.

أيضا في خصوص ضرورة إصدار منشور كيفية تطبيق الفصل التاسع من قانون المستشارين الجبائيين والفصل 29 من مجلة الإجراءات الجزائية بغاية التصدي للسمسرة وللفاسدين ومنتحلي هذه الصفة.

كذلك باعتبار أن الوزارة لا تعلم إلى حد اليوم عدد الأشخاص المطالبين بدفع الأداء، فلماذا تصديتم لمقترح الجواز الجبائي الذي بدونه لا يمكن الانتفاع بالمرفق العمومي؟

كذلك لماذا رفضتم إلى اليوم تحوير الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية، حتى لا تسقط ديون الدولة بعد خمس سنوات، بعد أن أثبتت دائرة المحاسبات أن آلاف المليارات تم إسقاطها بذاك الفصل المشؤوم؟

لماذا تتفرجون على السوق الموازية في القطاع السياحي الذي بلغت نسبته 70%؟ علما أن السيد وزير السياحة السابق أكد أن هناك أكثر من 2100 دار ضيافة تنشط خارج إطار القانون والرقابة، وأن هذا يكلف الخزينة العامة خسارة تقدر بآلاف المليارات، كما تضرب القطاع الفندقي والسياحة عموما.

لماذا رفضتم التنصيص بوضوح بالفصل 62 من مجلة الضريبة على الدخل على ضرورة أن تمسك الشركات الأجنبية محاسبتها بتونس وليس بالخارج، على غرار الهند وغيرها؟

لماذا تسمحون بإرجاع فوائض أداء كليا أو جزئيا قبل إجراء مراقبة جبائية، بالاعتماد على تقارير مراقبي حسابات مشكوك في نزاهتها، ولا يمكن الاعتماد عليها لإثبات صحة المحاسبة، كما أكدت على ذلك المحكمة الإدارية من خلال العديد من قراراتها التعقيبية؟

لماذا تصديتم للمقترح المتمثل في تحوير الفصل 37 من مجلة المحاسبة العمومية، حتى لا يتم إجراء عقل على المنشآت العمومية، بعد أن اتضح أن البعض منها من التي تمر بصعوبات مالية، تعرضت لمؤامرات من أجل الاستحواذ عليها وعلى ممتلكاتها ومعداتها وتجهيزاتها بأقل الأثمان في إطار بتات مشبوهة ووفاقات إجرامية، والحال أن نفس الفصل حصّن المؤسسات العمومية؟

في إطار الحد من تخريب القدرات التنافسية للمؤسسات، التي تم إثقال كاهلها وقتلها بأعباء لا قبل لها بها، لم تبادروا بحذف في الصندوق الأسود غير المسمى وغير المدرج بميزانية الدولة المحدث بمقتضى الفصلين 57 و58 من القانون عدد 101 لسنة 74 المؤرخ في ديسمبر 74 المتعلق بقانون المالية.

السيدة الوزيرة، هل أنت على علم بمئات مليارات الدينارات التي نهبت في إطار امتيازات مالية وجبائية لا زلنا نجهل مردوديتها إلى حد الآن ولم تحقق لنا لا التشغيل ولا التنمية؟ علما أن كل الوزارات المعنية بهذا الفساد رفضت وضع آلية لمراقبة الامتيازات المالية، رغم أن مئات المشاريع مركزة من قبل تونسيين وأجانب بطريقة صورية بمناطق التنمية الجهوية من أجل نهب الامتيازات المالية وأن الأجانب يأتون بالخردة لتركيزها بمناطق التنمية الجهوية في إطار استثمارات صورية من أجل نهب امتيازاتنا المالية.

لقد أثبت المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دراساته العلمية أن التهرب الجبائي أو بالأحرى الفساد الجبائي، يكلفنا سنويا ما يفوق 30 ألف مليار وهذا المبلغ بإمكانه القضاء على الفقر والبطالة والمديونية لو تم احترام الفصل 15 من الدستور الذي جرّم التهرب الجبائي، ولكن دون وضع الآليات الناجعة لاجتثاثه وقد تم التصدي لكل المقترحات الناجعة التي من شأنها تكريس العدالة الجبائية.

من يقف وراء تجريد الشرطة الجبائية من الإمكانيات المادية والبشرية والقانونية، حتى لا تقوم بدورها الوطني في التصدي للجرائم الجبائية الخطيرة التي تقوم بها بعض المهن الحرة المشهورة بالتحايل الجبائي؟ حيث أن عدد أعوانها لا يتجاوز 32 عونا وهذا العدد لا يكفي للتصدي لإحدى المهن الحرة التي تتصدر قائمة المتحيلين الجبائيين.

السيدة الوزيرة، هل يعقل أن تعربد شبكات السمسرة في الملفات الجبائية ولا يرفع أمر عناصرها للسادة وكلاء الجمهورية، لأن الإدارة أي وزارتكم، رفضت إصدار مذكرة عمل بهذا الخصوص؟ علما أنها تكبد الخزينة العامة خسارة سنوية تقدر بآلاف المليارات، زيادة على أنها تحول دون انتصاب عشرات الآلاف من المعطلين عن العمل من حاملي الشهادات العليا لحسابهم الخاص، في ظل التهميش المنظم والمتعمد أيضا لمهنة المستشار الجبائي طيلة أكثر من 60 سنة.

إن جرائم الفساد الجبائي والديوانة الوارد بما يقارب 12 تقرير صادرة عن دائرة المحاسبات، كبدت الخزينة العامة على مر سنين، مئات الآلاف من المليارات، علما أنه لم يتم التعهد بها من قبل القضاء ولم يتم إجراء إصلاحات مؤسساتية ولا تشريعية بغاية الحد منها، دون الحديث عن عدم تفعيل القانون عدد 46 لسنة 2018 المتعلق بالتصريح بالمكاسب والمصالح المقبور بالنظر إلى الثراء الفاحش الذي ظهر على عدد كبير جدا من أعوان الجباية والديوانة وبعض الموظفين بمختلف الوزارات والهياكل الرقابية وهياكل الدولة.

هذا ولا يخفى عليكم أن تونس تحتل المرتبة الأولى إفريقيا في الضغط الجبائي، دون الحديث عن الأعباء الأخرى القاتلة التي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك، السيد أحمد.

السيد أحمد بنور

وبطبيعة الحال نقترح جملة من الإصلاحات، حيث أن وزارة المالية يجب أن تتحول من وزارة للجباية إلى وزارة للثروة، من إدارة للمحاسبة إلى عقل استراتيجي للدولة.

اقتراح قانون المسؤولية المالية يحدد سقفا سنويا للعجز لا يتجاوز 3% من الناتج المحلي ابتداء من سنة 2027، مع إلزام الحكومة بخطة ثلاثية لتخفيض المديونية تدريجيا، أيضا مجلس مالي مستقل في هيئة رقابية دائمة، تراقب التقديرات الحكومية وتصدر تقارير علنية مرتين سنويا.

في التحول الرقمي الجبائي: ضرورة اعتماد فاتورة إلكترونية موحدة وربطها بالنظام البنكي لتقليص التهرب الضريبي بـ 15% خلال

عامين، مع رقمنة الديوانة والربط الفوري مع إدارة الضرائب، إصلاح المؤسسات العمومية، دمج 20 مؤسسة خاسرة في خمسة مجامع اقتصادية كبرى قادرة على المنافسة، مع فتح الباب أمام الشركات أو الخصخصة الجزئية.

في إصلاح نظام الأجور، لا بد من تدقيق شامل للوظيفة العمومية ومراجعة الانتدابات العشوائية لمدة 15 سنة، ومنها مراجعة الخطط الوظيفية المسندة بالمحاباة ولا نفع لنا منها، وربط الأجور بالإنتاجية، لا بالأقدمية.

وقبل الختام، تقييم الامتيازات الجبائية تتطلب مراجعة جميع الامتيازات حسب مردودها الاقتصادي مع نشر نتائج التقييم سنويا للعموم.

وأخيرا، إدارة الدين العام، تطوير وحدة إدارة الدين لتصبح مركزا وطنيا لتخطيط الاقتراض وإدارة المخاطر المالية مع تطبيق مبدأ الخزينة الواحدة وتتمثل في توحيد الحسابات العمومية ومنع تضارب السيولة بين الوزارات والمؤسسات.

وختاما، الموازنة حسب البرامج: ربط كل صرف بنتيجة قابلة للقياس والتقييم لضمان كفاءة الإنفاق العمومي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة بثينة الغانمي عن كتلة الخط الوطني السيادي، خمس دقائق، تفضلي.

السيدة بثينة الغانمي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بزملائي من المجلسين،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لها،

طبعا لا مناص من أن السياسة المالية للدولة تحدد وفق توجهاتها ووفق خياراتها، هذه الخيارات تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن قانون المالية لسنة 2026 يبدو متعاليا عن الواقع، مفصولا عنه، فالعدالة الجبائية تقتضي أن تساهم كل شرائح المجتمع دون استثناء، طبعا بقدر مكاسبها، فلا يعقل أن يتحمل الأجراء والحرفاء وصغار التجار وغيرهم الجزء الأكبر من الضريبة، في حين يقع غض الطرف عن شرائح أخرى كثيرة.

لا بد من مسك الحسابات وفق معايير ضبطها القانون حتى لا نقع في التهرب أيضا من قبل هذه الفئة المتهربة، المفروض أن تخلق الوزارة موارد مختلفة ولا تضع كل الثقل على الموارد الجبائية التي تقدر بما يفوق 80% مقابل أقل من 10% للموارد المتبقية للدولة، من المفروض التوجه أكثر نحو حوكمة الخدمات وإعادة هيكلة الأنظمة التشريعية وإصلاحها وعلى رأسها مجلة الصرف، أيضا من المفروض مراجعة السياسيات العمومية والقطاعية، رغم أننا في كتلة الخط الوطني السيادي، نثمن المنشور الصادر عن وزارتكم فيما يتعلق بالضريبة على الاستهلاك على عين المكان، إلا أن طريقة الخلاص ما زالت في حاجة لإعادة النظر والمراجعة بسبب عدم مسك الجهاز الرقابي بزمام الأمور.

السيدة الوزيرة، الموارد الجبائية هي جزء لا يتجزأ من تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد وتوفير موارد للدولة، لكنها من قبيل المسكنات والحلول الوقتية والحينية، لا بد من إيجاد حلول أخرى لا ترتكز على ارتفاع الضغط الجبائي والترفيع في نسبه وهو ما من شأنه -هذا الترفيع في النسب- أن يؤدي إلى تفاقم التهرب أمام الإمكانيات المحدودة للوزارة وعدم توفر الموارد البشرية المساهمة في هذه المراقبة، لا بد من مبدأ التداول الدوري على المسؤوليات.

أين ملف الأموال المصادرة السيدة الوزيرة؟ هذا الملف الذي من شأنه أن يسهم بقدر ولو قليل في إثراء موارد الدولة.

لماذا لا تنظم عملية التوريد سواء في الحدود البرية أو عن طريق ميناء رادس والقيام بإجراءات ديوانية مبسطة تدخل إطار التوريد في المنظومة المقننة والمنظمة وتحمي التجار وخاصة التجار الصغار؟ هناك العديد من التجار يشترون بضائع من المهربين ومن التجارة الموازية ويتم معاقبتهم وافتكاك السلع في حين أن المسؤول الأول وهم أصحاب التجارة الموازية لا يخضعون للقوانين وليس لديهم أصلا "باتيندا".

السيدة الوزيرة، لتكريس العدالة الاجتماعية لا بد من إرساء نظام جبائي عادل، لا مناص أيضا من مراجعة الأسعار ولمَ لا تجميدها، نحن نعلم أن هناك زيادات في الأجور، لكن ما يخشى أن تتبعها زيادات في الأسعار، ولذلك نرجو الموازنة بين الجهتين. لا بد من تقليص التكاليف البنكية والعمل على مراقبتها من قبل البنك المركزي، التخفيض الضريبي تدريجيا على الأداء على جرايات المتقاعدين، لا بد من التخطيط لبعث مؤسسات وطنية كبرى تدعم مداخيل الميزانية في الفترات القادمة، لا بد أيضا ولا ننسى الملفات الحارقة التي ينتظرها جميع المواطنين في علاقة بالحظائر 50/45، أيضا المرشدين التطبيقيين الناجحين في المناظرة، ولكن تم التخلي عنهم، لم هذا؟ الاعتمادات المفوضة، إعادة التوظيف وغيرها، لا بد أن تدرج هذه المسائل صلب ميزانية 2026.

السيدة الوزيرة، الشركات العمومية فقدت إشعاعها وبريقها كمعمل الحلفاء، ستيل جرزونة ومعمل الفولاذ وأيضا الشركة التونسية للسكر بباجة، هذه الشركة التي تضمن مشروع قانون ميزانية 2026 فصلا وهو الفصل 43 الذي ينص على ضرورة دعم هذه المؤسسة وذلك بالتخفيف أو التخلي عن مستحقات الدولة المتخلدة بذمة الشركة التونسية للسكر والمتمثلة في فوائض التأخير والخطايا الجبائية.

سيدتي، هل تعتقدون أن هذا الإجراء من شأنه أن يؤدي إلى تعافي الشركة التونسية للسكر في باجة؟ والواقع أن تكرير 37000 طن من السكر الخام المتواجد بمغازات الشركة التونسية للسكر بباجة وببنزرت تتطلب أموالا متداولة بما قيمته 17 مليون دينار، دون اعتبار المداخيل المرتفعة والمقدرة بـ8,5 مليون دينار متأتية من خدمات التكرير لصالح الديوان التونسي للتجارة.

سيدتي، تبعا لذلك أتساءل حول مصير هذه الشركة، وتاريخ استئناف نشاطها في ظل تأمين أجور الأعوان لموفى ديسمبر 2025، ما هو البرنامج الممكن انتهاجه لضمان ديمومة هذه الشركة والمحافظة على دورها الاقتصادي والاجتماعي؟

نطرح أيضا ملف المنطقة السياحية في باجة، ننتظر أن ترسى هذه المنطقة السياحية في باجة، هل هي مدرجة ضمن ميزانية 2026 والحال أنها مرت عليها سنوات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أكملي فكرتك.

السيدة بثينة الغانمي

الرجاء أن يتم إدراج هذه المنطقة السياحية في إطار التميز العادل للجهات، لأن جهتنا في حاجة لحماية حوض مجردة من الملوثات

التي تتطلب لفتة من ميزانياتكم لإيجاد حلول ناجعة لها وشكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي، خمس دقائق، تفضل.

السيد رضا دلاعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لك،

في معرض تقديم بيان رئاسة الحكومة، تحدثت رئيسة الحكومة عن أن البلاد تستخلص قروضا لم ينتفع بها الشعب وأنا أعتبر أن القروض تدخل عن طريق البنك المركزي، قد نكون لم نأخذها للاستثمار نعم، ولكن أن تتحدث رئيسة الحكومة بهذه الطريقة، أعتبر ربما أنه سهو منها ولو أن هذا سيرجعنا لموضوع الشهائد المزورة التي كثر الحديث عنها ولم نر أي تقدم بخصوصها وهذا ربما يترك إشكالا ويفتح الأبواب أمام مسائل غير محمودة.

النقطة الثانية، نثمن القرار الصادر في 1 نوفمبر بخصوص تطبيق قانون الاستهلاك عن عين المكان بالنسبة إلى المقاهي صنف 2 وصنف 3 ونرجو تواصل هذا الإجراء.

تقتضي العدالة الجبائية أن تساهم شرائح المجتمع بقدر مكاسبها، فلا يعقل أن يتحمل الأجراء العبء الأكبر في علاقة بالضريبة ونعتبر أن الضغط الجبائي يؤدي بالضرورة إلى تفاقم التهرب الضريبي ويجب أن تكون هناك مراجعة لهذه المسألة.

في الوقت الذي يسعى فيه العالم شرقا وغربا إلى التخلي عن التعامل بالسيولة واستعمال آليات الدفع الإلكتروني، تعود بنا وزارة المالية إلى التعامل النقدي باسم تضرر فئات بعينها، دون أن تقدم الإحصائيات أو نسب من تضرروا من هذه المسألة.

مسألة التعويل على الذات، نريد أن نعول على ذواتنا، لكن كيف يمكن ذلك؟ لأننا في المرة الأولى التجأنا للبنك المركزي قالوا لنا هذه آخر مرة، ولكنها تكررت أكثر من مرة، لذلك كيف يمكن أن نعتمد على ذواتنا في إطار تحقيق الموازنة المالية؟ ويجب تحقيق نسب نمو مرتفعة والإنتاجية والاستثمار، وهذا الأمر نعتقد أنه يحتاج للمراجعة.

النقطة الثانية تتمثل في دمج الاقتصاد الموازي: في كل مرة تعدوننا بذلك وقد طرحت رئيسة الحكومة ذلك في بيانها في علاقة بدمج الاقتصاد الموازي، ولكن لم يحصل هذا حتى فكرة المبادر الذاتي قدموا لنا تصورا لها، هل تم تحقيقها؟ لم تتحقق، لذلك نعتقد أن فكرة المبادر الذاتي هي تهرب واضح من فكرة إدماج الاقتصاد الموازي، من المفروض أن تسعى الدولة إلى إدماج الاقتصاد الموازي حتى يدخل في الدورة الاقتصادية ويحقق العدالة ونحن نعتبر أن هذا المطلب يجب أن يتحقق، ويجب أن تسهر الدولة والوزارة بشكل عام على تحقيقه، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم فوزي الدعاس غير منتمي، ست دقائق.

السيد فوزي الدعاس

شكرا السيد الرئيس،

السيدة وزيرة المالية،

الزميلات والزملاء النواب،

اليوم لسنا هنا لمناقشة أرقام مجردة أو جداول مالية، بل لنناقش سياسات مالية واقتصادية لها تأثير مباشر على حياة المواطن ومستقبل تونس بأكملها.

وزارة المالية ليست مجرد جهة محاسبية، بل هي جهاز تنفيذي للسياسات الاقتصادية للدولة وهي من المفروض المكلفة إلى جانب باقي الوزارات بتنفيذ التوجهات العامة التي يضعها رئيس الجمهورية وفق الدستور.

حسب الدستور، رئيس الجمهورية هو من يرسم السياسات العامة ويحدد أولويات الدولة الاستراتيجية، ويضع الفريق الحكومي لتنفيذ هذه السياسات، وعليه فإن الوظيفة التنفيذية ومن ضمنها على وجه الخصوص وزارة المالية تتحمل المسؤولية المباشرة عن استمرار إدارة العجز المالي وغياب الخطط للتغيير الجذري وتكرار الحلول الترقيعية دون إصلاح حقيقي.

إن نقدنا للخيارات المالية والسياسية والاقتصادية داخل هذا البرلمان ليس من باب المزايدة أو الشعبوية أو القفز من القارب كما يردد، بل من أجل المشاركة الفعلية في بناء تونس أخرى ممكنة بما يكفله لنا الدستور من دور تشريعي ورقابي.

السيدة الوزيرة، نفقات ميزانية الدولة لسنة 26 بلغت 63.557 مليار دينار منها 25.267 مليار دينار للأجور أي ما يقارب 40% من النفقات، في حين أن نفقات الاستثمار لم تتجاوز 6.463 مليار دينار أي أقل من 10% من الميزانية، أما العجز فقد تم تقديره بـ 11 مليار دينار والخطة الموضوعة لسده تعتمد مجددا على تمويل من البنك المركزي وهو خيار خطير على السياسة النقدية وعلى التضخم وقيمة الدينار ويضع المواطن في مواجهة مباشرة مع آثار هذه السياسات في كل قانون مالية.

نقرأ في كل قانون مالية نفس العبارات المنمقة حول مكافحة التهرب الجبائي وتوسيع القاعدة الضريبية، لكن الواقع يثبت أن الموظفين والعمال يتحملون الجزء الأكبر من الضرائب المباشرة وغير المباشرة بنسبة تتجاوز 67% بينما لا توجد إجراءات فعالة تجاه القطاعات الأكثر ربحا وكبار المتهربين، هذا الوضع يعكس خللا في السياسة المالية للدولة.

المواطن يشعر بأن كل قانون جديد يكرس الضغط عليه، بدل تحقيق العدالة والإنصاف، بينما تستمر الموارد بالتحول من جيوب الفئات الأكثر ضعفا إلى تغطية العجز.

السيدة الوزيرة، وزارة المالية اليوم تبدو وكأنها مديرة أزمة وليست جهة إصلاح استراتيجية، نرى التركيز على جمع الأموال، إدارة للعجز ورفع للضرائب دون وضع خطة واضحة لتحقيق نمو مستدام أو إعادة توزيع الموارد بعدالة، أو الدفع نحو منوال تنموي جديد قوامه خلق ثروة بدل اللجوء في كل مرة إلى دوامة المديونية.

كل حديث عن استقرار مالي وتحسين الاستثمار يظل شعارا بلا أثر واقعي لا يلبي طموح وتطلعات المواطنين في حقهم في الشغل والكرامة.

وزارة المالية مطالبة بإصلاح جبائي شامل وعادل يطال الجميع دون استثناء، ويعيد توزيع الأعباء بشكل متوازن، توجيه الموارد نحو

الإنتاج وخلق الثروة والخروج من مربعات الإنفاق الروتيني، استراتيجية واضحة لمعالجة العجز المالي بعيدا عن التمويل التضخمي للبنك المركزي.

وزارة المالية اليوم هي أداة تنفيذية أساسية للسياسات العامة ونجاحها أو فشلها يعكس مباشرة جدوى ونجاعة هذه الخيارات.

إن لم تتغير السياسات سيظل المواطن الضحية الرئيسية لكل عجز وكل تضخم وكل فشل مالي، بينما تظل الشعارات على الورق دون أثر ملموس.

ما نعيشه اليوم ليس أزمة أرقام، بل أزمة خيارات، أزمة سلطة حولت المالية العمومية إلى أداة لتغطية الفشل بدل أن تكون وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية.

من يتكلم اليوم ليست الأرقام، بل السياسات التي اختارت نفس الطريق رغم فشل نتائجه، تتحمل الحكومة الحالية تحت إشراف رئيس الجمهورية الذي يرسم السياسات العامة مسؤولية استمرار نفس النهج المالي الذي أوصلنا إلى أزمات متتالية.

لقد وعدنا الشعب بقطيعة، فإذا بنا نجد أنفسنا أمام استمرارية بوجه جديد.

منذ 25 جويلية رفعت شعارات السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية وبناء تونس جديدة، لكن الواقع أن نفس الخيارات القديمة تتكرر: التداين الداخلي والخارجي بدل خلق الثروة، الترفيع في الأداءات بدل الإصلاح الجبائي العادل، إدارة العجز بدل بناء نموذج اقتصادي منتج.

نحن نرفض منوال التفقير المقنع، نرفض تحويل المواطن إلى مورد جبائي متحرك، نرفض أن تبقى وزارة المالية واجهة لتبرير سياسات فاشلة تتناقض مع روح 25 جويلية التي حملناها جميعا، الوقت لم يعد يسمح بالترقيع ولا بالشعارات، تونس لا تحتاج إلى إدارة أزمة، بل إلى إرادة سياسية حقيقية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هكذا نصل لنهاية مداخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس النواب الشعب والآن نمر مباشرة إلى مداخلات أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بسم الله الرحمن الرحيم،

كل الشكر والتقدير للسيدات والسادة أعضاء لجنتي المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب وبالمجلس الوطني للجهات والأقاليم اللتين تعهدتا بمناقشة ميزانية مهمة المالية خلال الجلسات المشتركة ونثمن ما تضمنه تقريرهما المشترك من توصيات جادة ومقترحات هامة وما طرحوه من إشكاليات في هذا التقرير.

نرحب بالسيدة مشكاة سلامة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

كما نرحب أيضا بالسادة نواب البرلمان،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة النواب،

نناقش اليوم مهمة المالية وهي من أهم الوزارات في هيكل الدولة لما تتحمله من مسؤوليات دقيقة تمس جوهر السيادة الوطنية باعتبارها الجهة المشرفة على إدارة الموارد العمومية وتوجيهها لخدمة التنمية العادلة والمتوازنة.

إن نجاحنا في تطوير مواردنا المالية وحسن توظيفها هو الأساس لتحقيق التنمية المستدامة وتونس تملك كل المقومات لتجاوز الصعوبات الراهنة متى أحسنا ترتيب الأولويات واعتمدنا مقاربة وطنية تقوم على تعبئة الموارد الذاتية وترشيد الإنفاق العمومي.

لقد عاش وطننا لسنوات طويلة تحت وطأة سوء الإدارة وهدر الموارد بسبب الفساد وضعف الحوكمة، مما أرهق المالية العمومية وأعاق مسار التنمية واليوم حان الوقت لإصلاح مالي وهيكلي شامل يعيد للدولة دورها الاقتصادي والتنموي ويمكنها من توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة مراجعة قانون البنك المركزي بما يضمن التوافق بين استقلاليته والمسؤولية المناطة بعهدته، حتى تستعيد الدولة قدرتها على قيادة التنمية وتوجيه الموارد حسب حاجياتها الحقيقية، كما أننا ندعو إلى إصلاح جبائي عميق يقوم على توسيع القاعدة الجبائية لا على زيادة الضغط من خلال مكافحة التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي، وتفعيل آليات المراقبة الحديثة وتبسيط الإجراءات بما يشجع على الامتثال الطوعي.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة الزملاء،

لا يمكن أن نحقق أي إصلاح حقيقي دون التصدي بحزم لاقتصاد الريع الذي ظل لعقود أحد أبرز أسباب تعطل النمو وتكريس اللامساواة، فاقتصاد الريع بما يقوم عليه من امتيازات غير مشروعة واحتكار للثروات يشكل تهديدا مباشرا لمبادئ العدالة والتكافؤ، ويقوض مقومات الدولة الاجتماعية. لذلك فإن تفكيك المنظومة الريعية وإرساء اقتصاد منتج يقوم على المنافسة النزيهة والمبادرة الحرة، هو الشرط الأساسي لأي نهضة وطنية حقيقية.

كما نؤكد على أهمية إصلاح وحوكمة المنشآت العمومية خاصة تلك الناشطة في القطاعات الاستراتيجية حتى تتحول من عبء على الدولة إلى رافعة فعلية للاقتصاد. ونشدد كذلك على مراجعة مجلة الصرف وتبسيط الإجراءات لفائدة التونسيين بالخارج وتقديم الحوافز التي تشجعهم على توجيه تحويلاتهم نحو الاستثمار المنتج.

كما يجب تقييم الاتفاقيات الاقتصادية والمالية الدولية بعمق وبمسؤولية والتأكد من مدى توافقها مع مصالح تونس وسيادتها الاقتصادية وفي هذا السياق تبقى معالجة أزمة المديونية من أبرز الأولويات عبر ترشيد الاقتراض وربطه حصرا بالمشاريع المنتجة والمجدية.

السيدات والسادة،

إن هذه الإصلاحات وغيرها يجب أن تتنزل ضمن رؤية استراتيجية وطنية تهدف إلى بناء اقتصاد وطني منتج للثروة عادل ومتوازن ومندمج، قائم على تعبئة الموارد الداخلية والسيادة على الثروات خاصة في القطاعات الحيوية كالأمن الغذائي والطاقة.

السيدة الوزيرة،

زميلاتي زملائي النواب،

إن دعم أجهزة الرقابة التابعة لوزارة المالية يمثل ركيزة أساسية في تعزيز الشفافية وضمان حسن التصرف في المال العام ولتحقيق ذلك

يجب تطوير الإطار التشريعي لسد الثغرات وتوظيف التقنيات الحديثة لتحليل البيانات وكشف المخالفات إلى جانب تكوين الإطارات وتأهيلها مهنيا. كما نرى من الضروري أيضا تنظيم حملات توعوية لترسيخ ثقافة الالتزام الجبائي وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة غسل الأموال واسترجاع الأموال المنهوبة.

إن البناء الوطني لا يتحقق إلا بتعبئة الموارد وحسن إدارتها، ونحن في المجلس الوطني للجهات والأقاليم نؤكد استعدادنا الكامل للمساهمة الفاعلة في هذا المسار من خلال دعم الإصلاحات والتشريعات التي تعزز التنمية المحلية وتضمن توزيعا عادلا للثروة بين كل الجهات، وتونس اليوم في حاجة إلى إرادة صادقة وإدارة ناجعة، إلى شجاعة في اتخاذ القرار وإلى وعي جماعي بأن لا مستقبل دون إصلاح جذري للمالية العمومية.

أتوجه في الختام إلى السيدة مشكاة سلامة وإلى كافة الإطارات وأعوان وزارة المالية بأسمى عبارة الشكر والتقدير متمنيا لهم السداد والتوفيق في مهامهم الوطنية خدمة لتونس ولشعبنا الكريم وشكرا لكم.

نشرع في مناقشة مهمة المالية وأحيل الكلمة بداية للسيد النائب المحترم السيد أكرم بن سالم وله دقيقتان، تفضل.

السيد أكرم بن سالم

شكرا سيدي الرئيس،

لو تسمح بعد إذنك، دقيقتان وقت قليل، لو تمكنني من وقت إضافي،

مرحبا بالسيدة الوزيرة بالوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، في إطار مناقشة مهمة المالية ألفت انتباهك إلى موضوع تحدثت عنه كثيرا من خلال هذا المصدح وفي المجلس الوطني حول الجمعيات التنموية لإسناد القروض الصغيرة.

السيدة الوزيرة، لا أعرف لو تعلمين بوجود مؤامرة تُحاك في صلب وزارتك ضد هذه الجمعيات، لماذا؟ لأن المؤسسات الصغيرة موجودة وسط الوزارة ووسط الهيكل المسؤول على هذه الجمعيات الصغيرة حتى يقع تهميشها وحلها، حتى تتمعش المؤسسات الخاصة وتعطي للناس قروضا بقيمة 30 و35 و40% فوائض.

السيدة الوزيرة، اليوم أطالبك بأن تتركي بصمتك في وزارتك وفي تاريخك في الوزارة، لأننا إن لم ندعم هؤلاء الناس فلن ندعم المواطنين البسطاء الذي لا يمكنهم التعامل مع البنوك والتمويل عن طريق البنوك وهذه الجمعيات تخدم الناس الذين يشترون الخروف والبقرة -علما أن سعر البقرة أصبح باهظا جدا- ليقتاتوا منه ويبعثون مشاريع صغيرة بقيمة 3 و4 و5 آلاف دينار.

طالبنا بتسوية وضعية الأعوان والإطارات ولم تتجاوب معنا وزارتكم لليوم لا بالسلب ولا بالإيجاب، 600 إطار السيدة الوزيرة، نفترض أن رواتبهم ستكون في الألف دينار للعون في 12 شهرا نتحدث على 7.2 مليون دينار...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل فكرتك.

السيد أكرم بن سالم

7.2 مليون دينار لا تعني شيئا بالنسبة إلى 1400 وأكثر من 1400 مليون دينار، اليوم إذا توفرت الإرادة حتى نعين الطبقة المفقرة والمهمشة والتي لا يحق لها التمويل من البنوك، اليوم يجب أن نبدأ بإدماج هذه الإطارات وتسوية وضعيتهم وإدماجهم صلب وزارة المالية، حتى في إطار شراكة مع بنك "BTS" خاصة السيدة الوزيرة أنني سألتك في لجنة المالية ولم تجيبيني، اليوم أود أن تجيبيني أمام الرأي العام وأمام الجميع وإن كنت مخطئا صوبيني: المنح والامتيازات التي تسند للإطارات والمديرين في وزارتكم تصل إلى 430 مليون دينار، نطلب التوضيح ان كان صحيحا أثبتي لنا وإن كان خاطئا أعطينا الرقم الصحيح، فإذا كانت مجرد منح ولا نتحدث عن الأجور تصل إلى 430 مليون دينار، فهل سنعجز عن توفير 7 مليون دينار؟ كلا.

النقطة الثانية السيدة الوزيرة، هي توظيف المعاليم الديوانية على الدراجات النارية المستعملة من الخارج، اليوم حين يجلب المواطن بالخارج دراجة نارية نحتسب له مليون ومليون ونصف و800 دينار معاليم ديوانية، في حين أننا نعطي إعفاءات وامتيازات للناس الذين يوردون دراجات غير مطابقة للمواصفات، فأين هي اللجنة التي تعطي الموافقة للدراجات التي تجلب وكل عام تقتل شبابنا وأنا أتحدث عن نوع "FORSA".

اليوم نفس الشيء، هناك مؤامرة تُحاك ضد الشعب التونسي إذ تحرم المواطن العادي من جلب دراجة نارية، ولكن نعطي الحق للتجار لتوريد دراجات غير خاضعة وغير مطابقة لشروط السلامة.

السيدة الوزيرة، إذا لم نقلص في المعاليم الديوانية لمن يجلبون من الخارج ثم نطالبهم بالعملة وأن يكونوا فاعلين في الاقتصاد التونسي، فكأننا نأخذ الغلال دون أن نعطيهم أو نساهم معهم في أي شيء.

السيدة الوزيرة، الرجاء مراجعة المعاليم الديوانية الموظفة على الدرجات النارية المستعملة من مواطنينا بالخارج حتى يتقلص سعرها لصالح المواطن التونسي وحتى نضمن له السلامة ونبعد عنه خطر الدراجات النارية المستوردة غير المطابقة للسلامة وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم هشام مباركي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد هشام مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية،

حضرات السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتوجه إليكم بهذه المداخلة التي أود من خلالها التطرق إلى مجموعة من المسائل الحيوية التي تمس مباشرة واقع الجهة التي أمثلها، ولاية توزر وإلى جانبها قطاعات حيوية على المستوى الوطني في مقدمتها القطاع الفلاحي وخاصة قطاع التمور الذي يمثل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني ومصدرا هاما للعملة الصعبة، حيث تجاوزت صادرات التمور سنة 2025 ما قيمته 900 مليون دينار وتأتي نسبة معتبرة من هذه العائدات من واحات توزر ونفطة ودقاش وحزوة وحامة الجريد.

سيدتي الوزيرة، هذه الأرقام الإيجابية تخفي واقعا صعبا يعيشه الفلاحون والمهنيون بسبب ضعف منظومة التسويق وتعدد الوسطاء وصعوبة النفاذ إلى الأسواق الخارجية.

إن القطاع الذي يشغل آلاف العائلات لا يزال في حاجة ماسة إلى تدخل الدولة لإيجاد حلول عملية، تضمن الاستدامة وتوفر للفلاحين الحد الأدنى من العدالة الاقتصادية.

من هذا المنطلق أجد من الضروري أن تعمل وزارة المالية على إقرار جملة من الإجراءات العاجلة لتسهيل مسالك التسويق وتبسيط الإجراءات البنكية المتعلقة بصرف عائدات التصدير خاصة بالنسبة إلى المصدرين الصغار والمتوسطين الذين يعانون من التعقيدات في المعاملات البنكية والإدارية.

كما يجب على الوزارة أيضا أن تضع في أولوياتها توفير قروض إضافية واعتمادات مسبقة وتسهيلات مالية للفلاحين وهو ما يعزز القدرة التنافسية للتمور التونسية ويضمن استقرار الأسعار لصالح الفلاح والمستهلك.

سيدتي الوزيرة، في ظل الوضع المالي الراهن يجب أن تتخذ الوزارة مع البنك المركزي إجراءات مالية خاصة لإصلاح منظومة الجباية وتعزيز العدالة الجبائية بتحديث آليات المراقبة وتبسيط المسارات الإدارية، مع ضمان التوازن بين مصلحة الدولة في تحصيل الموارد وضرورة مراعاة الظرف المالي الصعب الذي يمر به عموم المستثمرين والتجار، فالهدف هو إيجاد حلول جذرية تعكس مبدأ العدالة، بحيث لا تتحمل فئة معنية من المستثمرين أعباء ضريبة مضاعفة، في حين تظل فئات أخرى مستفيدة من ثغرات النظام الحالي وتشمل هذه الإجراءات: رقمنة المسارات الجبائية، تسريع معالجة طلبات التحويل البنكي للمصدرين، اعتماد حوافز مؤقتة للمستثمرين الصغار والمتوسطين.

سيدتي، إن المنظومة الديوانية بحاجة ماسة إلى إصلاح شامل يضمن تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية والكفاءة، بما يسهم في تسهيل حركة التجارة وحماية الاقتصاد الوطني.

في هذا الإطار يمثل تطوير معبر حزوة وتفعيله صبغة كمعبر تجاري نموذجي قادر على استيعاب الحركة التجارية بكفاءة عالية، كما يجب استثمار مدرسة تكوين الديوانة بمعتمدية نفطة من ولاية توزر لتحديث برامجها...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكمل فكرتك في ثواني.

السيد هشام مباركي

التدريبية وربطها بالمعايير الدولية المعمول بها بما يضمن إعداد كوادر مؤهلة قادرة على تطبيق الإجراءات الحديثة وتطوير الأداء الجمركي بما يخدم المصلحة العامة ويعزز القدرة التنافسية.

وفي الختام تظل المالية الوطنية الركيزة الأساسية لنهوض الدولة التونسية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم سالم الماكني.

السيد سالم الماكني

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة وبكافة إطارات وزارة المالية،

في إطار مناقشة مهمة وزارة المالية نود بداية أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها وزارتكم وكذلك للمجلس الوطني للجهات والأقاليم الذي يعد فاعلا أساسيا في دعم المسار التنموي واللامركزي باعتبار دوره التنموي بالأساس.

وفي سياق هذه الجهود ومع التأكيد على التوجه الاستراتيجي للدولة التونسية الذي شدد عليه سيادة رئيس الجمهورية في عديد المناسبات، نرى أن الركيزة الأساسية تبقى حماية المؤسسات العمومية وإعادة إحياء دورها المحوري في دفع عجلة التنمية الوطنية الشاملة ومنع تعرضها لأي شكل من أشكال التهميش أو التفويت.

وفي هذا الإطار تحتل شركة السكر بباجة مكانة محورية، حيث تمثل نموذجا لهذه المؤسسات نظرا لما تحمله من رمزية اقتصادية واجتماعية وتاريخية عميقة مما يضعها في صدارة الأولويات التي تتطلب تدخلا عاجلا لدعمها وحمايتها.

تتجاوز الشركة التونسية للسكر اقتصارها على كونها وحدة صناعية، إنها نقطة ارتكاز استراتيجية تمثل الواجهة الاقتصادية لولاية باجة وتضطلع بدور قيادي في دعم الاقتصاد الجهوي.

هذا المعلم الاقتصادي يعد قوة دافعة للتشغيل والاستقرار الاجتماعي ويمثل شريانا حيويا يغذي معيشة آلاف العائلات بشكل مباشر وغير مباشر ويضفي على الشركة هذا الثقل الاستراتيجي والقوة والصمود الذي أظهره أعوانها وإطارتها الذين قاوموا كل الضغوط والظروف المعقدة على مدار العقود وحافظوا على استدامة دورة الإنتاج.

السيدة الوزيرة، نؤكد لسيادتكم نجاح إتمام أعمال الصيانة العميقة والدورية لجميع وحدات الإنتاج وقد أثبتت التجارب الفنية جاهزية المصنع للعودة للإنتاج بكفاءة تشغيلية، غير أن استئناف الإنتاج الكامل يواجه تحديا يتمثل في غياب التمويل اللازم لتأمين المواد الاستهلاكية الأساسية، مما يبقي بعض الوحدات خارج الخدمة.

وتجدر الإشارة إلى أن 37,000 طن من السكر الخام المخزنة بكل من باجة وبنزرت جاهزة للتكرير الفوري مما يتيح ضخ منتوج وطني حيوي ويعزز الأمن الغذائي للبلاد، تتطلب معالجة هذه الكمية تمويلا عاجلا قدره 17 مليون دينار لتأمين الاحتياجات التشغيلية الأولية، دون احتساب المداخيل المرتقبة والمقدرة بـ 8.5 مليون دينار المتأتية من خدمات التكرير لصالح الديوان التونسي للتجارة وعليه فإن توفير مبلغ 17 مليون دينار يمثل استثمارا استراتيجيا وعاجلا لضمان العودة الفورية لمعمل السكر إلى نشاطه الكامل ودعم الاقتصاد الوطني، هذا المبلغ ليس بالكثير لضمان عودة معمل السكر إلى نشاطه الكامل ومساهمته الفاعلة في الدورة الاقتصادية.

توقف عملية الإنتاج والتكرير في المصنع ينعكس سلبا بشكل مباشر وكبير على الجوانب التالية:

قدرة الشركة على تأمين أجور العملة بعد ديسمبر 2025 تصبح في خطر وشيك، ما يهدد استقرار مئات العائلات ويهدد السلم الاجتماعي بالجهة.

تأثر الدورة الاقتصادية الداخلية بأكملها حيث تتضرر قطاعات حيوية مرتبطة بالشركة بشكل مباشر منها النقل والمخازن والمزودين ومختلف الخدمات.

استمرار هذا الوضع يؤثر سلبا على صورة الدولة في تعاطيها مع المؤسسات العمومية الحيوية وينافي فلسفة حماية الإنتاج الوطني والسيادة الاقتصادية.

السيدة الوزيرة، نثمن عاليا التوجه الحكومي لدعم المؤسسات العمومية والذي تجسد بشكل واضح وملموس في مشروع قانون المالية لسنة 26 وتحديدا في الفصل 43 ترخيص لسيادتكم بالتخلي عن مستحقات الدولة على الشركة التونسية للسكر بما يشمل التنازل عن

الفوائض والخطايا الجبائية، يمثل خطوة أولى مهمة وضرورية لتعزيز الوضعية المالية للشركة ومع ذلك فإن هذه الخطوة رغم أهميتها تظل غير كافية دون اتخاذ إجراءات فورية تضمن إعادة تشغيل المصدر.

السيدة الوزيرة، بناء على ما تقدم وانطلاقا في حماية مقومات الاقتصاد الوطني: توفير الاعتمادات المالية اللازمة المقدرة بـ 17 مليون دينار لإطلاق عملية التكرير فورا لضمان عودة عجلة الإنتاج قبل فوات الأوان. العمل على وضع برنامج تصحيحي هيكلي لإعادة الهيكلة التشغيلية والمالية للشركة بطريقة تدريجية ومستدامة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بعض الثواني، تفضل.

السيد سالم الماكني

بلورة وتثبيت رؤية واضحة ومستدامة حول مستقبل المصنع.

تفعيل الرقابة الضرورية لضمان حسن التصرف، ومنع العودة الى الاختلالات السابقة،

كما نناشد من هذا المنبر كل السلط المركزية بالتدخل العاجل والحاسم لضمان استقرار هذه المؤسسة الحيوية والمحافظة على السلم الاجتماعي بالجهة، وفقكم الله وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والاقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم محمد العايش الجامعي، له ست دقائق.

السيد محمد العايش الجامعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكافة الوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، لي موضوع يخص ولاية القصرين، ثلاث مؤسسات صناعية معروفة بالقصرين هي معمل الآجر ومعمل الجير ومعمل الحلفاء، للأسف أغلق مصنعان وبقى مصنع واحد مدين، نرجو منكم أن تحاولوا إيجاد وسيلة لإلغاء ديون معمل الحلفاء ليستأنف نشاطه، فهو مؤسسة عريقة وهذا مطلب سنطلبه مع كل المهمات، وسنكرر ذلك.

السيدة الوزيرة، سأعيد الحديث عن نفس الموضوع الذي تحدث فيه بعض الزملاء وهي التجارة الموازية، ومعروف عنا في القصرين كثيرا، بالعامية نقول "الكونترا"، لكن يجب البحث عن حل لأموال هؤلاء الناس ودمجها في العجلة الاقتصادية، فهذا ضمان للسلم الاجتماعي ولا يمكن استعمال القوة، هناك من يغض الطرف عنهم في بعض الحالات في الدولة وتجار "الشنطة" هم أناس بسطاء يدخلون يوميا على الحدود لاقتناء حاجيات بسيطة.

السيدة الوزيرة، الحل الوحيد الموجود: أين المناطق الحرة الحدودية التي ستنجز؟ لماذا تناستها الدولة؟ نحن نتطرق لها في كل مهمة تقريبا ونرجع لنفس الموضوع، فإذا لم نر حلا جذريا لهذه الأمور، فعلام يبحث التاجر الصغير؟ هو يبحث عن بضاعة بأقل سعر من تونس بأي تكلفة، فيقتنيها حتى يتاجر بها في تونس، هناك حلول بسيطة، إما أن نخفض قليلا في الأداءات على بعض السلع خاصة المنتوجات التونسية حتى لا يخرج التاجر للخارج ويلتجئ لصناعتنا التونسية.

مسألة واحدة فقط ندعوكم لأن تضربوا عليها بقوة هي التجارة في المواد الغذائية والحلويات ولا تسمحوا لأي كان بتوريدها لأنها تدخل بقوة وبكثافة وتضر حقا.

السيدة الوزيرة، سأتحدث عن بعض الأعوان خاصة منظوريكم الذين تم ترسيمهم إن كانوا على الحظائر أو بالانتداب أو في إطار مناظرات، كانوا يتقاضون الأجر الأدنى وأرادوا الترسيم وفرحوا به حتى يتمكنوا من الحصول على قرض سكن أو قرض شخصي لاقتناء مسكن كغيرهم، لكن حين يبقى أربع وخمس سنوات أو تسجلون له في شهادة العمل أنه عون وقتي، أصبحت هذه الكلمة بمثابة اللعنة، إذ يرفض البنك أن يمنحه القرض ونريد توصية من سيادتك للبنوك، فهؤلاء الناس عندهم تسميات رسمية من الحكومة، فمكنوهم من قرض سكني كغيرهم حتى يتم ترسيمهم ولماذا يتم الترسيم بعد أربع وخمس سنوات؟ مادامت تمت تسميته يعتبر مرسما في انتظار تربصه، فالجميع يبحثون عن الترسيم. لأجل هذا وحتى يحصل على قرض سكن ويقتني منزلا وسيارة كالجميع، لكنه يتفاجأ بأنه يجب أن ينتظر أربع وخمس سنوات وقد كان يعمل لـ 15 و16 سنة في الحظائر إضافة إلى خمس سنوات أخرى، سيصل سن التقاعد ولا يتمكن من اقتناء منزل، فالراتب وجوده كعدمه.

الرجاء السيدة الوزيرة، تسوية وضعياتهم ونذكر الرجاء كل الرجاء المنطقة الحرة هي أمل وحلم كبير خاصة في القصرين، فهو سيقلص على الأقل 50% من التجارة الموازية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم رياض الدريدي وله ثماني دقائق، تفضل.

السيد رياض الدريدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بسيادة وزيرة المالية والوفد المرافق لها كل باسمه وبصفته،

هناك تحسن في العديد من الأرقام على غرار النمو وتحسن ترقيم تونس السيادي، هذا أمر إيجابي والحمد لله، لكن سيدتي الوزيرة لا نرى هذا واضحا وجليا على أرض الواقع، فالعديد من المواطنين لا يزالون يتذمرون ويعانون من غلاء الأسعار.

سيدتي الوزيرة، لا يجب أن تكون تعبئة موارد الدولة من الأداءات فحسب، يجب علينا التفكير في خلق الثروة والتعويل على الذات وأنا مؤمن إيمانا راسخا أن محرك التنمية يكمن في المؤسسات الصغرى وصغار الفلاحين والحرفيين، إذ يجب أن نعتني بهم أكثر في الميزانية، تمويلات إضافية وخاصة مزيد الإحاطة بالمؤسسات الصغرى،

سيادة الوزيرة، هل من حلول للاقتصاد الموازي؟ تحدثنا عن الاقتصاد الموازي عديد السنين، إذ يمثل رقما كبيرا في المعاملات، لذا يجب أن نجد آليات وطرق جديدة لإدخالهم في الدورة الاقتصادية وأطالب وزارة المالية بمضاعفة ميزانية البلديات وصناديق القروض للجماعات المحلية، فكما نعرف سيدتي الوزيرة، البلدية هي "vis à vis" المباشر للمواطن في الأشغال اليومية من نظافة وإنارة وطرقات ومشاريع بلدية وهي التي تحقق أهداف التنمية في المعتمدية التابعة لها.

سيدتي الوزيرة، تحدثنا في اللجنة عن موضوع الدعم وكما قلنا فهذا قرار سياسي، لكن يجب أن نبدأ بترشيد الدعم أولا تكون للدولة قاعدة بيانات لكل مواطن تونسي ونذكرك سيدتي الوزيرة، أنها بدأت في "الكوفيد" وتم تسجيل عديد الناس وشرعنا فيها، لكن لم نكمل، ويجب علينا أن نرشد الدعم.

وبالنسبة إلى المواطنين التونسيين، هناك من يستحق الدعم وآخرون يستحقون نصف الدعم وآخرون لا يستحقون وحين نفعل

قاعدة البيانات هذه يمكن أن نرشد هذا الدعم، حتى في الطاقة -كما قلت لك السيدة الوزيرة في اللجنة- لا يتشابه من له سيارة قوة 17 حصانا ومن له سيارة بقوة 4 أو 5 ونعرف أيضا والحمد لله أن السياحة في تونس تطورت كثيرا وبلغ عدد السياح الذين يدخلون تونس 10 مليون كلهم يستغلون ويستعملون الدعم والمواد المدعمة معنا، وهذا خسارة ويثقل كاهل الدولة، لذا يجب أن نبدأ من الآن ولا بأس إن وصلنا في 2030، لكن يجب أن ننطلق في ترشيد الدعم، فلا يبقى مثل الكابوس نتحاشى التعاطي فيه وفي كل عام نتحدث عن نفس الموضوع ولا نتقدم.

السيدة الوزيرة، ملاحظة أسوقها وأمر، أنا من الذين يطالبون بضم وزارة الاقتصاد والتخطيط لوزارة المالية، لأنه سيكون لذلك "impact" كبير ويكون العمل في تناغم، حيث تكمن قوة كل الدول المتقدمة في الاقتصاد والتخطيط وحين تتبعه المالية ويكون لزمة كاملة وقتها يمكن أن نتقدم وننجح.

سيدتي الوزيرة، تحدثنا أيضا في اللجنة عن صاحب الدكان وبائع الخضر الذي نبتاع منهم وتحدثنا عن الفوترة، فلماذا لا نحصل على وصل بالدفع أو فاتورة؟ الطبيعي أن تكون هناك منظومة "PDA" وآلة طبع ويكون كل شيء موثقا وعلى ما يرام ووقتها نعرف "chiffre d'affaires" هؤلاء التجار وتصل الأداءات في مكانها وفي الآجال ولكم جزيل الشكر على العمل المقدم سيدتي الوزيرة والسلام عليكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة سعيدة شقير ولها أربع دقائق.

السيدة سعيدة شقير

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة،

مرحبا بالإطارات المرافقة لك،

مرحبا بالسادة النواب جميعا،

أنا لن أتحدث اليوم عن قابس ولن أطرح سؤالا حول ما إذا كانت هناك اعتمادات مخصصة للمجمع الكيميائي بقابس أم لا، رغم أنها ثروة يجب أن نوليها ما تستحقه من اهتمام لكن هناك ثروة أخرى نسيناها.

خلال السنة الفارطة ركزنا على إنقاذ الاقتصاد وخلاص ديوننا وحققنا ذلك بفضل عمالنا بالخارج وصابة الزيتون وقد عقدتم مع عمالنا بالخارج اجتماعا بنزل الـ "Movenpick" بالبحيرة بحضور منظمة الهجرة العالمية ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد والبنك المركزي والبريد التونسي وغيرهم.

حوالي 30% من موارد الدولة مصدرها عمالنا بالخارج وأنا أقول لك سيدتي الوزيرة، أن عمالنا بالخارج يملكون مدخرات هامة ودولا أخرى في العالم تستفيد منها وتقدم لهم تسهيلات كبيرة على سبيل المثال، في إندونيسيا وسنغافورة وغيرها تقدم لهم تسهيلات وتخفيضات في تذاكر الطيران وتشجع على الاستثمار، بل وحتى تمكن العائلة من الإقامة لسنة كاملة مجانا.

أنا لا أطالب بهذا، بل بلفتة جدية لهذه الثروة التي يمكن استيعابها وتوظيفها لفائدة البلاد، أقول هذا بطلب منهم، فهم يريدون أن يكونوا فاعلين في وطنهم ويريدون جلب أموالهم والاستثمار في بلادهم.

نقطة أخرى تتعلق بمعلوم التسجيل بالنسبة للجمعيات، هناك عديد الجمعيات كانت تمثل العمود الفقري للبلاد التونسية خاصة عند المحن سواء في الأزمات الصحية أو في الأعياد مثل عيد الشجرة أو في العمليات التوعوية مثل جمعيات السلامة المرورية وغيرها هي جمعيات وطنية ونعرف جيدا أنه ليست لها موارد أخرى، لماذا نطالبها بدفع معلوم تسجيل وهي عاجزة حتى على توفير مستحقات كراء مقرها، الجمعيات التنموية بالمدارس الابتدائية التي تحصل على معلوم بسيط من وزارة التربية لشراء الأوراق أو مواد التنظيف نجد أن هذا المعلوم يذهب كله إلى القباضة المالية ونحن نعلم جيدا أن هذه الجمعيات لا تمتلك تمويلات أخرى، فالرجاء سيدتي الوزيرة، مراجعة هذا المعلوم خاصة أن هذه الجمعيات غير تجارية، بل هي جمعيات تنموية وثقافية بالأساس، هذا الإجراء جعلها تتقهقر بشكل كبير ونحن لا نريد خسارتها لأنها داعمة للدولة ولمشاريع الدولة.

نقطة أخرى، سيدتي الوزيرة، هناك حوالي 180 نزلا مغلقة في تونس وهذا مشهد مرعب ينفر المستثمر، إن تكرمتم أن ننظر في حلول لهؤلاء. نحن نعلم أن هذه النزل وحدها تمثل ثروة وتشغل عائلات كثيرة وفيها استثمارات كبرى من غير المقبول أن تبقى مغلقة ونتمنى أن تراجعي هذا الإجراء وأن نراها في قادم الأيام والسنوات تعود إلى الدورة الاقتصادية.

أدامك الله، كان الله في عونكم وعون كل الإطارات المرافقين لكم. شكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم نور الدين العكروت، له ست دقائق تفضل.

السيد نور الدين العكروت

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والموفد المرافق لها،

زميلاتي زملائي النواب مرحبا بكم،

في ظل التحديات التي تواجهها الدولة تمثل مداخيل الميزانية حوالي 90% من الجباية و10% من القروض الداخلية والخارجية وهنا نتساءل عن مداخيل الدولة المتأتية من القطاعات الحيوية مثل المناجم كالفسفاط والغاز الجزائري العابر للبلاد التونسية والتصدير وما له من فوائد في العائدات من العملة الصعبة والصناعة كمصانع التبغ والفولاذ والسكر والحلفاء، ومداخيل السياحة.

لنكن صريحين، نحن اليوم نتحدث عن ميزانية وزارة المالية لسنة 2026، لكن هذا الحديث لن تكون له جدوى إذا لم نتطرق إلى الوضع الكارثي في قطاع الديوانة.

السيدة الوزيرة، كلنا نعرف أن الديوانة هي بوابة الاقتصاد وهي التي تدعم خزينة الدولة وتحمي السوق الوطنية، أما الواقع فيقول عكس ذلك فالإجراءات معقدة وهناك تأخير وتضارب في التعليمات وغياب تام للوضوح، المواطن البسيط والتاجر والمستثمر، كلهم يعانون من نفس المشكلة، بيروقراطية خانقة تضر أكثر مما تنفع.

ثانيا، نتحدث عن الرقمنة سمعنا وعودا كثيرة، لكن إلى اليوم ما زالت المكاتب الديوانية تعمل بالأنظمة القديمة والرقمنة بقيت شعارا أكثر منها واقعا، هذا التأخير في الرقمنة ليس بريئا ويفتح الباب أمام الفساد والتلاعب بالملفات.

السيدة الوزيرة،

ثالثا، التهريب يخاض ضده يوميا ما يشبه المعركة ومع ذلك ما زلنا نخسر فيها، الحدود مفتوحة والاقتصاد الموازي اليوم يضرب موارد الدولة في الصميم، أين وصلت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب التي تم وضعها؟ هل تم تقييمها؟ وما هي نتائجها على أرض الواقع؟

رابعا، يجب الإشارة إلى ظروف عمل أعوان وإطارات الديوانة فهم يعملون في ظروف صعبة بلا تحفيز حقيقي وبلا حماية قانونية كافية، الإصلاح يبدأ بتحفيز الإطار قبل تقييم أدائه.

خامسا، الموانئ، وخاصة ميناء رادس، ما زال يشكل نقطة ضعف كبيرة كل يوم تعطيل وكل يوم تكدس الحاويات وكل يوم خسائر للمؤسسات، حان الوقت لإنشاء موانئ رقمية شفافة وسريعة.

السيدة الوزيرة، مقترحاتنا واضحة: تبسيط الإجراءات الديوانية وتوحيدها في دليل رقمي واضح، تقييم فعلي لاستراتيجية مكافحة التهريب، تكوين لجنة دائمة لمتابعة الإصلاح الديواني.

السيدة الوزيرة، الحديث عن المالية العمومية لا يمكن أن يكون إلا بإصلاح الديوانة، الديوانة يجب أن تكون قاطرة للتنمية وليس عقبة أمامها ونحن نتطلع إلى التزام منكم، السيدة الوزيرة، بالآجال وبنتائج قابلة للقياس للقيام بكل الإصلاحات الضرورية.

السيدة الوزيرة، معبر رأس جدير الحدودي، المعبر يشكو نقصا حادا في العنصر البشري ويتطلب كذلك تركيز جهاز كشف بالأشعة للمسافرين والسيارات في اتجاه الخروج للقطر الليبي كما يتطلب إصلاح جهاز الكشف بالأشعة عند الدخول حيث أن هذا الجهاز معطل لمدة ثلاثة أشهر، لما له من أهمية في كشف الأشخاص والسيارات.

السيدة الوزيرة، هناك أيضا إشكال كبير يواجه عمالنا بالخارج في مكاتبكم الديوانية فعندما يتوجهون لاستخلاص سياراتهم يقع التنكيل بهم وهم في الأصل قادمون لقضاء عطلتهم ويجبرون على التنقل المتكرر بين مكاتب الديوانة وأحيانا يضطرون إلى قطع عطلتهم وأخذ رخصة مغادرة ثم العودة مجددا لاستكمال إجراءات استخلاص السيارة.

وقد عاينت ذلك مؤخرا في مكتب أغير مثلا بجربة حيث دخلت قاعة الانتظار فوجدت عشرين أو خمسة وعشرين شخصا كل واحد يعبر عن تذمره هذا يقول لم أعد أرغب في العودة إلى البلاد وذاك يقول لن أجلب شيئا بعد اليوم، حالة تذمر كبيرة بسبب هذه المماطلة لماذا لا يتم الاستخلاص في يوم أو يومين أو ثلاثة أيام؟ تقيم السيارة ويدفع المعلوم ويترك المواطن ليستمتع بعطلته بدل أن ننفره من العودة إلى وطنه، لماذا يندمون على المجيء أو جلب أي شيء؟

طلب أخير، السيدة الوزيرة: مدنين الشمالية تحتاج اليوم إلى تسريع إتمام إجراءات فتح القباضة المالية ومكتب مراقبة الأداءات.

كما أتقدم إليكم بطلب الإسراع في فتح قباضة مالية بمعتمدية سيدي مخلوف لبعدها عن مركز الولاية والحاجة الماسة لتقريب الخدمات من المواطنين وكذلك الشأن بالنسبة لجرجيس الشمالية وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سيرين قزارة، لها ست دقائق تفضلي.

السيدة سيرين قزارة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكم السيدة الوزيرة وبكافة أعضاء الوفد المرافق لكم.

في الحقيقة كما سبق وتحدثت مع السيدة الوزيرة السابقة، سأطرح نفس الإشكال بنفس المعنى تقريبا.

إننا ندرك جميعا أن الأشخاص ذوي الإعاقة يشكلون جزءا لا يتجزأ من مجتمعنا ولهم الحق في التمتع بنفس الفرص المتاحة للجميع، أتوجه إليكم بصوت من لا يسمعون وباسم من يعيشون الإقصاء بالقانون والتمييز بالتشريعات، أتحدث عن فئة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يواجهون كل يوم إعاقات مضاعفة ليس من الطبيعة، بل من الدولة.

القانون الحالي المنظم لتوريد السيارات لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة ليس فقط غير عادل، بل هو قانون جائر تمييزي يجسد عقلية إقصائية لا تعترف بالمواطن الكامل، كيف يعقل أن نربط حق شخص في التمتع بالامتياز الديواني لاقتناء وسيلة تنقل بوجود أحد والديه أو أبنائه أو أخوته أو زوجته المقيمة بالخارج؟ ما علاقة الإعاقة بمكان إقامة العائلة؟ هل من يهاجر أحد من أهله يحرم من حقه في اقتناء السيارة؟ ومن لا أحد له في الخارج يجبر على التعامل مع الوكالات الحصرية في تونس حيث أن الأسعار خيالية والخدمات غير ملائمة في كثير من الأحيان.

حتى من يقرر شراء السيارة في السوق المحلية يقصى من الامتيازات إذا تجاوز أجره خمس مرات الأجر الأدنى المضمون، بمعنى من يشتغل ويتعب ويصل إلى أجر متوسط، يعاقب، هل هذا منطق تحفيزي؟ لا، هذا منطق عقابي.

الدولة تقول بوضوح: "لا نريدكم أن تمتلكوا سيارات، لا نريدكم مستقلين، ابقوا حيث أنتم" والمأساة لا تقف هنا في بلاد البطالة وانسداد الآفاق والدولة تتحدث عن المبادرة الخاصة، أين هي التشريعات التي تشجع فعلا الأشخاص ذوي الإعاقة على الانتصاب لحسابهم الخاص؟ أين هي الامتيازات الجبائية؟ أين هي المحفزات؟ بل والأكثر من ذلك، لماذا لم تمنح الشركات التي تشغل أشخاصا من ذوي الإعاقة امتيازات جبائية واضحة ومغرية؟ أم أن تشغيل ذوي الإعاقة لا يدخل في مخططات الربح؟ هل نحن دوما في خانة الخسارة وليس الربح؟

سيدتي الوزيرة، نحن لا نطالب بصدقة ولا بمنة من أحد، وأعيد القول أن الفصل 54 من الدستور ينص على أن "الدولة تحمي الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز وتتخذ كل التدابير التي تضمن لهم الاندماج الكامل في المجتمع" وأحاول قولها دائما لوزارتكم ولبقية الوزارات الأخرى يجب أن يفهم الجميع أننا لسنا "ذوي احتياجات خصوصية" فقط، بل نحن أصحاب حقوق دستورية ولنتبع ما ينص عليه الدستور: "ذوو وذوات الإعاقة."

المطلوب اليوم وبصفة عاجلة: تنقيح شامل للقانون المنظم لتوريد السيارات، حذف شرط وجود قريب بالخارج، مراجعة سقف الأجر لتمكين من يحصل على أجر متوسط من الاستفادة، إقرار امتيازات جبائية حقيقية لذوي الإعاقة المنتصبين لحسابهم الخاص، تمتيع المؤسسات المشغلة لهم بحوافز جبائية واضحة لأن الكرامة لا تجزأ والمواطنة ليست اختيارية والآن من حقهم أن يعيشوا كما يعيش

غيرهم لا أقل ولا أكثر وهذا ما يهدف إلى تحقيق المساواة وضمان حياة كريمة لهم.

السيدة الوزيرة، بالنسبة لكتيب مهمة وزارة المالية فهو مهم نشكركم على ذلك، لكنني قلبت وقرأت ولم أجد كلمة "الأشخاص ذوي الإعاقة" خاصة في مشروع القانون ولم أتعرض إليها.

سيدتي الوزيرة، طلبت سابقا وسأكرر ذلك مجددا بالنسبة لرصد مبلغ تسجيل المرفق العمومي المتمثل في القباضة المالية بمعتمدية جمال من ولاية المنستير وهي قباضة مالية صنف "أ"، حيث أن عدد الموظفين داخل الهياكل ضعيف جدا مع ضرورة سد الشغور في الغرض.

كما نطالب بمركز توزيع بجمال يخدم ثلاث معتمديات جمال، زرمدين، بني حسان من ولاية المنستير، علما أن هناك مركزين للتوزيع بمدينتي المكنين والمنستير.

سيدتي الوزيرة، نطالب أيضا بدعم كامل للقباضات المالية بالمعتمديات الداخلية في كامل الجمهورية التونسية خاصة.

بالنسبة إلى عمال التنظيف في البريد الذي لا يتجاوز مدخولهم 120 دينارا كما أنهم دون تغطية اجتماعية، متى ستسوى وضعيتهم؟ حتى أنهم لا يتمتعون ببطاقة علاج وما هي الوضعية المهنية لأعوان وإطارات الجمعيات التنموية المسندة للقروض؟ متى وكيف سيتم النظر في أوضاعهم؟ وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم جلال القروي، له ست دقائق تفضل.

السيد جلال القروي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة.

نحن اليوم نناقش قانون مهمة وزارة المالية، اسمح لي سأبدأ بقانون المالية لسنة 2026، وهو ليس مجرد جداول وأرقام، بل هو مرآة لوضعنا الاقتصادي والاجتماعي ومؤشر على مدى قدرة الدولة على توجيه مواردنا نحو التنمية العادلة والمستدامة لكن بكل صراحة هذا المشروع في صيغته الحالية يحتاج إلى مراجعة عميقة لأنه لم يقدم الإجابات الكافية على التحديات الكبرى التي تواجه اقتصادنا الوطني.

أولا، حول واقع المالية العمومية، ميزانيتنا هذه السنة تتجاوز 79 مليار دينار منها ما يقارب 23 مليار دينار مخصصة لخدمة الدين أي حوالي 25% من مجموع الميزانية وهذا الرقم في حد ذاته ناقوس خطر لأنه يعني أن الدولة تشتغل لتسديد الديون أكثر مما تشتغل للتنمية والسؤال المطروح: إلى متى سنواصل تمويل الميزانية بالاقتراض في غياب سياسة جريئة لإصلاح منظومة الجباية ومقاومة الاقتصاد الموازي؟

ثانيا، الاقتصاد الموازي، اقتصاد الظل الذي يبتلع الدولة، الاقتصاد الموازي يمثل أكثر من 40% من الناتج الداخلي الخام أي ما يعادل حوالي 50 مليار دينار خارج الدورة الرسمية، هذا معناه أن نصف الاقتصاد التونسي يعيش خارج القانون والجباية دون مراقبة ولا مساهمة في الميزانية.

نحن لا يمكن أن نبني تنمية أو عدالة جبائية في ظل هذا الوضع وهنا أقترح التوجه نحو إدماج تدريجي للمؤسسات الصغرى غير المنظمة عبر حوافز جبائية وتشجيع رقمنة معاملاتها، تسريع رقمنة الإدارة الجبائية والديوانية لتسهيل تتبع ومراقبة الفوترة الإلكترونية، إحداث آلية مالية جديدة تمنح عبرها قروضا ميسرة للمؤسسات الصغيرة بشرط الانخراط في المنظومة الرسمية.

ثالثا، إصلاح منظومة الديوانة، الديوانة هي خط الدفاع الأول عن اقتصادنا، لكنها اليوم تعاني من البطء والبيروقراطية وأحيانا الفساد وهو ما يفقد الدولة مئات الملايين من الدنانير سنويا، مثلا التقديرات تشير إلى أن التهريب عبر الحدود يفوق 3 مليار دينار سنويا أي ما يعادل تقريبا ميزانية وزارة التعليم العالي كاملة، الحل لا يكون فقط بالعقوبات، بل بتجهيز المعابر الحدودية بالتقنيات الحديثة: الكاميرات، المساحات الضوئية والدرون، تحفيز أعوان الديوانة ماليا وربط المكافآت بالأداء والنزاهة وتنسيق دائم بين الديوانة والجيش والحرس الوطني لمكافحة شبكات التهريب.

رابعا، العدالة الجبائية وتوسيع قاعدة المساهمة، من غير المعقول أن يبقى العبء الجبائي محصورا على فئة الموظفين والمتقاعدين بينما الآلاف من أصحاب الأرباح الكبرى يصرحون بمداخيل ضعيفة أو يتهربون كليا، لا بد من إعادة هيكلة النظام الجبائي ليكون أكثر عدلا وفعالية ومحاربة الفوترة الوهمية التي تفتح الباب أمام التهرب.

خامسا، مقترحات لإحياء الاقتصاد وتحريك الاستثمار، فقانون المالية يجب أن يكون أداة لتحريك النمو لا لتجميده وأقترح مراجعة منظومة الحوافز الاستثمارية المشتتة بين القوانين هنا أقصد قانون 2016 وقانون 72 وغيرها وتوجيه الاستثمارات نحو الجهات الداخلية عبر إعفاءات ضريبية لمدة عشر سنوات للمشاريع الجهوية وتشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص في البنية التحتية والطاقة المتجددة والرقمنة وتخصيص صندوق لدعم المؤسسات الناشئة "startup" لتوفير موطن شغل للشباب الجامعي.

سادسا، دعوة إلى الحوار الاقتصادي الوطني.

السيدة الوزيرة، نحن في حاجة إلى حوار وطني اقتصادي شامل يجمع الحكومة والبرلمان والمنظمات الوطنية والقطاع الخاص من أجل وضع تصور وطني للسيادة الاقتصادية لا يمكن أن نواصل سياسة الترميم، بل نحتاج إلى رؤية واضحة لثلاث سنوات على الأقل تحدد الأهداف والمصادر والمصاريف بعيدا عن منطق الترقيع السنوي.

وختاما، قانون المالية يجب أن يكون رافعة للعدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية لا مجرد وثيقة محاسبية وأتمنى أن تأخذ الحكومة هذه الملاحظات بروح الإصلاح لا بروح الدفاع فنحن هنا لسنا مع الحكومة ولا ضدها، بل مع تونس ومع كل مشروع يعيد الثقة بين المواطن والدولة ويعيد للدينار قيمته وللمواطن كرامته. شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم بلال السعيدي، له ست دقائق تفضل.

السيد بلال السعيدي

شكرا السيد الرئيس وكافة الزملاء.

بسم الله الرحمن الرحيم،

نجدد ترحيبنا بالسيدة وزيرة المالية والإطارات المرافقة لها.

سيدتي وزيرة المالية، حين نفتح ملفي مجلة الديوانة ومجلة الصرف، فإننا لا نناقش مجرد نصين قانونين فقط، بل نواجه العقل

التنظيمي للدولة في علاقته بالاقتصاد، هل نحن أمام دولة تنظم الثروة لتحركها أم أمام دولة تراقبها لتمنع خطرها؟ المنظومتان كما صيغتا تاريخيا انبثقتا من مخاوف أكثر من الرؤى، مخاوف من تهريب العملة ومن عجز الميزان التجاري ومن فقدان السيطرة على الحدود، لكن هذه المخاوف حين تحول إلى تشريع وقانون تنتج شيئا أخطر، اقتصادا مقموعا بالورق خائفا من المبادرة ومشلولا بالإجراءات.

سيدتي الكريمة، الوظيفة الديوانية في أصلها ليست ردعية، بل تنظيمية لكن في تونس بقيت تمارس بعقلية الرقابة قبل الإنتاج فغدت البوابة الأولى للبيروقراطية وموطن للالتباس الدائم بين الأمني والاقتصادي، المؤسسة الديوانية عندنا تتعامل مع التاجر كاحتمال تهريب ومع المصنع كاحتمال غش ومع المستورد كاحتمال فساد، هذه الذهنية المتراكمة منذ عقود خلقت ثقافة الشك المؤسساتي التي تعطل كل دورة اقتصادية.

الإصلاح الحقيقي لا يكون بتبسيط الإجراءات فحسب، بل بإعادة تحديد دور الديوانة ضمن المشروع التنموي الوطني من جهاز رقابي إلى فاعل إستراتيجي في السياسة التجارية والصناعية، الديوانة يجب أن تكون أداة للدولة لتوجيه الاقتصاد أي أن تشجع استيراد ما يغذي الصناعة المحلية وتحد من دخول ما يضعفها وأن تصمم تعريفاتها الجمركية على أساس الجدوى الاقتصادية لا على أساس الجباية المالية باختصار، حين تتحول الديوانة إلى أداة صناعية نكون قد نقلناها من منطق التحصيل إلى منطق البناء.

سيدتي الوزيرة، من أهم المسائل التي تعيق ديناميكية الاستثمار في تونس اليوم منظومة الصرف أو مجلة الصرف التي تنظم العلاقة المالية مع الخارج ونحن ندرك جيدا أن هذه المنظومة تعود من حيث الإشراف والاختصاص إلى البنك المركزي وهو مؤسسة مستقلة، لكن هذه الاستقلالية لا تعني الانعزال لأن التكامل بين السياسة النقدية والسياسة المالية هو الشرط الجوهري لأي رؤية تنموية ناجعة.

لقد وضعت مجلة الصرف في سياق اقتصادي كانت فيه الدولة تسعى أساسا إلى حماية العملة الوطنية وضبط تدفقات الأموال، لكن هذا الإطار أصبح اليوم غير ملائم لواقع الاقتصاد الحديث الذي يقوم على التحويلات السريعة والتجارة الإلكترونية والاستثمار في القطاعات الرقمية والعالمية، لذلك فإن مراجعة مجلة الصرف أصبحت ضرورة وطنية ليس بهدف تقوية استقلالية البنك المركزي، بل لتكريس مقاربة تشاركية جديدة تجمع بين حماية التوازنات المالية الخارجية وتحفيز المبادرة والاستثمار.

نحن نطالب بأن تتم هذه المراجعة في إطار تنسيقي واضح بين البنك المركزي ووزارة المالية حتى تصاغ مجلة جديدة تعبر عن رؤية اقتصادية متوازنة تربط بين الانفتاح المالي والرقابة الذكية وتحول مناخ الصرف من منطق المنع إلى منطق التمكين المنظم والمسؤول بهذه المقاربة يمكن لتونس أن تستعيد مكانتها كمجال آمن وجاذب لرؤوس الأموال وأن تواكب تطورات الاقتصاد العالمي دون تفريط في سياستها النقدية.

ما نطلبه اليوم هو مقاربة إصلاح شاملة تتشارك فيها وزارة المالية والبنك المركزي بحيث توازن بين حرية المعاملات المالية والمحافظة على استقرار الدينار واحتياطي تونس من العملة الصعبة، المطلوب أيضا هو تحول في الفلسفة من مجلة ضبط إلى مجلة تحرير مقنن ومن منطق الترخيص إلى منطق الإعلام والمراقبة اللاحقة ومن نصوص زجرية إلى منظومة تحفيزية وتشجيعية مما سيساهم في تحسين مناخ الأعمال والاستثمار ودعم الاقتصاد الرقمي والشركات الناشئة من خلال تحرير المعاملات الإلكترونية وجلب العملة الصعبة وتحسين تصنيف تونس في مؤشرات حرية الاستثمار والانفتاح المالي.

سيدتي الكريمة، هاتان المنظومتان أي الديوانة والصرف ليستا مجالين منفصلين، بل منظومة سيادية واحدة تنظم علاقة تونس بالعالم، الأولى تنظم تدفق السلع والثانية تنظم تدفق المال وحين يعمل أحدهما بعقلية الانغلاق والآخر بعقلية الانفتاح يحدث الشلل الهيكلي الذي نعيشه اليوم، السلع تتحرك ببطء لأن المال لا يتحرك والمال يحبس لأن السلع يشتبه في مصادرها وفي النهاية يخسر المواطن والمستثمر والمجتمع.

نحن نحتاج إلى نصين قانونيين جديدان يعكسان تونس 2030 لا تونس في السبعينات: ديوانة رقمية تربط الإنتاج بالتوريد وبالتصدير وصرف مرن يواكب التحول الرقمي والاقتصاد المعرفي ومنظومة متكاملة تسائل المستثمر بعد أن تمكنه لا قبله، الغاية ليست الانفتاح غير المشروط، بل خلق سيادة اقتصادية ذكية، سيادة مبنية على الكفاءة لا على المنع وعلى الثقة لا على الريبة وعلى الشفافية الرقمية لا على الرخص الورقية.

ختاما، حين تفهم الدولة أن الثقة ليست مخاطرة، بل استثمار وحين تفهم أن رأس المال ليس عدوا، بل حليفا في التنمية فقط عندها يمكننا أن نقول إننا بدأنا فعلا الإصلاح وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم محمود صماري وله ثماني دقائق تفضل.

السيد محمود صماري

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

مرحبا بالزملاء النواب،

المكان معتمدية منزل بوزيان، المنطقة المعابر ولاية سيدي بوزيد، ما حدث البارحة مؤسف ومؤلم حقا ومن ألطاف الله أن شاءت الأقدار أن شبه الحافلة التي حملت أطفالا أبرياء قد وصلوا إلى منازلهم قبل أن تحترق وسيلة النقل هذه، ونحن في سيدي بوزيد طالبنا وبحت الأصوات، طالبنا بشركة جهوية للنقل وفي جلسة أمس مع السيد وزير النقل أكدت هذا الطلب، ولكن لا يتحقق الطلب إلا بعد حدوث الكارثة، ونحن تعودنا في مناطقنا أن لا يتحرك مسؤول إلا بعد وقوع الكارثة ومن ألطاف الله نسأل السلامة لكل أبنائنا.

أعود إلى مناقشة مهمة المالية، تتنزل مناقشة مهمة المالية في ظرف يتطلب إصلاحات جريئة وإدارة رشيدة للمال العام لضمان استخدام توازن المالية وحماية المكاسب الاجتماعية مع أن معظم مؤسسات القطاع العام والمنشآت العمومية تآكلت وأصبحت عبئا على المالية العمومية، فبناها التحتية وتجهيزاتها تقادمت والعائق الرئيسي هو توفير التمويل والاستثمارات وإعادة تأهيلها وهذا الشأن يناقش في إطار شامل من قبل المؤسسات ذات الصلة، وخبراء الاقتصاد والمالية.

وفي نفس السياق وفي الأثر القديم، صحيح أثر قديم فيه عبرة، يقال أن أسعد باشا والي دمشق كان بحاجة إلى المال فاقترح عليه

المحيطون به أن يفرض ضريبة على صناع النسيج في دمشق، فسألهم وكم تتوقعون أن تجلب هذه الضريبة؟ قالوا 50 أو60 كيسا من الذهب، فقال لهم أسعد باشا، لكنهم أناس محدودو الدخل والتجارة راكدة في هذه الأيام فمن أين يأتون بهذا القدر من المال؟ فقالوا يبيعون جواهر وحلي نسائهم، فرد عليهم وماذا تقولون لو حصلت المبلغ بطريقة أذكى من هذه؟ وفي اليوم التالي قام الوالي بإرسال رسالة إلى كل المسؤولين السامين في الدولة لمقابلتهم بشكل سري وعند وصولهم كان أسعد باشا يقول لهم نما إلى علمنا أنكم تسلكون سلوكا غير قويم وتخالفون القانون وإني أردت أن أبلغكم قبل إبلاغ الحاكم وفرض عليهم جزية وأتاوات وفرض عليهم ضريبة.

وبعد ذلك جمع خواصه الذين أشاروا عليه أن يفرض ضريبة جديدة لكي يجمع 50 كيسا وقال لهم هل سمعتم أني فرضت ضريبة جديدة في الشام؟ فقالوا لا ما سمعنا، فقال ومع ذلك فها أنا قد جمعت مائتي كيس ذهب بدلا من الخمسين الذي كنت سأجمعها حسب اقتراحكم، فتساءلوا جميعا بإعجاب كيف فعلت هذا؟ فأجاب إن جز صوف الكباش خير من سلخ جلود الحملان.

ونحن الآن في عصرنا الحديث نريد جزء صوف الفاسدين بدل سلخ جنود المواطنين، فالأجراء مثلا يدفعون 68.5% من الضريبة التي تجمعها الدولة وباقي المهن والأنشطة الحرة يدفعون 31.5، بينما البارونات ورؤوس الأموال يتهربون من أداء واجبهم تجاه المصالح المختصة. ونقترح:

توسيع القاعدة الجبائية عبر إدماج القطاع الموازي في الدورة الاقتصادية، وتشجيع الرقمنة في المعاملات المالية والجبائية لمزيد الحوكمة والشفافية.

التحكم في النفقات العمومية من خلال ضبط الأوليات وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية العالية، كالفلاحة والشركات الأهلية والانتصاب للحساب الخاص.

الإسراع في إصلاح المؤسسات العمومية على أساس معايير الحوكمة والمردودية.

دعم قد قدرات الإدارة الجبائية والمالية بالوسائل التقنية والبشرية اللازمة لضمان النجاعة ومقاومة التهرب الضريبي.

تركيز قباضات وأتحدث جهويا على سيدي بوزيد ففي كثير من المعتمديات، السيدة الوزيرة لا توجد قبضات مالية، على سبيل المثال القباضة المالية بمنزل بوزيان والسعيدة، الهيشرية، السبالة، بئر الحفي وسيدي علي بن عون، قباضة سيدي علي بن عون بنيت منذ ست سنوات وإلى حد الآن لم تشتغل ونريد تس توضيحا في هذا الشأن.

ملف مهم أيضا الانتداب المباشر لخريجي الجامعة الذين طالت بطالتهم وضرورة توفير الاعتمادات وإدراجهم ضمن برنامج يحفظ لهم كرامتهم، فهم يمثلون ثروة وطنية.

بالنسبة إلى المتقاعدين، إلغاء الاقتطاعات من جراية المتقاعدين والترفيع في جرايتهم.

إن إصلاح المالية العمومية لا يجب أن يختزل في الأرقام والمؤشرات التي لا تنعكس بالإيجاب على حياة أبناء شعبنا، بل هو مسار وطني هدفه استعادة الثقة في الدولة وتكريس العدالة بين الفئات والجهات وبناء اقتصاد منتج للثروة والاستدامة. وفقكم الله وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة السيدة زكية المعروفي، لها أربع دقائق.

السيدة زكية المعروفي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبكل المرافقين لها،

اليوم لن أتحدث في قانون المالية ولن أتحدث عن ميزانية الدولة، اليوم سأتحدث عن ميزانية مهمة المالية، الميزانية التي سنعطيها وسنؤشر فيها لوزارتكم الموقرة لكي تقوم بالاستثمار والتدخلات والتأجير، لكن الاشكال اليوم أننا في الميزانية لم نر إرادة لكي توفر الوزارة للمواطنين خلايا نصح وإرشاد في القباضات المالية أو في مكاتب المراقبة.

الإشكال اليوم أن من يرغب في فتح "باتيندا" تطلبون منه تجهيز أوراقه والرجوع بعد 24 ساعة للتمتع بها، فلابد قبل أن يدخل الشخص في دوامة "les déclarations" أن يعرف ما له وما عليه، تجلسون معه وتتحدثون اليه وترشدونه وتعلمونه أنه قادم على نشاط تعد الجباية مسألة هامة فيه.

قد يعود هذا إلى نقص في الموارد البشرية ونقص في الاعتمادات وهذا ما يحول دون توفير هذه الخدمات في مؤسساتنا، كذلك الحملات الإعلامية في وزارتكم تقتصر دائما على العفو الجبائي، عندما يكون هناك عفوا جبائيا نشاهد ومضات اشهارية في التلفزة، لا يوجد ومضات تحسيسية للمواطن حول أهمية منظومة الجباية في البلاد، وهذا ما ينقصنا اليوم لأن الجباية أو القباضة أصبحت عدوة المواطن، نشعر أن هناك نزاع مباشر بين المواطن والقباضة المالية.

ضعف ميزانية الوزارة يحول دون تقديم الخدمات الكافية والشافية لمنظوريها، خاصة في التعاطي مع ملفات التهرب الضريبي يوجد عدة نقائص والوزارة الآن سواء الوزارة أو المتضرر في كل الحالات نجد أن مآل الملفات يكون لدى وزارة العدل، إلا أن هذا لا يستقيم اليوم لأن "La négociation et le traitement du dossier" يجب أن بقى شأن داخلي لوزارة المالية، نحدث خلية تعتني بالملفات، على وزارة المالية أن تأخذ حقها في وزارتها، "c'est une autonomie" خاصة بوزارة المالية ولا دخل لوزارات أخرى بها لأن الملف سيبقى أشهر في التقاضي ويتطلب مختصين، كل هذا يجب أن ينجز في نفس المكان لأن طول المدة يفقد الوزارة ما كانت ترغب فيه من المواطن ومن الشركة.

ولإضفاء أكثر شفافية على العمل الديواني، لا بد أن نضع اليوم المعاليم الديوانية في "plateforme" واضحة، مثلا شخص يقطن بالخارج قرر جلب تلفاز يلج الى المنصة لكي يعرف كم عليه أن يدفع في الديوانة مثلا 200 دينار على تلفاز pouce 42 في الديوانة وهكذا لا ندخل في "circuit de tentation" وما يلحقها من الشبهات فلا أترك نفسي ولا الديواني "en péril"، لا أطلب منه المساعدة في ادخال التلفاز ولا أترك له المجال لطلب 50 دينار في المقابل. كل هذا لحماية أنفسنا وحماية مواطنينا بالخارج.

فيما يخص الديوانة كذلك، بتات الديوانة خاصة المتعلقة بالسيارات التي تصدر في الجرائد التي لا يقرأها أحد ويتعللون بغلق المخزن في حين أن هذا غير صحيح، المخزن غير مغلق ويمكن أن تعاين السيارات وهناك من تحصل على عدة أموال في هذا الشأن.

المسألة بسيطة تقتصر على تنقيح وانشاء مغازة للديوانة، أريد شراء عطر من المغازة كمواطن عادي أشتري عطرا من المغازة ثم أذهب لدفع ثمنه، نفس الشيء فيما يتعلق بشراء قطعة قديمة لدراجة نارية نضع "un dépôt" في مغازة ويمكن أن نضع "un dépôt" في كل إقليم وبما أننا في المجلس الوطني للجهات والأقاليم نقوم بـ "des dépôts de

vente directe" بين المواطن والديوانة وهذا يضخ أكثر معاليم للديوانة إضافة إلى أن هذه الأشياء لا يجب اهدارها ببيعها بتات فمقدرات الدولة اليوم كلها تهدر في البتات وشكرا هذه هي الملاحظات.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم علاء غزواني، له ست دقائق.

السيد علاء غزواني

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيدة وزيرة المالية،

الزملاء النواب والشعب التونسي الذي يتابعنا اليوم،

أتحدث كشاب عاطل عن العمل، أتحدث باسم آلاف الشباب الذين عاشوا نفس الألم، أتحدث باسم من تعبوا ودرسوا وجاهدوا وفي الأخير وجدوا أنفسهم في طوابير البطالة، أتحدث باسم من عملوا في مجال البناء في فصل الصيف لكي يتمكنوا من مواصلة دراستهم ويتحصلوا على شهائدهم العلمية وفي الأخير يسمعون نفس الجملة "انتظروا السنة المقبلة ستكون أفضل".

أريد أن أتساءل سيدتي الوزيرة، هل قانون المالية لسنة 2026 هو قانون مديونية؟ بالتثبت في قانون المالية لسنة 2026 نجد أنه قانون ديون جديد بامتياز أكثر من 11مليار دينار اقتراض من البنك المركزي، و6.8 مليار اقتراض خارجي، وعجز يصل إلى 27 مليار دينار، يعني نقترض لكي نعيش لا للبناء. قانون المالية فرصة للاستثمار ليس منحة فقر.

السيدة الوزيرة، أريد توضيحا، المواطن لا يحتاج منحة لكي يعيش، المواطن يحتاج فرصة ليخلق ويعمل، الإجراءات الاجتماعية لوحدها بلا إستراتيجية استثمارية تولد منطق التواكل وتكرس الفقر الوراثي، المواطنون ينتظرون ولا تتحرك والاقتصاد يقف، لكن إذا ركزنا على قانون المالية يدعم الاستثمار الحقيقي، مشاريع صغرى ومتوسطة تعطي فرص عمل مباشرة، تشجيع الشباب على الابتكار والصناعات المحلية، خلق بيئة مالية واضحة، توفير تمويل وتشجيع القطاع الخاص. هنا يصبح المواطن شريك في الإنتاج وليس متلقي للإعانات التي لا فائدة منها.

عندما تقول إصلاح جبائي، المواطن يرى فقط ارتفاع الأداءات، ارتفاع في الأسعار وانخفاض في الأمل.

العدالة الجبائية لا تكون بالضغط على الضعاف، بل بتوفير فرص الشغل وتشجيع الإنتاج وتمكين المواطن من العيش بكرامة.

صوت الشباب الذين طالت بطالتهم السيدة الوزيرة وقبل الحديث عن الأرقام سنتحدث عن الوجوه، على الشاب الذي تجاوزز سنه أربعون سنة ولم يعمل يوما، عن الفتاة التي كانت الأولى في دفعتها واليوم تقوم ببيع "الطابونة" على الطرقات لكي توفر مورد رزقها، عمن لديه شهادتين ولا يملك مالا لكي يجلس به في المقهى ويحتسي كوب قهوة، عن الأم التي تسأل ابنها كل صباح ألم تجد عملا بعد يا بني؟ هذه آلام تونس وأنا أعرفها مليا لأنني كنت من بينهم صحيح نائب اليوم، ولكن بقيت عاطلا عن العمل طيلة سنوات.

من طالت بطالتهم ليسوا كسالى، هؤلاء صبروا بصمت وانتظروا بكرامة وطلبوا فقط فرصة لخدمة بلادهم. قالوا لكم نريد خدمة بلادنا ونساهم معكم في بناء تونس ولا نريد أن نكون عبئا يثقل كاهل الميزانية.

سيدتي الوزيرة، رئيس الجمهورية قالها بكل وضوح أكثر من مرة، تشغيل أصحاب الشهائد العليا أولوية وطنية، من واجبنا اليوم أن نترجم كلام الرئيس إلى نص قانوني. لهذا نطلب إدراج فصل صريح في قانون المالية ينص على "إحداث برنامج وطني لتشغيل من طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا في إطار إدماج مباشر في الوظيفة العمومية والمشاريع التنموية" هذا ليس منة أو فضلا، بل هذا حق وواجب واعتراف بالجهد، نخدم البلاد بأبنائها لا بالقروض.

السيدة الوزيرة، المواطن لا تهمه الأرقام على الورق ولا تهمه الجداول، لا تهمه المشاريع في "l'Excel" بل يريدون أن يتمتعوا بالماء الصالح للشراب فهناك عائلات في عدة مناطق تعاني العطش إلى يومنا هذا ويقطعون ساعات مشيا على الأقدام للتزود بنقطة ماء ففي جندوبة ولاية السدود مازالت العائلات تتنقل على الدواب لجلب الماء من العين في غار الدماء وفي فرنانة، يعني مازلنا في العصر القديم سيدتي الوزيرة وكأن الزمان ليس بزماننا.

هل قانون المالية يعطي أولوية لهؤلاء في مشاريع وطنية بتمويل وطني وليس بميزانيات ضعيفة للمجلس العائلات ترغب في طريق يسلكه أبنائهم للمدرسة بلا حفر وبلا مخاطر، القانون يتحدث عن أرقام كبيرة، عن مشاريع، عن ميزانيات، أما المواطن العطشان الذي يسير في الحفر ويعيش في الظلام هل هو اليوم أولوية؟ هل قانون المالية لهذه السنة سيغير واقعه؟ هل أنا اليوم بعد المصادقة على قانون المالية أعود لجندوبة وأنا متفائل بتغيير واقعهم المعيشي ونقلص على الأقل من معاناتهم؟

سيدتي الوزيرة، نريد قانون مالية يشعر بالمواطن ويسمع آلام المواطن قبل الحديث عن الأرقام. المواطن يريد قانون مالية يبني الثروة ولا يوزع الفقر، يرغب في قانون يفتح أبواب الشغل ولا يرفع في الأداءات، يريد قانون ينصف من طالت بطالتهم ويطبق تعليمات رئيس الجمهورية في الميدان.

سأتحدث سيدتي الوزيرة، عن فئة ذوي الإعاقة وقانون المالية، وزارة المالية ضيقت على ذوي الإعاقة في الامتياز الجبائي للسيارات المخصصة لذوي الإعاقة، تضييق طريف ومضحك في الواقع سيدتي الوزيرة باشتراط وجود صلة قرابة، أحد الأصول أو الفروع، الشخص الذي سيجلب السيارة من الخارج يجب أن يكون في صلة قرابة، أريد أن أسأل لما ضيقتم على ذوي الإعاقة اليوم في التمتع بهذا الامتياز الجبائي...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أكمل فكرتك.

السيد علاء غزواني

لما لم تضيقوا السيدة الوزيرة على الفاسدين والانتهازيين النافذين الذين يستعملون الامتياز المخصص لذوي الإعاقة بدون وجه حق.

أخيرا سيدتي الوزيرة توصية، رجاء بخصوص القباضة المالية بفرنانة الرجاء الحرص على هذا المشروع والتسريع في إنجازه حتى نقرب الخدمة من المواطن ونسهلها، لا نريد لهذا المشروع أن يتوقف في أي مرحلة من مراحل التنفيذ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم علي الحسومي البيولي، له ست دقائق.

السيد علي الحسومي البيولي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

السيدة وزيرة المالية الفاضلة والوفد المرافق لكم،

إن دور وزارة المالية ليس مجرد إدارة نفقات وموارد، بل معركة حقيقية لإعادة صياغة العلاقة بين الدولة ومواردها وبين المركز والجهات، لقد آن الأوان للاعتراف بأن الأزمة الهيكلية لميزانياتنا هي نتيجة مباشرة لمناخ الريع المترسخ والاعتماد على آليات تقليدية تعطل الاستثمار، وتبقي على الأصول جامدة.

إن منهجية إعداد قوانين المالية السابقة عبر تكريس سياسة إحداث الصناديق المتعددة وخطوط التمويل التقليدية، فضلا عن الإفراط في منح الإعفاءات الجبائية القطاعية التقليدية، أثبتت فشلها الذريع في تحقيق الإصلاح، هذه الأدوات المجتمعة أصبحت غالبا غطاء لتعقيد الإجراءات وخدمة مصالح ضيقة، وتشويه المنافسة، نحن اليوم في حاجة إلى سياسة مالية ثورية تقتلع جذور الريع والجمود.

إنني بصفتي نائبا عن الجهات والأقاليم، وممثلا بالتحديد لولاية تطاوين التي تختزن ثروات طبيعية هائلة ومتنوعة ورصيدا شبابيا مهدورا، أدعوكم إلى تبني خطة لإقلاع حقيقية عبر ثلاث إصلاحات هيكلية جريئة وغير تقليدية.

أولا، تفعيل آلية مبادلة الدين بالأصول لمكافحة جمود الثروة، إن اقتصاد الريع يزدهر حيث تجمد الأصول وتتراكم الديون فبدل البحث عن قروض جديدة يجب أن يتضمن قانون المالية بداية من السنة القادمة سنة 2026، تفويضا استثنائيا وواضحا لوزارة المالية لإنشاء داخل كل إقليم وحدة ذات صلاحيات واسعة لإدارة الأصول غير المنتجة، بما في ذلك الأملاك المصادرة المتنازعة عليها والأراضي العمومية غير المستغلة والمنشآت العمومية المهجورة.

إن مهمة هذه الآلية الجريئة ليست التفويت العشوائي، بل الاستخدام المباشر والملزم لعائدات هذه الأصول في عملية شراء استباقية ممنهجة للدين العمومي عالي الكلفة، سواء الداخلي أو الخارجي.

هذا الإجراء يحول الأصول الجامدة إلى تخفيف مباشر وفوري لعبء الميزانية ويسحب البساط من تحت كل من يستغل جمود هذه الثروات لتحقيق مكاسب غير مشروعة.

ثانيا، إن تعدد الإعفاءات الجبائية والمزايا القطاعية هو أحد أهم أدوات اقتصاد الريع، حيث تمنح الامتيازات عبر قرارات إدارية معقدة بدلا من قواعد سوق واضحة.

أقترح أن يتضمن قانون المالية الجديد التزاما بإلغاء جميع الإعفاءات الجبائية القطاعية الحالية، وبالمقابل إنشاء مدونة جبائية موحدة تمنح حافزا جبائيا مباشرا وواضحا بناء على الموقع الجغرافي ونوع النشاط المنتج فقط.

على سبيل المثال، إقرار نسبة 0% من الضريبة على الشركات لمدة خمس سنوات لكل استثمار إنتاجي جديد يتم إنشاؤه في مناطق التنمية الجهوية المحددة، مثل ولايات الجنوب والوسط على أن يغطي هذا الفقدان في الموارد عبر إلغاء الإعفاءات القديمة، هذا يضمن العدالة ويحول الحافز من الامتياز الإداري إلى المبادرة التنموية.

ثالثا، تحويل الجهات الداخلية إلى مناطق تسريع للثورة المالية والخضراء بآلية العملة الرقمية الحكومية، إننا نملك الكثير من الثروات الطبيعية، الموقع الجغرافي وكفاءات من أصحاب الشهائد العليا خاصة من الشباب، لكننا ننتظر التمويل الخارجي.

إن الإقلاع التنموي في ولايات مثل تطاوين يجب أن يبدأ الآن وبأدواتنا الخاصة بسياسة التعويل على الذات.

أقترح أن يعتبر الجنوب التونسي بدءا من ولاية تطاوين منطقة تسريع تطبق فيها حلولا مالية وتكنولوجية جريئة، هذا يتطلب أن يتضمن قانون المالية 2026 التزاما بإطلاق تجربة رائدة للعملة الرقمية الحكومية، أو ما يعرف عالميا بالعملة الرقمية للبنك المركزي كأداة مالية لتفعيل اللامركزية التنموية.

إن هذه العملة رقمية ومضمونة من البنك المركزي التونسي تغطى بالكامل من البنك المركزي، لكنها مبرمجة بحيث تخصص الأموال الموجهة لمشاريع البنية التحتية والطاقة الخضراء في الجهة لغرضها فقط، يتم تزويد جميع المستفيدين كالمقاولين والعمال والموردين بمحافظ رقمية آمنة، ويتم الدفع لهم فورا وآليا بمجرد مصادقة السلطات المحلية على الإنجاز.

هذا الإجراء ينهي البيروقراطية ويضمن أن كل دينار مخصص للجهة يبقى يدور في نسيجها الاقتصادي مع تأمين الشفافية الكاملة وتتبع الإنفاق في الوقت الفعلي، مما يجفف منابع الاقتصاد الموازي.

السيدة الوزيرة، إن هذه المقترحات هي جوهر مقاربة إصلاحية تعتمد على الابتكار المالي والمحاسبة على الأداء والاستغلال الذكي للثروات المحلية، نحن ندعو وزارة المالية إلى أن تكون قاطرة للتغيير وأن تتبنى الشجاعة اللازمة لتمرير مثل هذه الآليات المبتكرة والتي تحول ولاياتنا من مناطق تنمية معطلة إلى مناطق جاذبة للثروة والتكنولوجيا.

ننتظر منكم شراكة حقيقية مع الوظيفة التشريعية لنوقد معا شعلة الإقلاع الحقيقي الذي يستحقه شعبنا وبلدنا والسلام عليكم ورحمة الله وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم كمال الماجري، له من التوقيت أربع دقائق تفضل.

السيد كمال الماجري

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة المالية وكافة الإطارات المرافقة،

يتسم دور المالية في الاقتصاد الوطني بدور حيوي وأساسي يعمل كمحرك للنمو الاقتصادي عبر تجميع المدخرات وتوجيه الاستثمار وتوفير التمويل للمشاريع وتسهيل المعاملات وتعزيز الاستقرار من خلال السياسات المالية التي تشمل الضرائب والإنفاق.

اليوم السيدة الوزيرة، هناك نفقات يعني هناك عائدات للدولة، يعني هناك أهداف الميزانية، الميزانية المعروضة علينا السيدة الوزيرة اليوم أكثر من 90% منها جباية، لكن لا يوجد تنمية السيدة الوزيرة، لم نر تنمية، اليوم لا بد من توجهات سياسية جديدة تتماشى وطبيعة

التحديات. اليوم في الاقتصاد الموازي والاقتصاد المنظم سيدتي الوزيرة لا يوجد رؤية واضحة، المواطن يتجه للسوق الموازية لشراء مكيف هواء أو علبة شكلاطة.

اليوم السيدة الوزيرة، هل هناك رؤية من وزارة المالية لتعديل السوق المنظمة مع السوق الموازية، لكي تدخل في القاعدة الجبائية؟

الدور الاجتماعي، لاحظنا أن هناك نقلة نوعية في ميزانية 2026 واعتمادات مرصودة، لكن مع الأسف لا يوجد عدالة مالية واجتماعية بين الجهات، نتحدث عن إجراءات جبائية جديدة حسب خصوصيات الولايات ومراعاة نسب النمو، سيدتي الوزيرة الجباية لا تنطبق على ولاية مدنين وباجة فهناك خصوصيات في كل الولايات ونسبة النمو.

اليوم سأتحدث عن الاقتصاد المحلي، أين التمويلات والتشجيعات وخاصة التعويل على الذات؟ أين التمويلات والتشجيع على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة في الجهات الداخلية؟ ولاية باجة مثلا هي الأولى في إنتاج الحبوب تساهم بشكل كبير في الأمن الغذائي الوطني، لا يوجد دعم للفلاح السيدة الوزيرة ولا جدولة لديون الفلاحين، 10 مليون دينار التي صادقنا عليهم السنة الفارطة السيدة الوزيرة في ميزانية 2024 لم تفعل بعد، ننتظر الأوامر الترتيبية الجديدة لتفعيل 10 مليون دينار ومنحهم للفلاحين.

الجمعيات التنموية في المناطق الداخلية، السيدة الوزيرة هذه الجمعيات ينقصها التمويل تتطلب تمويلات كبيرة السيدة الوزيرة في علاقة بالفئات الهشة وأصحاب الشهائد العليا، اليوم لا يوجد في حق أصحاب الشهائد العليا والعاطلين العمل ما هو مبرمج في الميزانية.

قانون 16 ديسمبر الذي سيعرض على مجلس النواب هل قمتم بدراسته السيدة الوزيرة لتشغيل العاطلين عن العمل؟ لم أر شيئا في التقرير.

مصير الشركة التونسية للسكر بباجة، غياب التمويل، زميلي السيد النائب سالم المالكي ذكر بعض الأرقام، اليوم سيدتي الوزيرة نطلب تدعيم هذه الشركة واتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لإعادة الدورة الاقتصادية الجهوية، الشركات الأهلية ومصيرها، الشركات الأهلية السيدة الوزيرة لها منوال تنموي جديد، على مستوى التمويل، اليوم نجد 300 مليون دينار، "BTS" يطلب ضمانات للشركة الأهلية وإلا لن يمنح مليار، رجاء السيدة الوزيرة الترفيع في خط تمويل الشركات الأهلية.

محليا، المقر القديم لمستودع التبغ بتبرسق تم إخلاؤه بسبب تعرضه لأعمال حرق وتخريب في أحداث الثورة يشكل خطرا على الأعوان وعلى الوافدين عليه، إضافة إلى وجود تصدعات كبيرة بمقر القباضة المالية، هذا يستدعي من وزارتكم إعادة ترميم أو بناء مقر جديد بالمدينة.

السيدة الوزيرة مقر القباضة المالية بمعتمدية تبرسق آيل للسقوط وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم أحمد قار علي، له من التوقيت أربع دقائق.

السيد أحمد قارعلي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سيدتي الوزيرة، مداخلتي ستقتصر على الاقتصاد الموازي الذي تحدث عنه عدة زملاء، هذه المعضلة التي تنخر الاقتصاد الوطني، حيث تهدد التوازن المالي والاجتماعي للدولة وتضاعف قدراتها على تطبيق سياساتها المالية والنقدية، وتمثل عائقا أمام تحقيق التنمية وتعمق الفقر والفوارق الاجتماعية والعدالة الجبائية.

تونس مؤشراتها عالية في هذا الخصوص حيث يمثل الاقتصاد الموازي 40% من الناتج الداخلي للخام، يشغل نحو 45% من اليد العاملة خارج الأطر القانونية، أكثر من 50% من المعاملات النقدية تتم خارج الإطار البنكي.

هذه الظاهرة صحيح السيدة الوزيرة، لا تخلو منها أي دولة في العالم، لكن العديد من الدول أقدمت على القيام بإصلاحات اقتصادية وهيكلية جذرية ساهمت في تراجع ظاهرة الاقتصاد الموازي، هذا ما لم نلمسه في سياسة وزارتكم، فلا توجد أي مؤشرات دالة على مقاومة الاقتصاد الموازي ولا نرى أي خطة من شأنها إدماج السوق الموازية في الاقتصاد المنظم، حلول ترقيعية تقليدية لا تحل الأزمة.

اليوم لابد من إيجاد آليات أكثر نجاعة لإدماج الأنشطة الموازية بصفة تدريجية في الدورة الاقتصادية الرسمية قبل المقاربة الأمنية والعقابية.

لذلك لا بد من:

أولا، تطوير البنية التحتية الرقمية عبر تنسيق مهام مختلف الأطراف المتداخلة باعتماد على نظام معلوماتي لتشبيك المعطيات وتوفير عناصر استقصائية، تسهيل الدفع الإلكتروني والفواتير الرقمية لتقليل التعامل النقدي المخفي، توفير منصات تسجيل إلكترونية لتسهيل التسجيل القانوني.

ثانيا، تبسيط الإجراءات الإدارية لتشجيع الفاعلين في الاقتصاد الموازي على الانخراط في المنظومة الاقتصادية المنظمة عبر تذليل البيروقراطية الإدارية والتراخيص المعقدة وتسهيل إجراءات تسجيل كل شخص طبيعي أو معنوي يعمل خارج الأطر القانونية.

ثالثا، تطوير السياسات الجبائية التحفيزية، وإصلاح النظام الضريبي مثل إقرار إعفاءات أو تخفيضات ضريبية ظرفية لكل من ينخرط في الاقتصاد المنظم أو توفير تسهيلات بنكية للأفراد والمؤسسات التي تبادر لتسوية وضعيتها وتنخرط في الاقتصاد المنظم.

رابعا، تطوير برامج الحماية الاجتماعية لدمج الناشطين في الاقتصاد الموازي.

خامسا، برمجة حملات إعلامية لتوضيح فوائد الانخراط في الاقتصاد المنظم، هذا إلى جانب إحكام التصدي لظاهرة التهريب.

في هذا السياق السيدة الوزيرة أريد أن أحيي سلك الديوانة التونسية، خط الدفاع المالي والاقتصادي الأول، وأنوه بضعف التحفيز المادي والمعنوي لإطارات وأعوان هذا الجهاز الحامي للوطن ونقص الإمكانيات التقنية والمعدات.

اليوم السيدة الوزيرة، لابد من التسريع في رقمنة الإجراءات الديوانية باعتماد تكنولوجيات حديثة تساهم في تطوير البرمجيات وتشبيك قواعد البيانات، ويحسن علاقة هذا السلك بالمتعاملين الاقتصاديين.

كذلك لابد من دعم هذا السلك بتجهيزات ومعدات حديثة مثل "الدرون"، كاميرات المراقبة، أجهزة الكشف بالأشعة وغيره لكي

يستطيع هذا الجهاز أن يقاوم ويواكب أساليب التهريب المتقدمة والمتطورة ويكون مساهم فاعل في القضاء على هذا الإرهاب الاقتصادي، شكرا.

السيد يوسف البرقاوي، نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم مراد البرقاوي، له من التوقيت أربع دقائق، تفضل.

السيد مراد البرقاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة أعضاء مجلس النواب وأعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

سأطرح بعض النقاط بعجالة نظرا لضيق الوقت.

في ظل توجهات سيادة رئيس الجمهورية لتكريس العدالة الاجتماعية، فإن من أهم المطالب الاجتماعية اليوم هو ملف أصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم، هؤلاء أفنوا أعمارهم في تحصيل العلم والمعرفة وضحت عائلاتهم بالغالي والنفيس من أجل تحصيل شهائد عليا والحصول على وظائف تحفظ لهم كرامتهم، هؤلاء لا يطلبون منة من أحد، بل يطالبون بحق مكفول بالدستور وما على الدولة أن ترصد ميزانية لانتدابهم على دفعات، وفق إستراتيجية واضحة ومدروسة فعلى الحكومة أن تتحمل المسؤولية التاريخية والدستورية إزاء من آمنوا بالعلم والمعرفة.

ثانيا، تسوية الوضعية المهنية للأعوان المتعاقدين بالأجر الأدنى المضمون مع وزارة الشباب والرياضة، رفع الضريبة على أجور المتقاعدين، وتسوية وضعية عمال الحظائر.

ثالثا، البعض من معتمديات ولاية القيروان السيدة الوزيرة تفتقر لأبسط المرافق الخدماتية الإدارية، مثال على ذلك معتمدية منزل المهيري لا يوجد فيها قباضة ولا فرع "STEG" ولا فرع "SONEDE" ولا فروع "CNAM, CNSS" اليوم السيدة الوزيرة، ألتمس منكم على الأقل احداث قباضة مالية بمعتمدية منزل مهيري، وتركيز دار خدمات إدارية بمعتمدية الشبيكة، علما أن العقار مخصص من قبل بلدية المكان.

رابعا، متى يتم رصد الاعتمادات المالية لإحداث مركب ديواني متعددة الاختصاصات بمعتمدية منزل مهيري من ولاية القيروان على العقار المخصص لفائدة الإدارة العامة للديوانة الماسح عشرة هكتارات بموجب قرار تخصيص عدد 342 بتاريخ 11 سبتمبر 2022.

السيدة الوزيرة، اليوم إذا أردنا أن نستثمر ونشجع الاستثمار أول ما أطالب به في معتمدية منزل المهيري ونصر الله لدينا أكثر من 9000 أراضي دولية مهملة، هذه الأراضي مسترجعة وتحت تصرف ديوان الأراضي الدولية من سنة 2012 وأغلبها أشجار زياتين، اليوم آلاف الأشجار من الزياتين تيبست وكما نعلم أن ولاية القيروان هي ولاية فلاحية بالأساس فمن المهم إحداث مصانع تحويلية بالجهة وهذا يمكننا من دفع الاستثمار وربح قيمة مضافة، كذلك تحسين وضعية العمال الذين لا يتمتعون بحقوقهم كاملة ومن وقت الثورة إلى اليوم يحافظون عليها، بصراحة هذه الثروة يجب أن نستغلها الاستغلال الجيد وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم فتحي العماري، له من التوقيت أربع دقائق.

السيد فتحي العماري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والوفد المرافق،

جاء قانون المالية بطابع اجتماعي واضح، نثمن ما جاء في الفصل 13 من قانون المالية " تشجيع القطاع الخاص على انتداب أصحاب الشهائد من التعليم العالي للحد من البطالة"، كما جاء في الفصل 15 من قانون المالية الترفيع في الأجور والمرتبات لسنوات 26 و27 و28 ويشمل القطاع العام والخاص والمتقاعدين من أجل تحسين القدرة الشرائية للمواطن.

خلاص القروض بالعملة الصعبة دون الرضوخ إلى أوامر الصندوق النقدي الدولي وهذا في حد ذاته إنجاز هام وأهم شيء السيادة الوطنية.

قانون المالية 2026، صحيح أنه افتقد إلى قرارات منها تشجيع الاستثمار المحلي وخاصة منهم الشبان، البحث على توفير الاعتمادات لتشغيل من طالت بطالتهم من أصحاب الشهائد العليا، تسوية عمال الحظائر 55/45.

السيدة الوزيرة، الرقمنة في الإدارة التونسية، غياب الإرادة في عدة إدارات تسير بشيء من البطء وهي هامة في مقاومة الاحتكار والفساد وتكريس مبدأ العدالة والشفافية.

معبر راس جدير الحدودي بين قردان، استخلاص معلوم لفائدة بلدية بن قردان على دخول كل عربة إلى التراب التونسي، وهذا يمكن استغلاله في تحسين البنية التحتية بالجهة.

السيدة الوزيرة، معبر راس جدير، القليل من المرونة مع أهالينا في بن قردان وليس فقط في بن قردان، بل من جميع الولايات يعملون فيه هناك من يعمل في التجارة مع الشقيقة ليبيا، هي تجارة بينية أو تجارة موازية ويعملون منذ حوالي أربعين سنة يعني هذا هو مورد رزقهم لذا لا بد من القليل من المرونة وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن إلى السيدة النائبة المحترمة فوزية الناوي، لها من الدقائق ست دقائق.

السيدة فوزية الناوي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والفريق المرافق لها والزملاء النواب في كلا الغرفتين،

سيدتي الوزيرة، تكلم زملائي على التمور وعلى القوارص والرمان، في منوبة سأتحدث عن الخرشوف "القنارية"، اليوم في الصباح اتصل بي فلاح وهو يبكي قال أنها تعتبر فلاحة موسمية ظرفية مدتها شهر فقط، والكمية المسموح ببيعها في السوق 10 آلاف فقط، التونسي يأكلها بكميات قليلة وفي بداية الموسم يفرضون عليه بيع 12 ربع منها بعشرة دنانير وهذا حتى منطقيا لا يجوز.

الرجاء ثم الرجاء التراجع عن هذا القانون الجاحف، لكن أنتم تعلمون أن الفلاح لا يستفيد من الأموال فقط المستفيد هو ما يسمى "بالهباطة" والجميع على علم بهذا، نتمنى مراعاة ظروف الفلاح والتراجع عن هذه القيمة وشكرا.

إلغاء الرخص واستبدالها بكراس شروط، كراس الشروط أصبحت أسهل للتونسي من بعض الرخص، الرخص تدخل فيها عدة

أشياء ونحن نريد تشجيع الشباب على الأقل نسهل له الإجراءات للقيام بالتجارة.

تنصيص فصل واضح السيدة الوزيرة في الميزانية لأصحاب الشهائد العليا والعاطلين على العمل، كل يوم نحدثك عن العاطلين عن العمل وسياسة الدولة تأخذه بعين الاعتبار وان شاء الله سنجد الحل.

تسوية وضعيات المناولة والأعمال الهشة في القطاع العام والخاص، السيدة الوزيرة وأنا كنت تحدثت مع المديرة العامة لكي لا نترك الفرصة لمن يسير الإدارات وعوض أن نسوي الوضعية ننتدب أشخاص آخرين ولنا ثقة لإيلاء أهمية لهذا الموضوع.

مقترح قانون السيدة الوزيرة يتعلق بمواطنينا بالخارج طلبوا مني مقترح قانون يسمح للتونسيين المقيمين بالخارج ببيع أملاكهم في تونس، والتصرف في المال بالعملة عن طريق البنك، يعني تقنينه لكي يكون لديهم أريحية في جلب المال.

البنوك والاقتطاعات من حسابات حرفائها على أبسط إجراء والقروض والفوائض المشقة وخاصة "TMM" أصبحت عائقا هذا بالنسبة للإنسان الذي سيتمتع بقرض، أصبح "TMM" أقوى من القرض نفسه.

الرجاء تخفيف العبء على صغار التجار في بداية العمل لثلاث سنوات، نشجع المواطنين على الاقتراض والانتصاب لكن على الأقل في البداية لا يعرف كيف يتعامل مع التجار لذا من الضروري التخفيف في العبء والمراقبة، لا بأس في منح فرصة للشباب لتشجيعه على هذا.

السيدة الوزيرة، الزيادة في الأجور لموظفي القطاع العام والخاص والمتقاعدين والزيادة تكون محترمة ليس فقط 10 أو 20 دينار مع إلغاء قانون الاقتطاع الإجباري الذي فرضته حكومة يوسف الشاهد.

الانتداب المباشر في الوزارات لأصحاب الشهائد العليا والدكاترة، أصبح العديد منهم كبارا في السن وأمنيتهم الوحيدة الحصول على وظيفة، هذا غير إنساني، نبلغكم دائما أصوات المواطنين الذين يتصلون بنا.

النظر بجدية في ملف توليد السيارات لمحدودي الدخل من خمسة إلى سبعة سنوات، إصلاح جبائي عميق يضمن حق الدولة ويحمي حقوق الخاضعين للضريبة.

مقترح آخر السيدة الوزيرة يخص وزارة المالية واستغلال السيارات موضوع الحجز الديواني. يتم التفويت فيها مقابل قيمة عادلة من قبل لجنة مشتركة فيها مجموع الوزارات المتداخلة، سيقع التفويت في البعض منها والتصرف فيها لوزارة التكوين المهني والتشغيل، لورشات تكوين السيارات يكون فيها عدة اختصاصات لتطوير السيارات وانفتاح مؤسسات الدولة على التطوير التكنولوجي.

السيدة الوزيرة، سأتحدث عن الأملاك المصادرة التي تضخ لنا المال، الرجاء الدراسة الجدية، لقد كانت هناك قيمة رمزية مقابل العقار، لما لا تقع المراجعة في هذا الخصوص؟

الرهان الرياضي، العملة الافتراضية، مناطق التبادل الحر في إطار المتاجرة في بن قردان وغار دماء، نقنن القانون ونسهل لهم المعاملات لكي نضخ أموالا لميزانية الدولة وخاصة لوزارة المالية.

السيدة الوزيرة، في نفس السياق نتحدث عن الانتصاب الفوضوي، أحيانا ضعاف الحال ينتصبون في عدة أماكن لكن السيدة الوزيرة نتمنى تضمين هذا الانتصاب في الدورة الاقتصادية وإرساء قاعدة بيانات يقع فيها جرد لعديد المنتصبين خارج الإطار القانوني ونعلمهم بإدماجهم في قائمة البيانات وتمتيعهم بالتغطية الاجتماعية، هذا المقترح السيدة الوزيرة يمكن أن يسهل على المواطن الانخراط في سياسة الدولة كذلك يمكنهم فيما بعد احداث شركات أهلية وهكذا نكون قد خدمنا الاقتصاد ونسهل الاجراءات السيدة الوزيرة وبارك الله فيك وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيدة النائبة على ما تفضلت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم معز الشريف له من التوقيت ست دقائق.

السيد محمد معز الشريف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكافة الحضور،

ومرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

فيما يخص مشروع الميزانية، سأتناول هذا الموضوع لاحقا إن شاء الله وذلك أثناء مناقشتها فصلا فصلا والتصويت عليها، غير أن لدي اليوم نقطتين هامتين.

أود أن أتناول باهتمام كبير أحكام الفصل 53 من مشروع قانون المالية لسنة 2025 والذي نص على إعفاء المؤسسات من الديون المتخلدة بذمتها لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الدفع الكلي أو الجزئي لفوائض التأخير وجدولة أصل الدين والفوائض على فترة أقصاها عشر سنوات، وبنسبة الفائدة الأصلية طبقا لسياسة استخلاص يضبطها مجلس إدارة البنك وتشرف على تنفيذها إدارتها العامة على أن تقديم مطالب الانتفاع بهذا الإجراء في أجل أقصاه 31 ديسمبر 2025.

ورغم وجاهة هذا التوجه من حيث المبدأ فإنه لم يحقق الأثر المرجو عمليا لدى أغلب أصحاب المؤسسات، بل على العكس، فقد حرم كل من المؤسسات من الانتفاع نظرا إلى التعقيدات والشروط التي طالب بها البنك من ناحية، مقارنة بانتظارات المؤسسات وحرم البنك من مورد هام في مجال الاستخلاص خصوصا وأن عملية إعادة الجدولة لا تتم دون عملية إعادة تمويل " refinancement".

ومن هنا، فإن المطلوب ليس مجرد إعادة جدولة للديون، بل برنامج شامل لإنقاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة يقوم على خمسة أركان أساسية:

أولا، أن تكون عملية إعادة الجدولة جزءا من رؤية شاملة تميز بين المؤسسات ذات النشاط القابل للإنقاذ وتلك التي فقدت كليا مقومات الاستمرارية فالمؤسسة التي يمكن إنقاذها تحتاج إلى دعم مالي حقيقي وليس فقط إلى تأجيل سداد ديون قديمة.

ثانيا، ينبغي إعداد صندوق تمويل أو إعادة تمويل موازٍ لأن البنك عندما يعيد جدولة الديون ويتنازل عن جزء من مداخيله يتحمل كلفة مالية مباشرة في حين لا تتوفر له موارد تغطي هذا الجهد، هذا الصندوق يمكن له أن يكون ممولا من ميزانية الدولة عبر موارد خارجية مضمونة من الدولة.

ثالثا، ينبغي تمكين المؤسسات المعنية من قرض ثان سواء كان قرض استغلال وتصرف أو قرض استثمار جديد، حتى تستعيد

المؤسسة دورتها الاقتصادية وتتمكن من خلق القيمة المضافة والتشغيل.

رابعا، يجب التفكير في آلية لتقوية الأموال الذاتية للمؤسسات عبر ما يعرف بقروض المساهمة لأنها تساهم في تحسين هيكلة رأس المال وجعل المؤسسة قابلة مستقبلا للتمويل البنكي بشروط أفضل.

خامسا، من الضروري أيضا تعزيز آليات الضمان البنكي، سواء عبر الشركة التونسية للضمان أو عبر آليات ضمان خاصة تحدث بصفة استثنائية لفائدة هذا البرنامج فالضمان عنصر أساسي لنجاح أي خطة إنقاذ أو إعادة هيكلة ويفيد الطرفين البنك من جهة والمؤسسة من جهة أخرى.

ختاما، السيدة الوزيرة، إن إعادة الجدولة لوحدها كما وردت في الفصل 53، ليست كافية لإنقاذ المؤسسات المتعثرة نحن بحاجة إلى برنامج وطني متكامل يجمع بين إعادة الهيكلة المالية والتمويل الجديد ودعم رأس المال والضمانات الفعالة.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك تجربة سابقة للبنك التونسي لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة سنة 2014، في إطار صندوق دعم المؤسسات المتعثرة، حيث تم إنقاذ عدد من المؤسسات التي عادت إلى النشاط والإنتاج اليوم وبعد مرحلة جائحة كوفيد والوضع الاقتصادي الدقيق، فإنه من الضروري التفكير بجدية في إحداث صندوق جديد لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعاني صعوبات يعهد التصرف فيه إلى البنك المذكور سواء بتمويل وطني أو خارجي مضمون من الدولة لأن إنقاذ هذه المؤسسات هو في نهاية المطاف إنقاذ للاقتصاد الوطني وفرص العمل.

نأتي إلى الأمر عدد 1126 لسنة 2019 فيما يخص اعتماد جهاز التسجيل المتعلق بخدمات الاستهلاك على عين المكان فإذا كنا سنتحدث عن العدالة الجبائية فلا بد من تعميم العدل وتثبيت جهاز التسجيل على جميع القطاعات ما دامت هذه القطاعات تدفع ضرائبها مثل "CNSS" وغيرها وتصرح برقم معاملاتها كما ينص عليه القانون علما أن هذه القطاعات تشغل ما يقارب مليون موطن شغل وبالتالي بهذا القانون قد يؤدي إلى غلق أغلبها وسينجر عنه ارتفاع في نسب البطالة لسبب بسيط هو أن صاحب المحل لن يعود قادرا على تسديد مصاريفه في حين ستتوجه كل المداخيل إلى القباضة.

كما يطرح إشكال الإتاوة بنسبة 3% على رقم المعاملات، بتعلة إتاوة على المواد المدعمة التي لا يستعملونها أصلا أو تلك التي توفر لهم المواد المدعمة كالسكر والحليب والزيت والطحين وغيرها مما يجعلهم مطالبين بدفع إتاوة على مواد مدعمة، وهو أمر غير معقول.

وأهم نقطة، نحن مع هذا القانون من حيث المبدأ، لكن الإشكال المطروح يتمثل في كيفية إظهار الفواتير بالقيمة المضافة في ظل غياب فواتير لعديد المواد التي لا تسلم بها فواتير أصلا، ولو توفرت هذه المواد بالفواتير كما هو معمول به في عديد الدول مثل المتاجر الكبرى بفرنسا التي توفر جميع المواد المطلوبة وتكون الفواتير مرفقة بـ "TVA" حينها يصبح هناك عدل.

الرجاء السيدة الوزيرة، فإن لدي مطلب لأصحاب المقاهي خاصة على مستوى جهتي بولاية سوسة، يتمثل في الجلوس مع الغرفة المهنية لأصحاب المقاهي والمطاعم والاستماع إلى مشاكلهم قصد إيجاد حلول عملية لهذا القطاع ثم بعد ذلك يمكن الحديث عن القانون. كما أود إبلاغكم رسالة أخرى، فإنه من غير المعقول أن يطرح هذا القانون في ظل واقع صعب حيث يعاني القطاع من عديد الإشكاليات والدولة لا تجد لهم حلولا وتزيد في تهميش القطاع بالقوانين غير المدروسة كما أعلمكم أننا مع هذا القانون إن وجدتم لنا حلا للمشكلة.

وفي الختام، وبما أن الوقت لا يسمح، أطلب من سيادتكم، سيدي الرئيس، منحي دقيقة إضافية، كيف يمكن لنا أن نظهر مصاريفنا في حين أن أغلب المواد مفقودة ونضطر إلى اقتنائها من السوق الموازية دون فواتير؟ إن توفير المواد هو واجب الدولة حتى نتمكن من العمل بصفة قانونية، بدل قضاء أغلب وقتنا في البحث عنها بطرق موازية، وهو ما يهدد بقاء محلاتنا مفتوحة.

الرجاء من دولتنا إيجاد حل عاجل، فنحن نمثل قطاع هام في اقتصاد البلاد ونتبع الدولة التونسية غير أن هذا القانون قد يدمر القطاع ويجعل المستفيد الأكبر منه المهربون الذين سيقومون بتبييض أموالهم وذلك من خلال الإتاوة المطروحة بقيمة 3% في حين يضمحل أبناء الميدان الذين يعجزون عن الصمود أمام كل ذلك.

هذه هي الرسالة التي أردت إيصالها السيدة الوزيرة، خاصة وأن هذا القطاع على مستوى جهتي وعلى المستوى الوطني عموما مهدد بمزيد من التدهور وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم حسنين المحفوظي، له من التوقيت ست دقائق تفضل.

السيد حسنين المحفوظي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالزملاء من الغرفتين،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لك.

السيدة الوزيرة، بالأمس كنت أطالبكم من خارج قبة البرلمان كشاب تونسي معطل عن العمل ومن بين من طالت بطالتهم، كنت أطالبكم بالتشغيل وكما يقول المثل "ما يحس بالجمرة كان اللي يعفس عليها" وأنا قد وطأت قدمي الجمر، اليوم لم يتغير أي شيء سوى أنني أصبحت أخاطبكم من تحت قبة البرلمان، المسؤولية كبرت ولم أعد أمثل نفسي فقط، بل أنوب اليوم أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل، المسؤولية تضاعفت ولم أعد فقط أطأ الجمر، بل أصبحت أطأ الموقد كله.

اليوم أصحاب الشهائد العليا يا سيادة الوزيرة، نحن فرحنا بوجود كفاءات على رأس وزارة المالية وهي كفاءات من العنصر النسائي، فقد سبقتك وزيرة امرأة ونحن نعرف بالفطرة أن المرأة أحن وألطف ونتمنى أن تتعاطفوا مع هؤلاء المعطلين نحن نعلم جيدا أن التشغيل حق دستوري ولكن إن تطلب الأمر تخصيص اعتمادات خاصة لهم، والقيام بلفتة جدية لانتداب أصحاب الشهائد العليا لانتدابهم ولو على دفعات خاصة من طالت بطالتهم، كفاهم تهميشا ومماطلة.

أما فيما يخص الرقمنة وتسهيل الخدمات للمواطنين، في الحقيقة ما زلنا بعيدين جدا عن التكنولوجيا، نحن في سنة 2025 أصبحت المأكولات تصل إلى المنازل عبر إرسالية بتطبيقة بالهاتف في حين أن أصحاب الخطايا يقفون في الطوابير لساعات طويلة، فأين الرقمنة وأين التسهيلات؟

سأعطيكم مثالا حيا عن التعطيلات الإدارية، عندما يشتري المواطن قطعة أرض ولكي يتحصل على شهادة الملكية يتعب بين

الإدارات ابتداء من عدل الإشهاد مرورا بالقباضة المالية ثم إدارة الملكية العقارية، يكفي أن ينسى تسجيل العقد بالقباضة أو يتأخر في الدفع أسبوعا أو أسبوعين حتى يتمكن البائع من إعادة بيع الأرض من جديد وهنا لن نتحدث عن دولة البناء والتشييد، بل في دولة من كان الأسرع، من سيسبق إلى تسجيل الأرض أولا وقد حدث ذلك عدة المرات.

أما فيما يخص أعوان الديوانة، فهناك نقصا فادحا، الرجاء توفير العنصر البشري لهذا السلك العريق حتى تتحقق النجاعة أكثر فأكثر.

أما فيما يخص موضوع الصرف عند السفر إلى دولة أخرى، على ما يبدو فإن مبلغ 1800 أورو في السنة لا يلبي الحاجيات ولا يغير شيئا، الرجاء الترفيع في هذا المبلغ.

وبالنسبة إلى البرنامج التنموي الخصوصي للإدماج الاجتماعي والاقتصادي، نعلم أنه برنامج مشترك بين عدة وزارات وقد أحدثت له منصة لطالبي المشاريع وستنتفع به 50 معتمدية ذات الأولوية وخصصت له اعتمادات مالية هامة، لكننا لم نر له أثرا في جهة القصرين، نرجو إجابة واضحة حول هذا البرنامج.

أمر إلى شركة الاستثمار الجهوي بالقصرين التي ساهمت في تمويل عديد المشاريع بالجهة، إلا أنها اليوم تعيش صعوبات مالية كبيرة قد تؤدي إلى إغلاقها فما مصير الموظفين الذين لم يتقاضوا أجورهم منذ أكثر من 19 شهرا؟ هل سنجد لهم حلولا جذرية؟ أو ماء البحر أقرب إليهم.

سيدتي الوزيرة، وقعت برمجة مجمع الديوان التونسي بولاية القصرين منذ سنوات وقد خصصت له قطعة أرض وأحدثت له تصاميم عرضت على إطارات الوزارة والوزراء السابقين، هذا المجمع يشمل مقر الإدارة الجهوية والمخازن وفرق التفتيش وغيرها، لكن هذا المشروع إلى حد الآن معطلا، نرجو من سيادتكم تقديم إجابة واضحة.

كما نعاني نقصا في القباضات المالية بالبلديات في ولاية القصرين وهذا أمر محير، فمتى تعمم هذه المرافق على البلديات لتيسير الخدمات؟ فنحن نرفع شعار " الشعب يريد".

صغار التجار الذين يتنقلون إلى الدول المجاورة كالجزائر وليبيا، فالتاجر الصغير الذي لا يتجاوز رأس ماله 1000 أو 2000 دينار يتعرض لمضايقات كبيرة من قبل الديوانة، وهو أمر غير مفهوم، نطالب بتسهيل الإجراءات لهم ومنحهم بطاقات تاجر صغير أو التخفيض في أسعار المواد داخل الجمهورية كما أنهم يتعرضون إلى عديد المضايقات دون الحديث عن الساعات الطويلة التي يقضونها أمام بوابات المعابر الحدودية للدخول للدول المجاورة وهو عذاب حقيقي، نرجو لفتة أو توصية لأعوان الديوانة.

مركز التربصات بالشعانبي، المشروع معطل منذ سنين فالرجاء حل هذا الملف وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، السيد النائب على ما تفضلت به وأحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له من التوقيت ست دقائق فليتفضل.

السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على خير الخلق أشرف المرسلين.

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبإطارات الوزارة،

شكرا سيدي الرئيس،

أنا لن أبحث في الأرقام وفي الأعداد سأحاول أن أبحث في المعنى،

سيدي الرئيس، بحكم أن السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ونائبيه هم من أعماق هذا الوطن وهم عينة من أبناء الشعب المفقرين سأتوجه بالخطاب إلى شخصك، هل أنت مستعد أن تدفع؟ من لم يدفع لن يفهم، للأسف هذان هما المبدآن الأساسيان اللذان تبنى عليهما وزارة المالية مشروع قانون المالية ومشروع ميزانية الدولة.

السيدة الوزيرة، المساواة حلم الضعفاء أما الأقوياء فلا يحلمون إلا بالسيطرة، الإنصاف خرافة جميلة تروى فقط على الفقراء.

سيدتي الوزيرة، أنتم اليوم تسعون وراء المساواة ولا العدالة، هناك فرق شاسع اليوم بين المساواة والعدالة لأن المساواة هي إعطاء الناس نفس الشيء أما العدالة أن تعطي لكل ذي حق حقه، نريد أن يكون هناك تمييزا إيجابيا واضحا في قانون المالية للدولة التونسية.

لديكم عناوين كبيرة، لكن للأسف الفصول مخجلة، دعم المؤسسات العمومية ونتحدث عن تخفيف الضرائب في توريد كذا، هناك مسائل وجمل ثورية وإنجازات لا ترقى إلى البيروقراطية، نشعر وكأنكم محكومون بالضرورة السياسية وليس بالعدالة الاجتماعية، هناك فصول في ميزانية 2025 في معظمها ما زالت تنتظر الأوامر الترتيبية خاصة الفصول الاجتماعية نريد جواب يعطينا تواريخ ثابتة، متى سيقع تنزيل الأوامر الترتيبية لهذه القوانين؟

الزيادة في الأجور للقطاع الخاص لسنة 2025، تحدثتم من 2026 إلى 2028، لكن 2025 أظنها بدأت وتوقفت أيضا نريد جواب شافي في هذه المسألة.

سأعطيك بعض المقترحات، السيدة الوزيرة:

ضرورة التوسيع في القاعدة الجبائية عبر إدماج القطاع الموازي تدريجيا في الدورة الاقتصادية الرسمية والتشجيع على الرقمنة في المعاملات المالية الجبائية.

مراجعة النظام الجبائي ليصبح أكثر عدالة وبساطة مع تخفيف الضغط على المؤسسات المنتجة وتشجيع الاستثمار والتصدير.

التحكم في النفقات العمومية من خلال ضبط الأولويات وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية العالية.

تعزيز الشفافية المالية عبر نشر تقارير دورية حول تنفيذ الميزانية وتقييم البرامج وتدعيم الرقابة البرلمانية والمجتمعية.

الإسراع في إصلاح المؤسسات العمومية على أساس معايير الحوكمة والمردودية مع الحفاظ على الطابع الاجتماعي للدولة.

تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الكبرى.

دعم قدرات الإدارة الجبائية والمالية بالوسائل التقنية والبشرية اللازمة لضمان النجاعة ومقاومة التهرب الضريبي.

وضع استراتيجية تواصلية واضحة لشرح الإصلاحات المالية للمواطنين وتعزيز الثقة في مؤسسات الدولة وشكرا وعاشت تونس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم محمد الكو، له من التوقيت ست دقائق فليتفضل.

السيد محمد الكو

شكرا السيد الرئيس،

السيدة وزيرة المالية،

السادة أعضاء الوفد المرافق،

السيدات والسادة النواب،

مداخلتي اليوم لن تكتفي بالتحليل المالي التقليدي لميزانية سنة 2026، بل ستقوم على مقاربة بين النص التشريعي وهو قانون المالية والرؤية الاستراتيجية الموجودة في الميزان الاقتصادي، ثم أحاول أن أقدم مقترحا لكسر الحلقة المفرغة للتمويل الحكومي.

لقد أعلن في الميزان الاقتصادي عن أهداف طموحة نحو نموذج نمو جديد يرتكز على الرقمنة والانتقال الطاقي والاستدامة والتنافسية ودفع الاستثمار، لكن عندما ننظر إلى قانون المالية نجد أن الجرأة قد تلاشت أمام واقع الضرورة والإكراهات، يركز الميزان الاقتصادي على ضرورة تحقيق نمو يقوده الاستثمار الخاص والتصدير لكن قانون المالية يستمر في الاعتماد المفرط على التمويل الداخلي والخارجي لسد العجز وهذا يعني أن الميزانية أصبحت أداة لإدارة الدين أكثر من كونها أداة لإدارة التنمية.

لا يمكن الحديث عن عدالة جبائية دون ربطها بمحاربة الاقتصاد الموازي والمسؤولية البيئية، فقانون المالية لا يقدم حوافز قوية وكافية لتحفيز المؤسسات للانتقال إلى الإنتاج النظيف ولا يحفز الدخول إلى الاقتصاد المنظم، ولا يفرض آليات ردع صارمة على المؤسسات الملوثة التي تستنزف صحة المواطن وثروات الدولة وهنا تكمن الجرأة المفقودة.

سيدتي الوزيرة، إن الاعتماد على تمويل المشاريع الخضراء حصريا عبر القروض الدولية والتمويل الحكومي هو مسار بطيء وثبت فشله في تحقيق الانتقال السريع، لذلك سأدعو إلى فتح باب التمويل الأخضر للاقتصاد الوطني عبر مساهمة المواطنين والشركات مقابل امتيازات جبائية مباشرة وتحفيزات لجلب الأموال الكثيرة الموجودة خارج المسالك القانونية فيمكن إنشاء ما يسمى بسندات ومساهمات التنمية الخضراء على النحو التالي:

أولا، السماح للأفراد التونسيين في الداخل والخارج دون قيود إجرائية بالاكتتاب في سندات أو صكوك محددة لتمويل مشاريع بيئية واضحة، مثل محطات الطاقة الشمسية أو مشاريع معالجة التلوث في الجهات.

ثانيا، يتم منح الأفراد والشركات المكتتبة في هذه السندات إعفاء جبائيا مباشرا أو خصما من الأداء يعادل نسبة من قيمة الاكتتاب هذا الامتياز الجبائي يجب أن يكون مرتبطا بمؤشرات أداء بيئية، مثل التخفيض في نسبة استهلاك الطاقة، التخفيض في البصمة الكربونية واستخدام مواد صديقة للبيئة في الصناعة.

سيدتي الكريمة، إن الحديث عن الاقتصاد الأخضر يصبح مجرد لغة تنموية جميلة ما لم يربط بواقع المأساة البيئية التي حصلت في بعض الجهات مثل قابس.

إن الفشل في فرض الحلول على المجمعات الصناعية الملوثة هو دليل على أن الدولة لا تستخدم أدواتها الجبائية والرقابية بشكل فعال.

إن تطبيق هذا المقترح لتمويل الانتقال الأخضر عبر الامتياز الجبائي يضمن أن تمويل الإصلاح البيئي لم يعد عبئا على الميزانية، بل يصبح فرصة استثمارية لكل تونسي يؤمن بضرورة إنقاذ مستقبل أبنائنا.

والمطلوب من وزارة المالية هو الجرأة التشريعية لدمج هذه الآليات في مشروع قانون المالية المعدل أو المقبل لإثبات أننا ملتزمون بالإصلاح الهيكلي والعدالة البيئية وأننا تعلمنا من أخطاء الماضي وأننا جسمنا ما جاء في توطئة دستور الجمهورية التونسية الصادر في 25 جويلية 2022 والتي جاء فيها "لا تنمية مستمرة ودائمة إلا في بيئة سليمة خالية من كل أسباب التلوث" وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، نختم بآخر مداخلة للسيد النائب المحترم حسني حسام المزالي، له من التوقيت أربع دقائق تفضل.

السيد حسني حسام المزالي

السلام عليكم،

سيدتي وزيرة المالية والإطارات المرافقة لك،

سأتحدث عن كارثة، بل عن كارثتين تسببتا لتونس في وضع خطير، ولن أتحدث عن قانون المالية والميزانية لأن هذا الموضوع محسوم وأنتم اعتمدتموه والأرقام أقفلت والكتاب أغلق عليها ولن يتغير أي شيء والنواب يفرغون ما في صدورهم ويقدمون أفكارا وأعانهم الله على كل شيء.

سأتحدث عن كارثة تعيشها ميزانية الدولة يوميا وكل يوم تتفاقم أكثر فأكثر، الميزانية اليوم أصبحت كسفينة في البحر فيها ثقبان يدخل منهما الماء وأنتم تعلمون بكل ذلك، لكن أؤكد لكم السيدة الوزيرة وبكل صدق، أن ما تتصورونه كبيرا هو في الحقيقة أكبر بكثير مما تتصورون.

الشعب التونسي والشباب خاصة، في ظل غياب المداخيل وضعف الأجور يعيش اليوم وضعا صعبا حيث يحصل كل مواطن على سلفة من راتبه الشهري بقيمة عشرة دنانير أو عشرين دينارا لينفقها في القمار والأغلبية اليوم تمارس القمار وهذه الأموال تخرج يوميا بالمليارات بالعملة الصعبة ما الحل؟ لا تقولوا لي: ماذا أفعل لهم؟ ميزانية تونس أمانة بين أيديكم وأنتم مطالبون بالتوجه لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والضغط في هذا الاتجاه يكفي أن تسيروا في أي حي أو في الأزقة لتجدوا من يمارس القمار.

السيدة الوزيرة، لو تنكرتم ووقفتم أمام محل يمارس فيه القمار، أنا متأكد من أنكم سترون أطفالا صغارا يضعون عشرة دنانير وعشرين دينارا والنساء والرجال وكل فئات المجتمع تفعل الشيء نفسه هذه الأموال تخرج إلى الخارج بالعملة الصعبة.

هل تعلمون عدد حالات الطلاق؟ عدد المشاريع التي تم بيعها؟ وكم من سيارة تم بيعها؟ وكم مواطن أفلس وتأزم بسبب القمار؟ هذه أموال تنهب من الدولة.

المسألة الثانية وهي ليست من مشمولاتكم لأنها تتعلق بالمخدرات ووزارة الداخلية تبذل مجهودات كبيرة في هذا المجال ونشكرها على ذلك، لكن هل تعلمون كم تبلغ قيمة الأموال التي تخرج من البلاد بسبب المخدرات؟ في ميزانية السنة القادمة كم تبلغ قيمة الاعتمادات التي خصصتموها لإحداث مراكز لمعالجة الإدمان؟

من يتعاطى المخدرات ليسوا سعداء، بل هم مدمنون ولا يجدون كيفية للتداوي في تونس كثيرون منهم أمنيتهم الوحيدة أن يتلقوا

العلاج، نقول بكل وضوح، تونس مقسمة إلى خمسة أقاليم ولو أنشئ في كل إقليم مركز لمعالجة الإدمان ورصدت له ميزانيته لانخفض الاستهلاك بنسبة لا تقل عن 30% ولوضعتم حدا لخروج أموال بالمليارات يوميا من البلاد التونسية.

أقل قطعة من مخدرات القنب الهندي تباع بخمسون دينارا للغرام الواحد ويبلغ سعر 1 غرام من "الكوكايين" ثلاثمائة دينار والناس لا تعرف من أين توفر المال للإدمان الذي تعاني منه وخاصة آفة القمار هاتان الكارثتان تفرغان ميزانية الدولة يوميا والأموال تخرج من تونس، ولكن بطرق غير قانونية والدولة لا تجد كيفية لتعويضها.

وفي الختام السيدة الوزيرة، علينا البحث عن موارد رزق جديدة وتشجيع الاستثمار وجلب الاستثمار الأجنبي عوض الترفيع المتواصل في الأداءات وتحميل الجباية على للمواطن فعندما يفيض الكأس لا يعود المواطن قادرا على التحمل. شكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى السيدة وزيرة المالية والوفد المرافق لها كلا باسمه وصفته لما أبدوه من حسن الإصغاء وتفاعل بناء خلال هذا اللقاء، لقد كان لاهتمامكم وتقبلكم لآرائنا أثرا بالغا في تعزيز روح التعاون وفتح آفاق جديدة للعمل المشترك لما فيه خير للوطن والمواطن.

إن حسن الإنصات الذي لامسناه منكم يعكس حرصا صادقا على مشاركة الجميع في صياغة الحلول هو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة، راجين أن تتواصل هذه اللقاءات المثمرة ومؤكدين تقديرنا لجهودكم وعطائكم المستمر.

نرفع الجلسة لمدة أربعين دقيقة حتى تتمكن السيدة وزيرة المالية من إعداد الأجوبة لنواب المجلسين.

(كانت الساعة السادسة وعشر دقائق مساء)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيدة وزيرة المالية

(كانت الساعة السابعة وخمس وأربعون دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

نمر الآن إلى الاستماع إلى ردود السيدة مشكاة سلامة الخالدي وزيرة المالية للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب من المجلسين، فلتتفضل.

السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة النواب رؤساء لجان المالية والميزانية بالمجلسين،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين: مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، حفظكم الله جميعا،

شكرا على حسن الضيافة والاستقبال،

السادة إطارات وزارة المالية الحاضرين معي،

السادة الحضور والسادة الإعلاميين الموجودين أشكركم جميعا على تأمين هذه الجلسة وسنحاول بإذن الله الإجابة على مجمل الأسئلة التي تم طرحها،

السيدات والسادة النواب،

هذه الأسئلة جاءت في إطار مهمة وزارة المالية وقد تم التعرض لعدة مسائل منها ما هو يتعلق بمهمة وزارة المالية وبمهام إداراتها وبفروع إدارتها الموجودة سواء على مستوى تونس العاصمة أو على مستوى كل جهات الجمهورية، على اعتبار أنه عندما نقول وزارة المالية فإن وزارة المالية لديها إدارات جهوية ولديها فروع ولديها مؤسسات تعمل تحت إشرافها في كل البلاد التونسية.

في نفس الوقت وفي الحقيقة أود أن أشكر مرة أخرى السادة رؤساء لجنة المالية والميزانية والسادة المقررين وكذلك كل أعضاء لجنتي المالية والميزانية بالمجلسين على المجهود المبذول وعلى الوقت الذي تم تخصيصه للاستماع لنا حول كل ما تم عرضه على مستوى اللجنة بمناسبة حضورنا الأسبوع الفارط وهذا الأسبوع للنظر في مشروع ميزانية الدولة وكذلك في التقديم العام لمشروع قانون المالية لسنة 2026، فقد كانت اللقاءات في الحقيقة مثمرة وكانت التقارير التي تمت صياغتها بخصوص الجلسة السابقة أو بخصوص الجلسة العامة الحالية المخصصة لمهمة وزارة المالية قيمة جدا وقد عرضت اللجنتان بكل أمانة كل ما وقع تقديمه من وزارة المالية وكذلك قدم السيدات والسادة النواب من الغرفتين اقتراحاتهم وكل ما دار بيننا في الحقيقة من نقاش كان مثمرا جدا كما تم أيضا تقديم العديد من الاقتراحات في هذه الجلسة وعدة طلبات من المجلسين كل حسب مجاله.

وحسب ما استمعنا إليكم السيدات والسادة النواب تقريبا فان جميع المقترحات متداخلة أو متقاربة في الأفكار، لديكم جميعا أفكار مهمة كما أريد أن أقول لجميع السيدات والسادة النواب أننا جميعا نعمل لصالح تونس وكلنا نحب تونس وبقطع النظر عن جهة كل نائب في مجلس الجهات والأقاليم فكلنا أبناء هذا البلد دون أي تفرقة وأن كل جهة حرمت في فترة معينة من أشياء معينة بحكم وجود تفاوت بين الجهات إن شاء الله في مشروع قانون المالية لهذه السنة وللسنوات القادمة بإذن الله نتجاوز ذلك لأن مشروع قانون سنة مالية واحدة لا يمكنه أن يحل كل المشاكل وقد ذكرتم هذا مع مخطط التنمية بإذن الله 2026-2030 والتطلعات الموجودة فيه والتي رأيناها خاصة من خلال المشاريع المقترحة التي تقدمتم بها سيادتكم على المستوى المحلي والجهوي وعلى مستوى الأقاليم والتي سترفع ليتم تأليفها وكما تعرفون فقد حدد لها مسبقا نفقات بالنسبة لسنة 2026 لتنفيذ كل هذه المشاريع بإذن الله.

بالرجوع إلى مهمة وزارة المالية نجد أن كل التدخلات قد تعلقت بنوعية المشاريع أو بتطلعات هذه المهمة، هناك مشاريع سابقة تعلمون أن العمل جاري سواء كل ما يخص التجديد أو إحياء أو خلق لبعض المشاريع ومتابعة لبعض المشاريع التي تم اقتراحها منذ سنوات سابقة أيضا إن شاء الله في هذه المهمة كما رأيتم ستكون هناك إن شاء الله مشاريع جديدة، أما بخصوص المداخلات فإن أغلبها كانت في علاقة بكل ما هو قباضات أو مؤسسات جباية التي هي مرجع نظر الإدارة العامة للاستخلاص.

كما أن هناك تدخلات مهمة جدا بالنسبة إلى الديوانة وفي مجال الديوانة وللعمل الذي تقوم به إدارة الديوانة فأعتقد أننا قد اتفقنا جميعا أن الديوانة صرح من صروح الاقتصاد الوطني وأنها تساعد على

الاستثمار وأنها في تداخل مع عدة مؤسسات قطاعية أخرى في الدولة ولكن في نفس الوقت مازالت الديوانة تعاني من نقائص ونحن جميعا نعترف بها وهذه النقائص تعاني منها كل القطاعات وليس قطاع الديوانة فقط، الديوانة في حاجة إلى تشجيعها، في حاجة إلى موارد بشرية، في حاجة إلى تسوية منظومتها المعلوماتية وإلى تحسينها وتعلمون ذلك جميعا وقد تم وضع منظومة "سندة" في البرامج، هذه المنظومة الموجودة سابقا والتي لم يعد لديها طاقة استيعاب العمل والمنظومات الهامة للديوانة ويتم العمل الآن على سندة 2 وهي تشهد تقدما وسنصل إن شاء الله لتحقيق طلب كل السادة والسيدات النواب فطلب الجميع هو الرقمنة وكما رأيتم البيان الذي قدمته والذي عرضته السيدة رئيسة الحكومة فهذا المشروع ليس مشروع وزارة المالية فقط، بل هو مشروع الحكومة والدولة ككل ونحن كمهمة من مهمات الدولة علينا أن نعمل على الرقمنة لأن هذا هو الحل الذي اعتمدته كل الدول.

وبقطع النظر عما تحدثنا عنه الآن بخصوص الاقتصاد الموازي علينا أن نحاول جميعا إيجاد الحلول ومساعدة المواطن التونسي للولوج العادي والطبيعي والسهل لكل الخدمات الإدارية فنحن تقريبا على أبواب سنة 2030 ولا توجد لدينا رقمنة كافية ولا يوجد لدينا ترابط رقمي وبيني كما سيكون هناك إن شاء الله عمل على هذا وهناك تشجيع وإصرار من السيدة رئيسة الحكومة على أن يتم إعادة تقديم البرامج وأكيد أن هناك نوعا من الصد، فكلنا تعودنا على الأوراق وكما ترون أمامي مجموعة من الأوراق وأمامكم جميعا دفاتر وأوراق وكل الإدارات مازالت تتعامل بالأوراق وقد ذكرتم أيضا أن هناك دولا كانت نهضتها الاقتصادية بعدنا لكن رغم ذلك فقد شهدت تقدما في هذا المجال ونحن إن شهدنا تقدما في هذا المجال ستصبح العديد من الأشياء الأخرى في المتناول بإذن الله.

أريد أن أذكر أن وزارة المالية على اعتبار مهمتها تقوم بتنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال المالية العمومية ولديها تقريبا قواعد تعمل عليها وهي قواعد أساسية منها المساهمة في إرساء دعائم النمو الاقتصادي، تأمين نفقات الدولة والإيفاء بكل التزاماتها الداخلية والخارجية، تدعيم قدرة الدولة على التعويل على الذات وتدعيم مواردها الذاتية وإعداد حسابات موثوقة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية وتكريس العدالة الجبائية، إنجاز عمليات المراقبة سواء كانت الجبائية أو الديوانية والرقابة المالية على الهياكل العمومية.

هذه البعض من المهام التي تقوم بها وزارة المالية كمهمة في الدولة، لكن لديها مسؤوليات أكبر باعتبار أنه كما ذكر السيدات والسادة النواب، وزارة المالية مسؤولة على ضبط توازنات الدولة العامة، صحيح أننا نعمل في إطار حكومة منسجمة، كل الوزارات التي تعمل في الدولة كمهمات لها ارتباط وثيق بوزارة المالية، كل وزارة لها عمل سواء على مستوى الميزانية أو على مستوى السير العادي لهذه المؤسسات، أيضا بالنسبة إلى مخطط التنمية أو العمل الذي تقوم به بكل ثقة وبكل مجهود يذكر فيشكر.

بالنسبة إلى وزارة الاقتصاد هناك أيضا لجان مشتركة، لجان قيادية موجودة على مستوى وزارة المالية وكذلك وزارة الاقتصاد وعلى مستوى الوزارات القطاعية، تشرف عليها رئاسة الحكومة التي تقوم بدور كبير في التنسيق، لكن هذا لا يمنع أننا كمهمة وزارة المالية، لدينا خصوصياتنا ولدينا أدورانا وقد تم ذكر الديون، هناك إدارة عامة للدين في وزارة المالية والسيد عبد الجليل الهاني تعرف ذلك وكنا قد تحدثنا حتى في جلسات الأسبوعين الماضيين عن مسألة عجز الميزانية، صحيح لدينا عجز على مستوى الميزانية لكن مقارنة بعجز الميزانية لسنة 2024 وبين عجز الميزانية لسنة 2025 نجد أننا قد حققنا تقدما على الأقل وقد خففنا من هذا العجز وإن كان هناك ارتفاع في العجز سيكون بـ6,4- المنتظر بالنسبة إلى سنة 2026 باعتبار أنه كما ذكرنا أن الدولة قد أخذت على عاتقها تكريس العدالة الاجتماعية من خلال الانتدابات ومن خلال الترفيع في الأجور.

وبالنسبة إلى الانتدابات والترفيع في الأجور ومحاولة أن ننتدب أكثر عدد ممكن من الأشخاص الذين يستحقون العمل في الوظيفة العمومية ذلك لأنه قد آن الأوان، بعد أن كانت سياسة الدولة قائمة على غلق باب الانتداب في الوظيفة العمومية أن نعود إلى الانتدابات وأنتم تعرفون أنه خلال سنوات معينة كان الانتداب حكرا على بعض الأسلاك المحددة والتي هي أسلاك خاصة وكانت تتحصل على قسط محدود وكانت الانتدابات مغلقة تماما تقريبا في الوظيفة العمومية وحتى تسويات الوضعيات لم يتم القيام بها وحتى عندما تم القيام بها فقد تمت في ظروف أقل ما يقال عنها أنها لم تكن بالعدد المطلوب.

لهذا السبب إذا كانت وزارة المالية تعمل في إطار سياسة عامة للدولة بتوجهات سيادة الرئيس ووفق عمل حكومي تشرف عليه رئاسة الحكومة فإن خيار الانتداب هو خيار سنشرع فيه وسنعود من جديد إلى الانتدابات في الوظيفة العمومية في 2026 وكما رأيتم أن في مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 تمت تسوية عدة وضعيات والتي تعلمون أن لها كلفة على ميزانية الدولة وإن شاء الله في المستقبل سيتم فتح باب الانتداب من جديد، ولكن هذا له كلفة مالية فعندما نقول أن الدولة ستعود إلى الانتداب وستسوي الوضعيات علينا أن نعلم بأن هذا سيكون على حساب ميزانية الدولة وسيكلفها ما سيكلفها وسيترتب عن هذا ارتفاع نتمنى أن يكون طفيفا في عجز الميزانية وسنصل إن شاء الله كما ذكرتم سيادتكم السيدات والسادة النواب بالاستثمار وبمحاولة أن نتقدم ونحسن مناخ الاستثمار في القطاع الخاص، سنصل لتجاوز العجز بصفة عامة.

بالنسبة إلى المحاسبة العمومية فإن أغلب السيدات والسادة النواب سواء في مجلس نواب الشعب أو في مجلس الجهات والأقاليم كانت لديهم تساؤلات وخاصة كانت لديهم طلبات بخصوص إحداث قباضات مالية وفعلا فإن القباضات المالية بالرغم من أننا نسير باتجاه الرقمنة أي أننا سنذهب باتجاه تخفيض عدد المؤسسات، ولكن بما أننا لم نشرع بعد في الرقمنة التامة لكل المنتجات ولكل الخدمات المقدمة لمواطنينا. علينا أن نستجيب لذلك فهناك مجهود كبير في الحقيقة بالنسبة إلى وزارة المالية، لدينا مشروع بالنسبة إلى القباضة المالية بمنزل بوزيان سيقع إنجازه في إطار مشروع بناء مجمع المالية بتكلفة قدرها 1,6 مليون دينار ونحن الآن في طور طلب العروض والمشروع إن شاء الله سيكون في إطار المشاريع الجهوية لولاية سيدي بوزيد.

إحداث قباضة مالية بفرنانة فور إتمام إجراءات كراء عقار بمعتمدية فرنانة والعمل جاري مع المصالح الجهوية بجندوبة وبالتحديد معتمدية فرنانة والمجلس الجهوي بجندوبة وستكون إن شاء الله سنة 2026 سنة فتح القباضة وأيضا مشروع مجمع المالية بتبرسق وهو مشروع في إطار المشاريع الجهوية والذي يضم بناء مجمع مالي ستنتفع به إن شاء الله ولاية باجة ومرسم بكلفة 1,7مليون دينار

في مرحلة الدراسات المعمارية والمشروع تتعهد به الإدارة الجهوية للتجهيز بباجة وسيكون إن شاء الله انطلاق الأشغال في سنة 2026 كما أنه مازال لدينا عدد من القباضات في البرنامج وهذا من طلبات السادة النواب خاصة من مجلس الجهات والأقاليم الذين طالبوا ببعث قباضات أخرى.

الوزارة لديها إحصائيات مجمعة من المراكز المحاسبية الموجودة من أمانات مال ومن أمانات مصاريف 417 مركز محاسبي من بينها 236 قباضة مالية المتعددة الاختصاصات و71 قباضة بلدية موزعة على تراب الجمهورية التونسية وستسعى إن شاء الله الوزارة للاستجابة في حدود الإمكانيات ولكن سيقع التسريع بإذن الله في طلب العروض وفي الأشغال المنجزة، لدينا قباضات وقع إحداثها في سنوات 2020 - 2021-2022 أي أن هناك تداولا وهناك تسريعا في البناء وفي إحداث هذه المشاريع، لدينا في سنة 2024 مركز استخلاص محاسبي لبيع مواد الاختصاص بقفصة أحدث أيضا وبسيدي بوزيد، كما تجدر الإشارة إلى أن عدم الاستجابة لبعض الطلبات يعود إلى بطء التسريع في إنجاز المشاريع سنقوم إن شاء الله بكل الجهود اللازمة للتسريع، كما سنعمل أيضا على توفير العنصر البشري وهذه مسؤوليتنا نحن في توفير العنصر البشري وبإذن الله سيتم خلال الأيام القادمة توفير العنصر البشري والاستجابة لأكبر عدد من الطلبات.

وكما سيتم أيضا دراسة إمكانية إحداث وتعزيز شبكة القباضات المالية والبلدية في كامل تراب الجمهورية لأنه فعلا علينا تقريب الخدمات للمواطن ولو أن القباضة في الحقيقة يحتاج إليها كل مواطن بقطع النظر هل أن هذا المواطن لديه تجارة أو صناعة أو غيرها، لذلك خلال الأيام القادمة وبنهاية هذه السنة إن شاء الله سيقع فتح القباضة البلدية بالزهراء من ولاية بن عروس التي أصبحت تقريبا جاهزة والقباضة المالية بسيدي علي بن عون بسيدي بوزيد والقباضة المالية الغربية بصفاقس وإن شاء الله كل طلبات السيدات والسادة النواب سنحاول الاستجابة لها بالنسبة للقباضات المطالب بها.

أيضا من بين الأسئلة الهامة هي المطالبة بإعفاء الدولة من معاليم التسجيل بعنوان العقارات وهنا فإن إعفاء اقتناء الدولة بمقابل أو دون مقابل لمعاليم التسجيل تم بمقتضى الفصل 40 من قانون المالية لسنة 2022 ولهذا فإن الإعفاء موجود وهذا رد بخصوص السؤال الذي يهم إعفاء الدولة وهذا في إطار التسهيل على الدولة في كل العمليات العقارية التي تقوم بها.

بخصوص دعم القباضات البلدية وتحسين موارد البلديات، تعمل الوزارة بالتعاون مع وزارة الداخلية على دعم تعبئة الموارد المالية لفائدة البلديات والقباضات المالية خاصة بالنسبة إلى الموارد الذاتية التي يتطلب استخلاصها المزيد من العمل، في الحقيقة نعلم أن هناك نقصا سواء على مستوى القباضات وحتى على مستوى العنصر البشري وهنا ستعمل الوزارات على تعميم المنظومة المعلوماتية للتصرف في ميزانية البلديات على كافة البلديات بالتعاون مع المركز الوطني للإعلامية ومع وزارة الداخلية ومع وزارة المالية.

وهذا المشروع يتطلب انخراط كل البلديات في المنظومة وتوفير الإمكانيات البشرية والمعدات اللازمة وهو مشروع مهم سيكون إن شاء الله بين وزارة المالية ووزارة الداخلية لتطوير آليات التصرف في مداخيل البلدية وتحسين الاستخلاص على اعتبار أنه إذا كانت هذه المنظومة يتم وضعها على المستوى المعلوماتي فإنه بمشيئة الله سنضمن أكثر استخلاصات وسنساعد أيضا المواطن للولوج لكل وسائل الاستخلاص بطريقة أسهل ولن يقع في المستقبل إلقاء اللوم على المواطن وأن نقول بأنه لا يقوم بواجبه الجبائي.

بالنسبة إلى رقمنة الخدمات والدفع عن بعد، كنت قد ذكرت بعض المعطيات في جلسات اللجان، توفر وزارة المالية بالقباضات المالية عديد الآليات منها التصريح بالأداء ودفعه عن بعد لأكثر من 125 ألف منخرط، الاستخلاصات إلى موفى سبتمبر 2025 بلغت 17500 مليون دينار مطرفيات الدفع أو ما يسمى "TPE"، 196 قباضة مجهزة بمطرفيات الدفع 206 ألف عملية دفع لموفى سبتمبر 2025، مقابل 187 ألف عملية في سبتمبر 2024 و705 مليون دينار استخلاصات إلى موفى سبتمبر 2025، مقابل 648 مليون دينار سنة 2024، إذا هناك تطور ولكن هذا التطور دائما أقول أنه تطور غير كافي نود أن تكون لدينا معطيات أفضل ونود أن تكون لدينا مبالغ مرتفعة أكثر لنطور أكثر من وسائل الدفع ونسهل الاستخلاص على المواطن.

خلاص المخالفات المرورية عن بعد، 48000 مخالفة تم خلاصها عن بعد، 40000 مخالفة في موفى سبتمبر 2024. بخصوص خلاص المخالفات هذه في الحقيقة أنا شخصيا أرجو أن لا يتم تسجيلها في المستقبل على اعتبار أنه عندما نقول تم تسجيل 48000 مخالفة فإن هذا الأمر مؤسف في الحقيقة ومن المفروض أن لا يكون لدينا في بلادنا هذا العدد من المخالفات وعلينا العمل على هذا مستقبلا لا وزارة الداخلية والمالية فقط، بل يجب نشر التوعية أكثر والعمل جار لنخفض من عدد المخالفات حتى لا يكون هذا العدد موجود لدى وزارة المالية ضمن مداخيلها الجبائية.

بالنسبة إلى الطوابع الجبائية الإلكترونية، الطابع الجبائي للامتحانات لدينا 255000 طابع سنوي، طابع السفر أكثر من 10 آلاف طابع تم بيعها في أوت 2025، طابع استخراج جواز السفر حوالي 1000 طابع جبائي تم بيعها منذ أوت 2025 باعتبارها آلية جديدة ولدينا مشاريع إن شاء الله بصدد الإنجاز. دفع معلوم الجولان عن بعد ومعلوم الطابع الجبائي لاستخراج بطاقة التعريف، كل هذه مشاريع إن شاء الله بين المتدخلين ووزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة تكنولوجيات الاتصال سنصل إن شاء الله إلى الرقمنة وإلى إيجاد الحلول في أقرب الآجال خاصة لما يسمى الملصق يكون بنسبة 100% ونكون على الأقل قد وصلنا إلى حلول في بداية شهر جانفي إن شاء الله 2026.

بالنسبة إلى الديوانية، الديوانة في الحقيقة وبشهادة السيدات والسادة النواب قامت بعمل هام نشكرها عليه بالنسبة إلى هذه الصائفة التي سهلت العمل ولم تكن لوحدها، بل كانت معها وزارة النقل التي قامت أيضا بعمل كبير ووزارة الداخلية وعدة وزارات متداخلة، في الحقيقة نساء ورجال يعملون مع بعضهم البعض، نعلم أنهم يقومون بمجهود سواء في مطاراتنا في كل مرافئنا وفي الحدود التونسية، هؤلاء الناس يعملون ويجب تشجيعهم.

صحيح ربما هناك أصحاب مهن دون مهن أخرى يمكن أن تكون وضعيتهم سيئة أو أنهم لا يقومون بالعمل الذي عليهم القيام به وقد نسبت إليهم بعض الممارسات السيئة، لكننا نؤكد أولا على أن الديوانة والحمد لله لم تتعاف الآن، بل تعافت منذ مدة فهي تقوم بمجهود كبير وثانيا هي تقوم بعمل كبير ليس وحدها، بل بمعية كل المتدخلين في الجانب الأمني وفي الحقيقة أنا أحييهم جميعا، الناس الذين يعملون

والذين يحمون بلادنا والذين يحرسون الحدود لأن الديوانة دورها ليس أمني فقط، بل لها أيضا دور اقتصادي هام.

الديوانة لا تعمل تحت إشراف وزارة المالية فقط، بل تعمل أيضا مع وزارة التجارة، تعمل مع وزارة الصناعة، تعمل مع أهم الوزارات التي تتعامل مع كل المواد التي تدخل وتخرج من البلاد، هناك بعض الإشكاليات وبعض التجاوزات هذا موجود لكن نرجو أن تكون بعض الإشكاليات فردية لا تتكرر ونحن بحول الله ساعين على مستوى الإدارة العامة للديوانة وعمل أبناؤنا في الديوانة إلى تكثيف مجهوداتهم ليحظوا بثقة المواطنين في الصيف، أنا لم أر سوى ردة الفعل الطيبة من أبنائنا الذين جاؤوا من الخارج أو عند رجوعهم، هناك بعض الوضعيات التي يمكن طرحها أيضا وعلى المواطن أن يتجاوب وأن يعرف أن هناك قانون وأن هناك إجراءات وجب تطبيقها، لكن هذا أكيد لا يكون بالتعدي على المواطن ولا على ممثل إدارة الديوانة أن يتجاوز حقوق المواطن أو واجباته كمهنة يجب علينا أن نحافظ عليها وعلينا تطويرها وتحسينها.

طالبتم جميعا بتحسين الموارد البشرية للديوانة ونحن إن شاء الله نسير في هذا الاتجاه، المدرسة التي تقوم بتكوين أبنائنا في الديوانة والتي تقوم بدور كبير وقد تخرج من هذه المدرسة هذه السنة من يمثلنا وذهب وتسلم جائزة سيادة رئيس الجمهورية في يوم العلم وهذا الشخص من أبنائنا ونحن نأمل أن يكون لدينا العديد من الأبناء مثله ونتمنى أن تشهد الوضعية تحسنا وأنا لمست في هذه الأشهر القليلة على رأس مهمة وزارة المالية أن هناك عملا ينجز، لكن دائما نريد أن يكون العمل أفضل وأن يتحسن أكثر.

بخصوص مجانية العلاج، هناك من السادة النواب من أثار مسألة الاتفاقية التي يتمتع بها المنخرطون في الديوانة التونسية وحقوق السادة المتقاعدين الذين أحيلوا على التقاعد من الإدارة العامة للديوانة وهذه الاتفاقية تتضمن بعض التعديلات والتغييرات مع المستشفى العسكري في تونس وكذلك بالنسبة إلى وزارة الدفاع، هناك تنسيق بين المركز الطبي للديوانة والمستشفى العسكري وإن شاء الله هناك بعض الجزئيات لنصل إلى تسوية الوضعية بالنسبة إلى المنخرطين من السادة المتقاعدين في الديوانة.

تمت الإشارة كذلك إلى وجود ظروف عمل غير لائقة وسيئة سواء بالنسبة إلى ممثل إدارة الديوانة أو للعون العامل بالديوانة أو بالنسبة إلى المواطن الذي يقع استقباله وتم ذكر المكتب الفرعي بقرمبالية، فعلا هناك إشكالية بالنسبة إلى قرمبالية ويتم العمل على تهيئة المقرات منها مكتب قرمبالية، فقد تم تخصيص مقر جديد لفرقة الحراسة والتفتيشات الديوانية بقرمبالية تتوفر فيه الظروف الملائمة للعمل وقد عملنا خلال هذه السنة على هذا وهناك عديد المقرات وجب تهيئتها اعتبارا لقدمها أو لأن إدارة الديوانة قد اشترت أراضي عقارية وتنوي البناء فوق هذه الأراضي، كما تعلمون فإن كل مشاريع البناء تتطلب بعض الوقت بالنسبة إلى طلب العروض وبخصوص الإجراءات.

ما نؤكد عليه هو أن أغلب المشاريع التي قامت بها الديوانة والتي تنوي القيام بها إن شاء الله في سبتمبر2026 تقريبا تم حل بعض الإشكاليات سواء على مستوى الاعتمادات، اذ أؤكد لكم أن الاعتمادات متوفرة، لكن هناك إشكاليات أحيانا في الأرض أو على مستوى التسوية العقارية أو بخصوص مسائل تتعلق ببعض التراخيص التي سنستكملها إن شاء الله وأريد التذكير بأنه قد تم عقد مجلس عمل على مستوى رئاسة الحكومة هذا المجلس مهم ومثمر جدا تقابلنا فيه مع السادة ولاة الجهات وطلبته السيدة رئيسة الحكومة وكان السادة الولادة في "vidéo conférence" أجرينا معهم مقابلة وطرحنا عليهم وضعيات المشاريع المعطلة من بينها مشاريع الديوانة ومشاريع أخرى وقد تمت الاستجابة في الحقيقة لأكثر من مشروع على اعتبار أن العمل المشترك والمنسجم بحول الله دائما يوصلنا لنتائج.

بخصوص المطالبة بإعفاء التونسيين بالخارج من المعاليم الموظفة على التحويلات التي يأتون بها لتونس، أريد أن أؤكد أن هذه السنوات الأخيرة شهدت تحويلات للعملة الصعبة الأجنبية يجلبها أبناؤنا وبناتنا المقيمين بالخارج بنسب هامة وأنتم تعرفونها ويتم تحويلها بالطبع عن طريق البنك المركزي ومن موقعي هذا أريد أن أشكر كل أولادنا وكل بناتنا الذين يقومون بمساعدتنا على اعتبار أن هذا مورد من موارد العملة الأجنبية للبلاد وأنا أشكرهم جميعا على المجهود الذي يقومون به، هناك جزء منهم في الحقيقة بصدد إرجاع دين الدولة التي تعبت من أجله لكن هناك أشخاص لديهم رغبة أن تستثمر في تونس وفي الحقيقة كل القوانين الموجودة تسمح لهم كتونسيين أن يستثمروا في تونس وإن شاء الله بالرقمنة وأؤكد على الرقمنة سيصبح بإمكانهم الولوج للمشاريع بإذن الله بنفس فرص أي مواطن تونسي مقيم، ولكن بالنسبة إلى المعاليم فإن التونسيين بالخارج لا يقع توظيف أي معاليم إضافية عليهم، هي معاليم مضبوطة سواء على مستوى ما تستخلصه البنوك أو البريد التونسي ولا يوجد أي توظيف إضافي لأولادنا ولبناتنا الذين يريدون الدخول لتونس أو يرغبون في بعث العملة الأجنبية لتونس.

أيضا هناك عديد الأسئلة تم طرحها فيما يخص عمل المؤسسات الموجودة على مستوى وزارة المالية وعلى مستوى الإنجازات التي يمكن تحقيقها أبقى دائما على مستوى الديوانة في الحقيقة الديوانة خلال الأسبوع الفارط -سأقدم لكم بعض المعطيات- قامت بحجز ما يعادل 3 مليارات و300 مليون وإدخال مبلغ ثاني أيضا في ظرف يومين قدره 480 ألف دينار تونسي وذلك على مستوى مصالح الديوانة التي استطاعت بطريقة مهنية أن تتحصل على هذه المبالغ التي كانت مخفية بمناطق حدودية وأدخلتها للدولة التونسية وإن شاء الله ستبقى دائما الديوانة تعمل بهذه الطريقة وتنسج على هذا المنوال.

لقائل أن يقول يجب أن تبذل مجهودات أخرى، أكيد علينا أن نساعد أكثر الديوانة التونسية وكذلك إدارة الجباية التي سأمر إلى الحديث عنها الآن بكل ما هو تجهيزات وبكل ما هو منظومة معلوماتية التي يجب تحسينها وخاصة بكل ما هو موارد بشرية وهؤلاء الأشخاص يعملون وإن شاء الله عن طريق الانتدابات الجديدة ولو أن النصيب الأكبر ليس لوزارة المالية كما تعلمون هناك وزارات أخرى لها نصيب أكثر منا، لكن خلال السنوات المقبلة سنعمل على مزيد التكوين في وزارة المالية وإن شاء الله بتحسن الوضعية المالية وبتحسن ميزانية الدولة سنذهب أكثر في مزيد الانتداب وكل المؤسسات التي في حاجة للموارد البشرية سنجد لها الحلول عن طريق موظفين جدد يتم انتدابهم بطريقة أشمل من ذلك.

بالنسبة إلى الجباية وما أدراك ما الجباية: الجباية توفر الموارد الأساسية والثابتة للدولة باعتبار أننا عندما نتحدث عن مساهمة أبنائنا الذين يقدمون مساعدات كبرى كما ذكرت من الخارج وعندما نتحدث والحمد لله عن المردود المتأتي من أي صابة خاصة من جمع زيت الزيتون ومن تصدير الزيت، فإن هذه الموارد في الأخير ليست دائما

موارد ثابتة ويمكنها أن تختلف من ظرف إلى ظرف تتحكم فيها قدوم سنوات عجاف أو وضعية اقتصادية معينة يمكن أن تؤثر على اقتصاد العالم ككل وحتى التعديل أو التغيير الذي تعرفونه جميعا في كل ما هو رسوم جمركية تؤثر على كل العالم بما فيه دولتنا والجزء الموجود لنا مع دول معينة وهذا في الحقيقة يتم العمل عليه على مستوى وزارة التجارة وعلى مستوى عدة مؤسسات أيضا وعلى مستوى رئاسة الحكومة وقد عرجت على هذه المسألة لأن هذه الموارد تبقى قابلة لأن ترتفع وتنخفض حسب الوضعيات، ولكن بخصوص الأداء والجباية فهناك دور كبير يقوم به كل الذين يعملون في إدارات الجباية دون استثناء سواء في الإدارة العامة أو الإدارات التي تعرفونها والتي تعنى بالمؤسسات سواء الكبرى أو المتوسطة أو الصغرى وكذلك الإدارات الجهوية الموجودة في كل جهات الجمهورية، لكن هذه التدخلات مهمة سأمدكم مثلا بالمردود الجملي بالنسبة إلى تدخلات الإدارة العامة للأداءات إلى موفى شهر أكتوبر حوالي 5498.4 مليون دينار كمبالغ منها 1274,3 مليون دينار تم دفعها بطريقة مباشرة.

من أهم المحاور التي ارتكزت عليها تدخلات الإدارة هي تكوين جذاذية الأشخاص المشمولين بالضريبة على الثروة العقارية، مراجعة عدد هام من المطالبين بالأداء غير المعروفين والذين ليس لهم معرفات جبائية وقد بلغ عددهم بعنوان سنة 2024، 4957 شخصا وكذلك مردود جملي بعنوان هؤلاء الأشخاص يقدر بـ 555 مليون دينار.

مواصلة عملية المسح الجغرافي الميداني لتشمل حوالي 39542 شخص إلى موفى شهر سبتمبر 2025 وحوالي 253 منذ انطلاق الحملة وقد أدى هذا في الحقيقة إلى تسوية وضعية عدد هام من المطالبين بالأداء وكذلك الكشف عن عدد آخر وإلحاقهم بالقطاع المنظم وهذا جاء في طلبات أغلب السادة والسيدات النواب أن يكون هناك ما طالب به السيد رئيس الجمهورية أن من بين مبادئ العدالة الاجتماعية هو تحقيق العدالة الجبائية وأن لا يبقى جزء محدد من الشعب هو وحده الذي يتحمل العبء الجبائي وإن وجدت آليات، كما ذكرنا فهي ليست آليات ترهيب، بل توجد آليات للتوعية والتحسيس كما أن الإدارة العامة للأداء تقوم بعمل هام في جميع مراكزها يرتكز على التحسيس، لكن هذا لا يمنع من وجود عملية للمسح الجغرافي جارية، تدخل مباشرة الأشخاص الذين كانوا في قطاع معين حتى وإن لم تكن لديه نية البقاء في القطاع غير المنظم، لكنه لم يجد كما ذكرت من يوجهه ويدله وكان بحاجة إلى أن يعرف ما هي واجباته الجبائية وكيف يمكنه القيام بها مثله مثل أي مواطن لديه إحساس بالمسؤولية ويشارك في المجهود الوطني لتجميع موارد الدولة وقيامه بواجبه جبائي.

كذلك هناك عمل يتم عبر مشاركة الإدارة في عملها الميداني مع بيانات لدى الداخلية أو لدى الوكالة الفنية للنقل البري وغيرها من الإدارات، أيضا بالنسبة إلى كل ما يتعلق بفرق المراقبة خاصة على مستوى وزارة التجارة لمقاومة هذه الظاهرة ولإيجاد تغطية أكبر للأشخاص غير المشمولين بكل ما هو التزامات ومستحقات للدولة تجاههم مقابل الآخرين المنظمين في قطاع منظم أو الذين يتم خصم مستحقات الدولة من أجورهم مباشرة كما تفضلتم سيادتكم بالإشارة إلى ذلك.

كذلك من خلال المعطيات التي لدينا بلغ عدد المعرفات الجبائية المحدثة لأشخاص طبيعيين خلال السنة الجارية 30,583 معرفا بالإضافة إلى 4843 معرفا في إطار نظام المبادر الذاتي الذي ذكرتموه وهذا دليل على انخراط المطالبين بالأداء في المنظومة القانونية بصفة تلقائية.

التدخل لتسوية الوضعية الجبائية لمستلزمي الأسواق، تمت تسوية الوضعية لـ 115 مستلزم أسواق كانوا ينشطون إلى غاية سنة 2022 دون إيداع تصاريحهم، هذه كلها من جملة الأعمال التي تقوم بها الإدارة العامة للأداء ولا يزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل وتحقيق المزيد من العدالة الجبائية من كل النواحي.

بالنسبة إلى الملفات التي تنتقل بعد المراقبة إلى مرحلة التقاضي، يجب أن نتحكم في طريقة العمل فيها أي إيجاد الحلول على مستوى الصلح وكذلك على مستوى تسوية الوضعيات قبل أن تصل إلى التقاضي، تعلمون جميعا أنه قد يأخذ وقتا طويلا في الآجال حتى يصل الشخص إلى حقه الذي قد لا يستطيع الوصول إليه عبر المحادثات أو محاولات الاعتراض مع الإدارة ،لكن هذا لا يمنع من ضرورة وجود ما يسمى بالصلح بين المواطن وإدارة الجباية وقد عملت على ذلك العديد من الدول فإذا بقي المواطن عدوا للإدارة الجبائية والإدارة الجبائية عدوا للمواطن، فلن نصل إلى المطلوب وإلى السياسة التي نريدها أن تكون قائمة على التصالح، حيث يذهب الإنسان تلقائيا إلى المؤسسة ليصرح ويكون منضبطا وإذا ظلم من قبل هذه المؤسسة فإنه يجد الجهة التي تسمعه وترد له حقه.

كذلك طرحت مسألة الضريبة على الثروة باعتبارها من المسائل التي جاءت كفصل من فصول قانون المالية، مع أننا اليوم في إطار مناقشة مهمة المالية، لكن الضريبة ليست ضريبة جديدة فهي موجودة سابقا، لكن تم إدخال بعض التعديلات عليها وهذا في إطار تقريب جباية رأس المال، فالكثير من الدول سارت في هذا الطريق واعتبرت أن صاحب الثروة يساهم فالمنطق السليم أن من لديه مال أكثر تكون عليه ضريبة أكبر يدفعها لتعود موارد للدولة تنفق على كل ما هي مساعدات نقدمها لمن وضعهم الاجتماعي جعلهم في وضعية أقل إلى حد الدخل المحدود أو الفقر، لا توجد دولة تتمنى أن يكون فيها فقراء، نحن لا نحبذ وجود الفقر في البلاد، لكن هذه الوضعية موجودة في كل البلدان وكما قلتم في مداخلاتكم القيمة، نحن لا نؤصل للفقر، ولكن إذا كانت هناك مساعدات موجودة، فإننا نحاول على الأقل تصحيح بعض الوضعيات وجعل الناس قادرة على توفير الحد الأدنى من الإمكانيات للعيش، لكن في الحقيقة أقدر جيدا ما ذكرتموه وكل كلامكم معقول لكن يجب أن نوفر للجميع الإمكانية للتشغيل أي أن يقع توفير الشغل للجميع وهذا من الأمور التي يجب العمل عليها وهذا طلب مشروع وإن شاء الله سنصل إلى الحلول لكل الفئات العاطلة عن العمل.

بالنسبة إلى الأسئلة التي طرحت في خصوص انخفاض مردود بعض المؤسسات أو الشركات للسنة الحالية وبالتحديد الشركات البترولية، فعلا إن المردود الجبائي مرتبط بالتصاريح ويتأثر بالسعر العالمي لحجم الإنتاج وعملية المراقبة هي عملية مستمرة ومتواصلة ويجب أن تمتد على سنوات وتدخلات إدارة الجباية لا تستهدف قطاعا دون آخر أو فئة بعينها لاستنزافها وكما ذكرنا خلال انعقاد اللجان بأن عملية المراقبة تكون مدروسة ويجب أن تسمح بها وضعية المؤسسات نفسها فالتصريح واجب على المؤسسة وليس للإدارة أن تلزمها به، لكن عند الإخلال أو عدم التصريح تتدخل الإدارة العامة للأداءات بجميع مراكزها للقيام بعملها.

ونؤكد أن فرقة الأبحاث الجبائية تبذل جهدا كبيرا وقامت بعدة تدخلات هذه السنة ولا تزال فكما رأيتم خلال هذا الأسبوع فقد قامت بتدخلات على مستوى بعض المؤسسات وفي كل مرة تتدخل فيها فرقة الأبحاث الجبائية تجد حالات عدم تصريح بمبالغ مالية مهمة جدا تعد بملايين الدينارات في قطاعات يفترض أن تصرح بها، ولكنها تصرح بأرقام معاملات منخفضة جدا مقارنة بالأرقام التي يجب أن تصرح بها.

أما بالنسبة إلى عملية التكوين، فقد حاولنا في إطار دعم قدرات مراقبة الشركات الناشطة في قطاع المحروقات وهي شركات لديها منظومة جبائية وقانونية خاصة ولانفتاح هذه المؤسسات على محيطها تولت الإدارة العامة بالتنسيق مع عدد من الخبراء ومع الشركة التونسية للأنشطة البترولية، تنظيم ورشات عمل بالتعاون مع وزارة الصناعة كوزارة إشراف والهدف هو تبادل الخبرات حول النظام الجبائي الخاص بالشركات العاملة في القطاع وكانت هذه الورشات لفائدة محققين من إدارة الجباية الذين يحتاجون إلى كل التكوين اللازم لتكون لديهم حرفية للقيام بمراقبة المؤسسات الخاصة.

وإن شاء الله سنصل إلى نتائج، علما أن نتائج المراقبة هي على امتداد سنوات وليست لمدة محددة ونترقب بعون الله أن تكون نتائجنا أفضل ونحن لا نرغب في الذهاب إلى المؤسسات لإجراء مراقبة، بل نفضل أن تنخرط المؤسسات تلقائيا في واجبها الجبائي وأن تكون تصاريحها صحيحة دون الحاجة إلى فرقة الأبحاث الجبائية ومتوافقة مع أرقام معاملاتها لأن هذا هو ما يحسن العلاقة بين إدارة الجباية والمواطن.

لقد ذكرنا على مستوى اللجنة أن هناك سعيا إلى رقمنة التصريح بالوجود وتطوير المنظومة المعلوماتية وذلك من خلال جعل عملية التصريح بالوجود ضمن منظومة واضحة وتكوين ملف التصريح وإسداء المعرف الجبائي للمؤسسات عن بعد وتحقيق الترابط البيني مع مختلف الهياكل المشرفة على التكوين القانوني للمؤسسات، كل هذه البرامج نعمل على تنفيذها وهي برامج هامة ذات أهمية كبرى من شأنها تحسين مردود الإدارة العامة للأداءات وتصحيح علاقة المواطن بالجباية.

بالنسبة إلى المسألة التي طرحت في عدة تساؤلات للسيدات والسادة النواب حول وضعية جمعيات القروض الصغرى، فإن تمويل هذه الجمعيات يتم عن طريق خط تمويل وضعته الدولة ويتولى التصرف فيه البنك التونسي للتضامن كما تعلمون وهذه الجمعيات تسند قروضا صغيرة لفائدة الفئات الأضعف والعائلات المعوزة مع مدة سداد تصل تقريبا إلى خمس سنوات وبفائدة ضعيفة تقدر بـ 5% وخلال الفترة من جانفي 2025 إلى موفي سبتمبر 2025 بلغ عدد المنتفعين بهذه القروض الصغرى من الجمعيات 15,199 منتفعا وبلغ المبلغ الإجمالي 36.2 مليون دينار وتتميز هذه الجمعيات بنسبة استخلاص بمعدل حوالي 88% ونود القول أن هذه الجمعيات تخضع لإستراتيجية وطنية وبرنامج لإعادة هيكلة جمعيات القروض الصغرى، قصد الامتثال لأحكام المرسوم المتعلق بتنظيم مؤسسات التمويل الصغير.

وتتمثل الخطة التي وضعتها الدولة في إعادة الهيكلة في إحداث جمعية جهوية للتمويل الصغير بكل ولاية ودمج جمعيات القروض الصغيرة والحقيقة أن هذا المشروع ما زال في طور الإنجاز لعملية الدمج وإن شاء الله سنصل إلى اندماج جمعيات القروض الصغرى من خلال 24 جمعية جهوية للتمويل الصغير وذلك بكل ولاية من ولايات الجمهورية وكما ذكرنا بأن الجمعيات تعتمد على موارد خط التمويل المدرج في موارد ميزانية الدولة وتحت تصرف البنك التونسي للتضامن "BTS".

هناك سؤال آخر يتعلق بوضعية شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين، هي فعلا شركة استثمار يبلغ رأس مالها 6.2 مليون دينار وممسوكة من قبل البنوك العمومية بنسبة 88.2% وتشهد الشركة فعلا وضعية مالية صعبة وقامت بإعداد برنامج إنقاذ يتضمن حلولا مالية تتمثل في تدعيم أموالها الذاتية بمبلغ 30 مليون دينار، ويجب أن يتحقق مخطط الإنقاذ الذي بقي رهين المصادقة وقد بدأت المصادقة من بنكين وإن شاء الله ننتظر مصادقة البنك الأخير الذي سيقوم بالمصادقة على برنامج الإنقاذ لمحاولة إيجاد حل لوضعية شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين وإن شاء الله في أقرب الآجال، سيقع النظر في ملفها.

بالنسبة إلى المؤسسات العمومية وما أدراك ما المؤسسات العمومية وقد ذكرنا في اجتماعات لجان المالية والميزانية أن المؤسسات العمومية رصدت لها في ميزانية الدولة في السنوات السابقة مبالغ معينة، كما أن هناك مبلغا معينا في مشروع قانون ميزانية السنة الحالية، لكن هذا لا يمنع أن هذه الشركات، كما ذكرنا منها من بدأ في التعافي وهو قابل للإصلاح وإعادة الهيكلة ومنها من بدأت وضعيته تنذر بالخطر، فكلنا نعرف وضعية هذه المؤسسات، نحن نعيش في البلاد ونعرف أنها مؤسسات قطاعية ولا ننكر جميلها وقد ذكر السيدات والسادة النواب، أن هذه المؤسسات قدمت للبلاد في فترة معينة موارد الدولة ولم نكن نلجأ للاقتراض وكانت هذه المؤسسات هي التي توفر الأموال اللازمة لتحقيق نفقات الدولة، أما الآن فهذه المؤسسات تعاني لعدة أسباب منها ما هو هيكلي ومنها ما يتعلق بالأسعار ومنها ما يتعلق بالطاقة التشغيلية الكبرى وأسباب أخرى، وهي تحتاج في الحقيقة إلى رؤية استراتيجية كاملة لإعادة النظر فيها وقد ذكرت في أكثر من مناسبة أن هناك عملا كبيرا على مستوى رئاسة الحكومة وإن شاء الله سنصل إلى حلول.

تم ذكر بالتحديد الشركة التونسية للسكر بباجة وفي الحقيقة الشركة التونسية للسكر بباجة قدمت معطيات للمجلسين الموقرين، وتعرفون تقريبا حجم التمويل الاستثماري الذي تحتاجه وتعرفون أنها سددت أجورها حتى شهر ديسمبر وهذا الأمر يسعدنا لأنكم تتابعون وضع هذه المؤسسات وتحاولون إنقاذها إن شاء الله.

كما أن هناك عمل مشترك بين رئاسة الحكومة ووزارة المالية والوزارة صاحبة الإشراف وهي وزارة الصناعة للنظر في وضع هذه المؤسسة التي هي بصدد إعداد مخطط أعمال وإن شاء الله سيعطينا مكتب الخبرة تقييما لوضعيتها الاقتصادية وبإذن الله سننظر في وضعها كمهمة وزارة مالية ونساعدها وإذا كان المبلغ الذي ذكرتموه مخصصا للاستثمار فسنرى ما هي آلية التمويل المناسبة لهذه المؤسسة وإن شاء الله نحن سائرون في الطريق الصحيح ولن نترك هذه المؤسسة، بل ستخرج من أزمتها الاقتصادية والحلول موجودة إن شاء الله، لكن يجب اتخاذها بثقة وروية وثبات وخاصة فيما يتعلق بالدعم المادي الذي ستقدمه الدولة وأن نعلم أن الأموال يجب أن توجه نحو الاستثمار، كما يجب أن لا تتوجه نحو النفقات الأخرى باعتبار أننا نريد أن تعود المؤسسة للعمل ولسائر نشاطها وأن يعمل أبناؤها الذين يشتغلون فيها وأن تنتفع الجهة التي تتواجد بها وتتشرف بوجود هذه المؤسسة.

أما بالنسبة إلى باقي المؤسسات العمومية، فهناك بعض المؤسسات العمومية التي وردت فصول خاصة بها في قانون المالية لسنة 2026 وقد وضحت سابقا وأؤكد مجددا على أن بعض الامتيازات التي منحت لهذه المؤسسات تهدف إلى التخفيف عنها ومحاولة الدخول شيئا فشيئا في طريق إعادة هيكلة هذه المؤسسات حتى أن هذا التخفيف سيساعدها ولن يمر إلا من خلال إصدار قانون وقد تم وضعه في قانون المالية، نأمل أن نجد حلا أفضل وأسلم لوضعية جميع المؤسسات.

أما بالنسبة إلى المؤسسات والمنشآت العمومية، فكلها تحتاج أولا إلى مقاصة للديون فكل مؤسسة عليها ديون لمؤسسات أخرى ويجب أن توفي بدينها وهنا يجب أن تتم عملية المقاصة كما يجب أن تتم عملية التطهير المالي للدائنين لتلك المؤسسات.

ومن بين المداخلات ذكرتم مسألة النزل السياحية الموجودة في بعض جهات الجمهورية التونسية وفي مناطق معينة، في الحقيقة وضعها وأعتذر على الكلمة عبارة عن "خراب" هذه المؤسسات يجب أن ننظر في وضعها ليس على مستوى وزارة السياحة فقط باعتبار أنها المسؤولة، بل نحن كحكومة كلنا مسؤولون، لكن أغلب هذه المؤسسات وأود أن أؤكد على معلومة مهمة، أن ملفاتها ما زالت لدى المحاكم في تسويات قضائية وتعرفون أن الملفات القضائية لهذه المؤسسات وأصحابها تتعلق بدائنين يستحقون أموالهم وهنا يصبح تدخل الدولة في الحقيقة صعبا، لكن هذا لا يمنع التلميح أو التذكير بمسألة لفت النظر إلى هذه المؤسسات ومحاولة إيجاد حلول لها وهو أمر مستعجل باعتبار أن التسويات وقد رأيت في بعض الوضعيات أنها قد تمتد إلى أكثر من 15 أو 20 سنة، لذلك يجب التسريع في إيجاد الحلول بالنسبة إلى تدخل الدولة خاصة على مستوى الدائنين لهذه المؤسسات.

وكما قلنا، فإن للمؤسسات العمومية برامج إعادة هيكلة على سبيل المثال، بالنسبة إلى الشركة الوطنية لعجين الحلفاء، فقد تم بتاريخ 21 جانفي 2025 التدخل حيث هناك برنامج لإعادة الهيكلة وفرت كل المستحقات التي طلبتها على مستوى الأرقام وعلى مستوى طلبات المؤسسة.

سمعت كثيرا من التدخلات ذكروا فيها أن الشركة الوطنية لعجين الحلفاء لم يقع النظر إليها ولم يقع إدراجها في قانون المالية، لكن في الحقيقة إن هذه المؤسسة هي موضوع متابعة ولقد ضخت الدولة فيها أموالا كما تعرفون فقد أصبحت تعمل مجددا وذلك في إطار مساعدتها على تخطي العقبات التي تواجهها، لكنني أود أن أقول شيئا مهما جدا، هذه المؤسسات لم تصل إلى الوضعية التي هي عليها الآن لن أتحدث عن إرث لأن هذه الكلمة استهلكت كثيرا، لكن هذه المؤسسات لديها إشكاليات كبيرة خاصة على مستوى عدد العاملين بها، أحيانا نجد في بعض المؤسسات أن عدد العملة والموظفين الذين يعملون بها أكثر من رقم معاملاتها، هذه هي الإشكاليات الموجودة.

ونحن في إطار الدولة والبعد الاجتماعي وإلى جانب ذلك وكما تعرفون فإن توجهات السيد رئيس الجمهورية الذي يضبط سياسة الدولة إضافة إلى التعويل على الذات فإن توجه السيد الرئيس يتمثل في عدم التفويت في المؤسسات العمومية ولذلك نحن لا نسير في طريق التفويت والتخلي عن هذه المؤسسات، لكن إعادة هيكلتها وبرمجة النفقات المخصصة لها يتطلب في الحقيقة جهدا كبيرا وأنتم على حق في هذا وإن شاء الله سنعمل في هذا الإطار.

أما بالنسبة إلى الشركة الوطنية لعجين الحلفاء، هناك لجنة قيادة على مستوى رئاسة الحكومة تضم جميع الأطراف منها ممثل عن وزارة المالية تقوم بتجسيم كل القرارات التي اتخذها المجلس الوزاري الذي انعقد في 21 جانفي 2025 وقد تمت الموافقة على منح قرض طويل المدى بمبلغ 152مليون دينار قصد القيام بالاستثمارات على مستوى مختلف وحدات الإنتاج منها وحدة الورق بـ 42 مليون دينار ووحدة عجين الحلفاء بـ 45 مليون دينار وتم إقرار إعادة جدولة قروض الخزينة بالنسبة إليها على مدى 15 سنة مع فترة إمهال قدرها ثلاث سنوات وكذلك إعادة جدولة ديون الشركة لدى البنوك العمومية بما قدره 113 مليون دينار وكذلك الشركة التونسية للكهرباء بقيمة 192 مليون دينار والصناديق الاجتماعية بقيمة 72 مليون دينار وسنتخذ نفس هذا المنهج مع مؤسستين أو ثلاث مؤسسات، لكن تعلمون جيدا أن هذا يشكل تكلفة على المجموعة الوطنية ويجب أن تكون هناك دراسة وعمل.

كما نعلم أن مخطط الأعمال "Business Plan" لهذه المؤسسة يجب أن يكون هناك مكتب خبرة على مستوى جيد ينال موافقة الحكومة بجميع ممثليها حتى تكون هناك إعادة هيكلة جدية لا تعيدنا إلى ما كان عليه الحال من قبل باعتبار أن أغلب المؤسسات التي نتحدث عنها، تعرفون سيادتكم أنه يوجد بها تقارير رقابة وفيها الكثير من التجاوزات وهناك الكثير من المؤسسات التي توجد فيها حتى ملفات قضائية، لكن هذا لا يمنع أنها مؤسساتنا العمومية التي سنحافظ عليها وسنبذل كل المجهودات اللازمة لإعادتها إلى وضعية أفضل مما كانت عليه وإن شاء الله سنعمل جميعا على إيجاد الحلول.

أما بالنسبة إلى الموارد البشرية الموجودة على مستوى مهمة المالية، فقد طرحت أسئلة فيما يخص المساواة في إسناد المنح بالنسبة للسادة عدول الخزينة على غرار نظرائهم من بقية الموظفين الموجودين في وزارة المالية، تم بمقتضى أحكام الأمر عدد 3802 لسنة 2013، تحديد مبلغ منحة التبليغ والإجراءات الخاصة بالأعوان التابعين لعدول الخزينة والذي يساوي 250 دينارا وهناك أيضا منحة التوجه بقدر 450 دينارا، كل هذا في إطار السعي للمساواة بين عدول الخزينة وغيرهم من الأعوان وكل هذه المنح ستكون إن شاء الله موضوع مراجعة، العمل ما زال جاريا لتحقيق ما نسعى إليه، لكن يجب أن يكون هناك عمل للمساواة بالنسبة لكل الناس الموجودة على مستوى إدارات مهمة المالية.

أما بالنسبة إلى المناظرات الخارجية لمراقبي المصالح المالية التي فتحت في 13 جانفي 2025، تطبيقا لأحكام الفصل 82 من قانون المالية لسنة 2025 لم يقع اعتماد شرط السن بالنسبة لمن هم أكثر من عشر سنوات المسجلين بمكتب التشغيل ووقع أخذ بعين الاعتبار لكل الأشخاص المنخرطين في إطار هذه المناظرة الخارجية.

في الحقيقة وكما ذكرت سابقا أن الدولة ستعود مجددا إلى الانتداب رغم كل توازناتها المالية وقد تم تسوية عدة وضعيات في سنة 2026، كانت غير مسواة، كذلك أود أن أذكر بأن نفرق بين ما هو عقود مناولة كما ذكرناها سابقا بالنسبة إلى إسداء الخدمات وما هي غير عقود المناولة التي لها نظام قانوني خاص.

أذكر أيضا أن قانون الوظيفة العمومية لسنة 1983 هو المرجع الأصلي والأولي، لكن هذا لا يمنع أن الدولة، إن شاء الله، ماضية في تسوية أغلب الوضعيات التي حددناها، لقد كان بيان السيدة رئيسة

الحكومة واضحا في عدد الانتدابات التي سيقع إن شاء الله، أخذها بعين الاعتبار بما فيها التسويات التي انتظرت سنوات وإن شاء الله، بالنسبة إلى أبنائنا من حاملي شهادة الدكتوراه سيقع مقارنة بالسنوات السابقة قبول أكبر عدد ممكن في المناظرات وغيرها من الوضعيات وإن شاء الله سنجد الحلول المطلوبة لكل الفئات الطالبة للشغل.

بالنسبة إلى كل ما ذكر فيما يخص الانتدابات الجديدة، كما ذكرنا بأن عدد الخطط التي لدينا تبلغ بـ 51,878 خطة موجودة في ميزانية سنة 2026، أذكر بتسوية وضعية عملة الحضائر التي شملت 12.942 وحاملي شهادة الدكتوراه 1350 وتسوية وضعية النواب بوزارة التربية أساتذة تعليم ابتدائي وثانوي بـ 13,837 وتسوية وضعية أساتذة التربية البدنية بـ 1066 وإن شاء الله ستكون هناك إمكانية لتسويات أخرى.

أما بالنسبة إلى أبنائنا المعطلين عن العمل والذين طالت بطالتهم، فإن هذا الملف كما تعرفون هو ملف هام يعنى كما ذكر في رواق المجلس الموقر باهتمام وبعناية خاص من سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد وإن شاء الله، أتوقع أن تكون هناك حلول مستقبلية، السيد رئيس الجمهورية لديه برنامج وقد تم وضع لبناته في قانون المالية في إطار تكريس الدولة الاجتماعية، لكن هذا لا يمنع كما ذكرتم أن تعمل الدولة على الجانب الاجتماعي وأن تعمل على الجانب الاقتصادي لتحقيق المصالحة التي يطالب بها الجميع لكي يعود المناخ الاستثماري مجددا يجب علينا استغلال المؤشرات الإيجابية التي توجد في بلادنا والتي لم تتوفر من قبيل الصدفة، بل هي ثمرة عمل جاد وأناس يعملون.

أشكر جميع السيدات والسادة النواب الذين يساعدوننا ويؤكدون على ضرورة بذل جهد خاصة على مستوى الجهات فكل الجهات تستحق العناية وإن شاء الله سيكون هناك تنسيق مع وزارة الاقتصاد في المشاريع المستقبلية 2026-2030.

مهمة المالية تقوم بدورها، نعلم أنه ما زال منقوصا وهناك مجال للعمل أكثر وتقديم مردود أفضل وإن شاء الله في السنة المقبلة سنحقق نتائج أفضل بوجودكم وحضوركم وتشجيعكم.

بارك الله فيكم، شكرا لكم، السادة الرؤساء والسيدات والسادة النواب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية وكافة أعضاء الوفد المرافق لها على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة.

شكرا موصولا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين.

الشكر أيضا لكل من لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة المالية لمشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة للنظر في مهمة الاقتصاد والتخطيط وذلك وفقا للرزنامة في الغرض والله ولي التوفيق.

إذا نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لتوديع السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها.

(كانت الساعة الثامنة وخمس وخمسون دقيقة مساء)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الثامنة وثمان وخمسون دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

بعد التشاور بين رئاستي المجلسين قرر تأخير النظر في المهمة الى موعد لاحق سيقع تعيينه فيما بعد.

انطلقت أعمالنا بإذن الله تعالى على الساعة التاسعة والنصف صباحا وحسابيا كانت الجلسة ستنتهي على الساعة السادسة صباحا ولذلك من غير الممكن مواصلة النظر في هذه الظروف لذلك قرر تأجيل النظر في هذه المهمة الى موعد سوف يعين لاحقا وشكرا لكم.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

رفعت الجلسة.

(كانت الساعة التاسعة ليلا)